في تكريم خوان غويتيصولو

عبد الكريم الخطابي

ناس الغيوان، التصوف.....

جامعة الشريف الإدريسي في دورة شتنبر 2004

منطقة الريف: حصيلة

البحث العلمي في المجال والإنسان

معالم الريف

تيفراز

أسبوعية جامعة مستقلة تصدر مؤقتا مرة في الشهر E-mail: tifrazrif@menara.ma

مدير النشر: حسن الجرموني رئيس التحرير: سعيد الغزواني مكرتير التحرير: عبد المنعم الأزرق إ.ق:0013-2003 - م.ص:2003-1 - ر.م.ك:6362-14 العدد:16 - أكتوبر 2004 - الثمن: 5 دراهم

أين وصلت عملية: إعادة إعمار وتأهيل منطقة الحسيمة؟

هجرة | فكر | Environnement

حصيلة البحوث حول الهجرة العالمية بالريف

في رحيل جاك دريدا

L'EROSION HYDRIQUE ET LA CONSERVATION DES SOLS AU RIF

تيفراز في قفص الاتهام؟!

معلوم أن جريدة تيفراز كانت قد أعدت، ضمن العدد 14 لشهر يونيو الماضي، ملفا حول: «الشواطئ والمنشآت السياحية بالحسيمة: بين الجمال الطبيعي وسوء الاستغلال البشري»؛ ومن بين ما تضمنه هذا الملف مقال يهم المحطة السياحية «كيمادو» من تحرير وتوقيع الزميل سعيد الغزواني - رئيس تحرير الجريدة. وقد تبين بعد نشر المقال المعني أن الذي يعتبر نفسه مالكا لهذه المحطة قد غاضه ما جاء فيه من حقائق مكشوفة عن الوضعية السيئة والمفلسة التي آل إليها هذا المركب السياحي خاصة بعد تفويته له (أي للمدعو عمر أبو حفص)؛ الأمر الذي دفعه لرفع شكاية ضد الجريدة في شخص رئيس تحريرها / محرر المقال، خاصة بعد أن حاول دون جدوى إرغام الجريدة على نشر اعتذار حرره بنفسه، حاول فيه تكذيب ما جاء ضمن المقال من معلومات جملة وتفصيلا، معددا في ذات الآن المزايا والشهادات التي هي بحوزته. وعليه فقد تم استدعاء رئيس تحرير جريدة تيفراز مؤخرا من طرف ضابط الشرطة العامل بدائرة الأمن الإقليمي بالحسيمة (المكتب7) لأجل الاستماع لأقواله بخصوص هذه الشكاية المرفوعة ضده.

ولئن كنا ، في طاقم إدارة وتحرير الجريدة، قد اعتبرنا الأمر عاديا ومنصبا في خانة ضرائب مهنة المتاعب، فإن المسألة اختلفت لدى الرأي العام المحلي وعموم قراء تيفراز الأعزاء، بحيث إن هاتف الجريدة لم يتوقف عن الرنين، بعد شيوع الخبر، طلبا للاستفسار عما حصل بالضبط. ولن نغالي في شيء إذا أكدنا لقارئنا أن أصداء التضامن جاءتنا من كل مكان (محليا ووطنيا، ومن أصدقائنا وأبناء جاليتنا القاطنة بالمهجر التي تكن حبا خاصا لهذه الجريدة والساهرين عليها، فضلا عن غيرتها الأكيدة على المستقبل السياحي لمدينة الحسيمة)، بل إن أساتذة محامين كبارا قد أبدوا استعدادهم التام والطوعي لمؤازرة الجريدة في هذه المحنة؛ كما أن عددا هائلا من المواطنين اقترحوا علينا فتح عرائض للتوقيع بغاية رفع دعوى قضائية جماعية ضد المعني بالأمر، فيما اقترح علينا آخرون الدعوة إلى تنظيم شكل احتجاجي ضد مصادرة حرية التعبير...إلخ.

لهؤلاء الأعزاء جميعا ، نؤكد أننا ماضون في طريقنا بإصرار ولن نزيغ عن سكته قيد أنملة. فإرادتنا أقوى من أن تنال منها وسائل الترهيب التي يمارسها مثل هؤلاء الذين يظنون بأن كل شيء يباع ويشترى، ولا يفهمون كيف أن تأسيسنا لهذه الجريدة جاء خصيصا للتصدي لأمثالهم الذين نهشوا منطقتنا ونهبوا ممتلكاتها وشوهوا معالمها ...إننا على مصاصي دماء عمالنا نعلن حربنا بكل ما ملكنا من قوة ومهما كلفنا ذلك من ثمن وتضحية.

تعازي

الأسرة التربوية والنقابية بالحسيمة تفقد الأستاذ والمناضل عبد اللطيف أخنيش

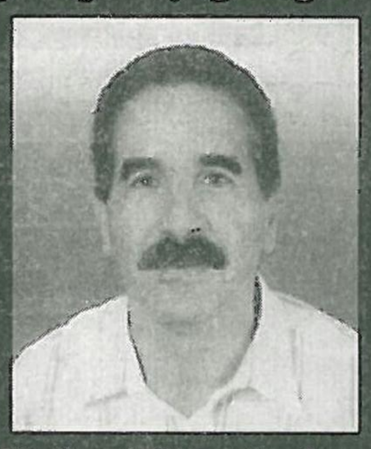

صعقت الأسرة التعليمية والنقابية مؤخرا بنبأ رحيل الأستاذ والمناضل عبد اللطيف أخنيش إلى دار البقاء. وكان أخونا وصديقنا المرحوم قد أبان عن مقاومة وبأس نادرين في صراعه ضد الداء الذي لم ينل من ابتسامته الساخرة وروحه الدعوبة والأبية، لكن شاءت الأقدار أن يغادرنا تاركا في القلب والعقل فراغا ثقيلا وسؤالا حارقا كالجمر: لماذا تموت الطيور الحرة باكرا قبل أوان القطاف؟

نسأل الله أن يقوي أزر زوجته الأستاذة فاطمة الهضبي وابنيه البارين أشرف ويونس، وأن يلهم كافة أفراد عائلة الفقيد وجميع أصدقائه الصبر والسلوان، وأن يظل المرحوم بوارف رحمته وشآبيب مغفرته وأن يسكنه جنة الرأفة والرضوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

تيفرازن عاريف

ببالغ الحزن والأسى تلقينا في الفرع المسير للجمعية المغربية لحقوق الانسان بالحسيمة، نبأ وفاة أخينا عبد اللطيف أخنيش، عضو التنسيقية العامة للفضاء النقابي الديمقراطي بالحسيمة وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، بعد مرض عضال لم ينفع معه علاج.

وبهذه المناسبة الأليمة نتقدم بتعازينا الحارة لعائلة الفقيد ولجميع رفيقاته ورفاقه في النضال، راجين من الله أن يلهمهم الصبر والسلوان وللفقيد المغفرة والرضوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

عن المكتب

تغييبات نساء ورجال التعليم

الغول الذي يهدد الأمن التعليمي لأطفال إقليم الحسيمة

بلغت تغييبات نساء ورجال التعليم العاملين باقليم الحسيمة خلال الموسم الدراسي الفارط أرقاما مخيفة بمختلف الأسلاك التعليمية، منها ما هو مبرر بشواهد طبية أو غيرها، ومنها ما هو غير مبرر. فانطلاقا من شتنبر 2003 إلى غاية 17ماي 2004، وحسب مصادر مطلعة، وصل عدد الأيام المتغيب فيها بالسلك الابتدائي إلى 6 آلاف يوم عمل، وبالتعليم الثانوي بسلكيه 3579 يوم عمل، وقد قدمت خلال هذه المدة 1401 شهادة طبية، ناهيك عن التغيبات التي تتم تحت غطاء «العيون الجافة». من جهة أخرى، فإن نيابة الحسيمة، وككل سنة، تعرف خصاصا كبيرا في أطر التدريس بمختلف الأسلاك، فخلال هذه السنة ما زال الإقليم بحاجة إلى 86 أستاذا بالتعليم الابتدائي فقط، مما سيؤثر سلبا على السير التربوي ويحرم العديد من التلاميذ من حقهم في التمدرس في الوقت الذي ترفع فيه الدولة شعار تعميم التمدرس والجودة في التعليم .. فأين نحن مما يقال في المحافل الرسمية وعلى شاشة «الإثم»؟ هذه الوقائع الكارثية ينضاف إليها مشكل انتقال الأساتذة ذوي الخبرة وتعيين الخريجين الجدد، وذلك نظرا لعدم اكتمال شروط الاستقرار بالمنطقة. هذه الظاهرة تجعل من تلامذتنا عينات اختبار؛ مما يساهم بشكل مباشر في تدني المستوى الدراسي لدى معظم المتعلمين وخاصة القاطنين بالأرياف.

إن هذه المشاكل تقتضي تعبئة كل الطاقات الغيورة على هذا الإقليم وعلى هذا القطاع الحيوي الذي يشكل أساس كل تغيير منشود حتى لا تصبح مدارسنا أطلالا مهجورة وأبناؤنا أرقاما تتغنى بها الوزارة الوصية كلما أتيحت لها فرصة لذلك.

هل سيتحول المركب الثقافي الشريف الإدريسي إلى دار للثقافة؟

تأسس المركب الثقافي الشريف الإدريسي بالحسيمة سنة 1982 بحضور وزير الثقافة آنذاك السيد محمد بن عيسى. ورغم مرور أكثر من عقدين من الزمن عليه، فقد ظل على حاله، عدا ما فعل به الوقت، مع أنه المركب الثقافي الوحيد بالمدينة. ويتوفر المركب على قاعة للمطالعة، وفضاء للطفل، و قاعة للفن التشكيلي وأخرى للتداريب الموسيقية، إلى جانب المكاتب الإدارية. وهذا المركب يسيره طاقم إداري يتكون من ممثل وزارة الثقافة، ورئيسة لقسم الشؤون الثقافية و رئيس لمصلحة الشؤون الإجتماعية وهما تابعان للمجلس البلدي، إضافة إلى أعوان تابعين للمجلس البلدي والإنعاش الوطني.

إن المركب الثقافي يعمل حاليا في إطار اتفاقية موقعة بين وزارة الثقافة والمجلس البلدي والمجلس الإقليمي، وذلك في أفق تأسيس دار للثقافة بجانب المركب الثقافي الموجود حاليا بحديقة 3 مارس في إطار برنامج «ميدا».

إلا أن المشكل الذي جعل المشروع عالقا لحد الآن هو الخلاف بين المجلس البلدي ووزارة الثقافة حول التخصيص العقاري لهذه البناية، إذ يرى المجلس البلدي أن البناية "شملت حيزا كبيرا من الحديقة التي تعتبر المتنفس الوحيد لساكنة وسط المدينة ". علما أن المساحة التي يتطلبها المشروع هي 1200م. والمجلس البلدي يقترح إقامتها على 1000م فقط، وهو ما يعني أن الخلاف بين المجلس البلدي ووزارة الثقافة هو خلاف حول مساحة 200م ليس إلا. الشيء الذي يثير استغراب الملاحظين، خاصة وأن الحجة التي يحاجج بها المجلس البلدي أو بعض أعضائه ترتد عليهم، فإذا كانت المدينة بكل فضاءاتها وليس وسطها فقط تعاني من غياب الحدائق والمساحات الخضراء والساحات وغير ذلك من المتنفسات، فتلك مسؤولية المجلس البلدي بكل طبعاته، وهنا ينبغي عدم إلقاء اللائمة على المجالس السابقة وحدها، إذ يلزم فتح ملفات نهب فضاءات المدينة. كما أن حديث المجلس البلدي في مذكرته حول إقامة دار الثقافة على جانب من حديقة 3 مارس يجهز على متنفس وسط المدينة ويتغافل على واقع الحديقة؛ فالكل يعلم ، والمجلس المحترم قبل غيره، أن بداخل الحديقة «المسكينة» مقهى ومقشدة، وبداخلها دكان لبيع المشاتل والنباتات و أشياء أخرى، وبداخلها أيضا كشك لبيع الأشرطة، إلى جانب ناد نسوي. أفلا يكون لكل هذه المحلات أثر على متنفس وسط المدينة؟ أم أن المتنفس هنا هو مجرد مشجب لحرمان المدينة من متنفس فعلي لها، مثل مشروع دار الثقافة المختلف حول مساحته، خاصة وأن هناك تفكيرا في تحويل المشروع إلى مدينة الناظور، في حال تعذر إيجاد حل لهذه المشكلة العقارية. وإن كنا، من جهتنا، نرى أن كلا من الحسيمة والناظور هما جديرتان بأكثر من دار للثقافة.

تصويب واعتذار

خلال طبع العدد الماضي سقط سهوا الجزء الأخير من الفقرة الأخيرة في مقال الأستاذ عبد الحكيم بن شماش، وإذ نعتذر لأستاذنا وللقراء الكرام عن هذا الخطأ، نعيد فيما يلي نشر الفقرة بأكملها:

«إن الجمعية، واعتبارا لما تتوفر عليه من رأسمال ثقافي وعلمي، تشكل -من زاوية تحليلية مستقبلية- نواة صلبة لإمكانية تشكل وانبثاق لوبي قد يضطلع، إذا ما أحسنت الأجيال اللاحقة استثمار الطاقات والخبرات الهائلة المتاحة، بواحدة من أهم وظائف الجماعات الضاغطة، ألا وهي وظيفة ممارسة الضغوط التي يبيحها القانون على صناع القرار لإيلاء المنطقة الأهمية التي تستحقها».

تيفراز

□ مدير النشر:
حسن الجرموني

□ رئيس التحرير:
سعيد الغزواني

▪ سكرتير التحرير: عبد المنعم الأزرق

هيئة التحرير:
جمال المحدالي - محمد الداودي
المتعاونون: محمد بوطسغونت
فريد الحمدوي - رشيد الموساوي
أحمد الشيخي - حكيم مسعودي

▪ رقم الإيداع القانوني: 2003/0013
▪ ملف الصحافة: 03-1
▪ عنوان المراسلة:
شارع المرابطين رقم 22 - الحسيمة
▪ الهاتف: 039982250
▪ الفاكس: 039980584

▪ رقم الحساب البنكي:
211153601290017
البنك الشعبي - وكالة محمد الخامس - الحسيمة
▪ التصفيف والاخراج: تيفراز
▪ السحب: مطبعة أمبريال
▪ التوزيع: سوشبريس

شكاية ضد أعضاء جمعية «أذوز»

توصلت الجريدة بشكاية جماعية من طرف السادة: مصطفى الحسوني، مصطفى حسوني، أحمد بناصر، عبد السلام بجا، فؤاد الهيباج، الحسوني حسن، علي رضوان، أبجا الحسن، كوريش حسن، بن علي رشيد و الصديقي سمير، ضد أعضاء المكتب المسير لجمعية «أذوز للتنمية والتعاون والمحافظة على البيئة»، والتي ورد فيها أن أعضاء المكتب المسير للجمعية قد قاموا بخروقات متعددة تخالف ما ورد بالقانونين الأساسي والداخلي، حيث تحولا إلى مجرد حبر على ورق، ومن نماذج الخروقات نذكر:

- التصرف اللاقانوني في مداخيل الانخراط الخاصة بالجمعية، وكذا عدم وضوح مصير المداخيل المالية الأخرى للجمعية.

- عدم تقديم المكتب المشتكى منه للتقرير المالي لمناقشته، وهذا ما يطرح تساؤلات عديدة فيما يخص الهبات والتبرعات المالية الكبيرة التي تلقتها الجمعية من طرف بعض الإخوة القاطنين بالخارج.

- الاستغلال الشخصي للسيارة التي تلقتها الجمعية كمساعدة من قبل مؤسسة محمد الخامس للتضامن، حيث تحولت إلى سيارة نقل عمومية للأشخاص بأجرة محددة يستحوذ عليها أعضاء المكتب المشتكى منه. وهذا ما يعد تحريفا لوصية صاحب الجلالة حول الهدف الأساسي الذي منحت من أجله.

- عقد جمع عام سري بتاريخ 2004/08/20 حضره ستة أشخاص من أصل 15 عضوا مكونا للمكتب المسير الذي انتخب في الجمع العام التأسيسي، إضافة إلى 4 منخرطين تم استدعاؤهم لعلاقاتهم المصلحية مع أعضاء المكتب.

إن مثل هذه التصرفات أثرت سلبا على سمعة الجمعية حيث اضطر عدد كبير من المنخرطين للانسحاب لتحفظهم من العمل في ظل هذه الظروف. أمام هذا الوضع نطالب المسؤولين بالتدخل العاجل قصد إجراء بحث مع أعضاء المكتب المشتكى منه، مع مطالبتهم بتقديم التوضيحات الضرورية حول الخروقات المشار إليها سابقا.

(أرفقت الشكاية ب11 توقيعا)

عين تيفراز

أطفال دوار إفاسّين

بعد انتظار قاس، بين الإقامة تحت السقوف الشرخاء أو التكدس في الخيام الشوهاء، ومن شوق ممدود إلى مسكن آمن يقيهم من العين والبرد والظلماء، يقعد هؤلاء الأطفال على «مواد البناء والإعمار» كأنما يستعجلون اكتمال دائرة الدار... التبست، بين أكفهم الغضة والطرية، الكتب والدفاتر المدرسية بقطع الآجور الحمراء، وصارت عيونهم أجمل اتساعا والتماعا وأكثر احتمالا للفرح...

رمضان.. والزلزال.. والمدفعية

يشتكي سكان مدينة الحسيمة من الهلع الذي يصيبهم ويرعب أطفالهم جراء الصوت المزلزل للمدفعية التي تطلق إيذانا ببداية السحور وانتهائه، خاصة وأن هؤلاء السكان لا زالوا يتوجعون من أصداء دوي الزلزال والهزات الارتدادية التي ما فتئت تتلاحق بشكل شبه يومي. لذلك فإن ساكنة المدينة تحن إلى صفارة «أيام زمان» التي كانت تطلق من موقع إدارة رجال المطافئ بالمدينة، هذه الصفارة التي يشاع أنه تم تحويل وجهتها إلى مكان غير معروف... والعلم لله من بعد ومن قبل..

الجامعة الوطنية للتعليم

بالحسيمة

بيان استنكاري

تعرضت م.م.بني بوخلف، خلال العطلة الصيفية لاعتداء شنيع من طرف أشخاص مجهولين تسبب في تخريب تجهيزات المؤسسة من حجرات دراسية ومرافق سكنية، وإتلاف الوثائق الإدارية الخاصة بالتلاميذ والأساتذة. مما خلف استياء عميقا لدى أسرة التعليم بالمؤسسة وأدى إلى تعطيل الدخول المدرسي الحالي.

وعلى إثر هذه الأحداث عقدت اللجنة النقابية بالمؤسسة المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم بالحسيمة لقاء مع المكتب الإقليمي تم فيه التطرق إلى مختلف المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة وخاصة ما ترتب منها عن هذا الهجوم الأخير.

إننا في الجامعة الوطنية للتعليم إذ ننبه المسؤولين محليا وإقليميا إلى تكرار مثل هذه الاعتداءات التي ما لبثت تستهدف حرمة المؤسسات التعليمية والعاملين بها، فإننا نعلن ما يلي:

- إدانتنا الشديدة لمثل هذه التصرفات الدنيئة التي تستهدف حرمة المؤسسات التربوية والعاملين بها.
- تضامننا المطلق مع أسرة التعليم ب: م. م بني بوخلف.
- دعوتنا، المسؤولين، إلى فتح تحقيق بشأن هذا الاعتداء ومتابعة مرتكبيه.
- مطالبتنا بتوفير الحراسة اللازمة بكافة المؤسسات التعليمية حفاظا على حرمتها وضمانا لسلامة ممتلكاتها.
- نحتفظ لأنفسنا بخوض كافة الأشكال النضالية الضرورية إذا لم تتم الاستجابة لمطالبنا العادلة والمشروعة.

عن المكتب.

آخر خبر

علمنا، والجريدة ماثلة للطبع، أن الأستاذ عبد الله عمرو موسى رئيس جمعية بادس للتنشيط الإقتصادي والإجتماعي قد تم توشيحه من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس ب «وسام محمد الخامس للتضامن»، ويأتي ذلك اعترافا بمجهوداته المشهودة في ميدان العمل المدني الجمعوي على مستوى إقليم الحسيمة، والذي برز بشكل جلي أثناء وبعد فاجعة الزلزال.

توضيح من النائب الإقليمي لكتابة الدولة المكلفة بالشباب بالحسيمة

لقد نشر على إحدى صفحات جريدتكم الغراء (عدد15، شتنبر 2004، ص5)، مقال تحت عنوان: "أطفال ضحايا الزلزال في مخيمات ملتقى المرأة". لذا، فمن موقع المسؤولية الملقاة على عاتقي تجاه الطفولة والشباب، منظما كان، في إطار جمعيات، أو غير منظم في إطار أندية، وذلك بتحفيز المبادر وتوجيه غير الصائب، أرى أنه من الضروري الإدلاء ببعض التوضيحات بخصوص مضمون المقال المذكور:

- إن المخيم الصيفي المنظم بمدينة أكادير لفائدة الأطفال المتضررين من الزلزال، ما بين 18-19 غشت و2-3 شتنبر 2004 يدخل في إطار البرنامج الوطني لكتابة الدولة المكلفة بالشباب للموسم الصيفي (العطلة الصيفية).

- إن تخصيص 100 مقعد تخييميا لفائدة أطفال العالم القروي المتضرر رين من زلزال الحسيمة، يبقى مبادرة محمودة للنيابة الإقليمية لكتابة الدولة المكلفة بالشباب بأكادير وبعض فعاليات المدينة، بتزكية ودعم من كاتبة الدولة المكلفة بالشباب وبتنسيق مع نيابتها الإقليمية بالحسيمة.

- إن إسناد النيابة الإقليمية لكتابة الدولة المكلفة بالشباب بالحسيمة لمهمة انتقاء الأطفال لجمعية محلية يدخل في إطار إيمان النيابة بضرورة إشراك المجتمع المدني في كل مشروع تربوي اجتماعي كالتخييم.

- إن اختيار النيابة الإقليمية للجمعية المحلية « ملتقى المرأة» من أجل اختيار الأطفال، ليس تفضيلا على باقي الجمعيات ، بل نتيجة دور هذه الجمعية الإيجابي في عملية انتقاء خلال التجربة السابقة «السعيدية».

- إن الأطر التي أوكلت إليها النيابة الإقليمية بالحسيمة مهمة تأطير الأطفال تربويا أطر مكونة، وليس العكس كما ورد في المقال، إذ بعملية حسابية بسيطة نسجل توفر 5 أطر على تدريب الدرجة الأولى في مجال التخييم «التدريب الحضري» والمنظم من طرف كتابة الدولة المكلفة بالشباب بقرية أركمان خلال ربيبع 2004. وإطار واحد حاصل على الدبلوم الوطني لمدربي المخيمات الصيفية وله تجربة في هذا الميدان. كما أن هذه الأطر تنشط طيلة الموسم داخل أندية تربوية بدار الشباب، وأسست ناديا خاصا بها يحمل اسم «نادي مؤطري ومؤطرات المخيمات الصيفية». هذا إلى جانب أطر جمعية ملتقى المرأة، وإن انعدم تكوينهم في مجال التخييم، إلا أن لهم تجربة في العمل الجمعوي. وستعمل النيابة الإقليمية بالحسيمة، نظرا لاهتمامهم التخييمي، على تقديم طلب مشاركة بعضهم وبعض أطر بعض الجمعيات الأخرى في التداريب الوطنية المنظمة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالشباب.

- إن الأطر المكلفة بالتأطير والمنتدبة من طرف النيابة الإقليمية خضعت لتتبع تربوي من طرف السيد رئيس المخيم كمفتش معين بقرار وزاري للقيام بهذه المهمة، ووفقت في مهمتها؛ الشيء الذي يؤهلها لاجتياز تدريب الدرجة الثانية -التدريب التكويني- خلال دورة ربيع2005.

وفي الأخير تبقى النيابة الإقليمية لكتابة الدولة المكلفة بالشباب بالحسيمة رهن إشارة الجمعيات المهتمة بالتخييم، من أجل تنظيم حلقات دراسية، أو تداريب تكوينية محلية في مجال التخييم.

وتحية تربوية لكل نقد هادف وبناء والسلام

النائب الإقليمي: محمد العزوزي

بعد اعتصام مفتوح دخل شهره الرابع

عمال ومستخدمو كيمادو يرفعون مذكرة مطلبية إلى السيد الوالي

لعل المعاناة التي مافتئ عمال ومستخدمو المحطة السياحية "كيمادو" يكتوون بنارها بسبب الإجراءات التعسفية التي أقدم عليها مالك هذه المؤسسة، صارت تنذر بوقوع كارثة اجتماعية حقيقية، ما لم تتدخل السلطات المعنية لأجل وضع حد لهذا النزيف الذي يؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع. فالاعتصام المفتوح دخل شهره الرابع، والمعني بالأمر في كل هذا لا يزال مستمرا في تعنته، مدعيا أن "الملك ملكه" ولا أحد بوسعه أن يتدخل في شؤونه ويجبره على ما لا يساير هواه، ضاربا بذلك عرض الحائط كل ما سمعناه خلال الأشهر الأخيرة من مسؤولين حكوميين عن عزم الدولة الأكيدعلى استرجاع هذا المركب إلى حظيرة المؤسسات العمومية، أما السؤال المطروح في هذا الإطار فهو: هل لازال هناك أشخاص، في العهد الجديد، لهم من القوة والنفوذ ما يجعلهم يتحركون على هواهم ضدا على طموحات الشعب والدولة معا دون أن يجدوا من يزيحهم من أماكنهم أو يوقف سلوكاتهم المخربة؟

إنه السؤال الذي بات يؤرق عمال ومستخدمي هذه المحطة من دون أن يقعوا على جواب له، فما كان عليهم سوى رفع وتوجيه مذكرة مطلبية إلى السيد والي جهة تازة-الحسيمة-تاونات يشرحون فيها بتفصيل مشاكلهم ومعاناتهم مع المشغل الحالي، وقد جاء فيها:

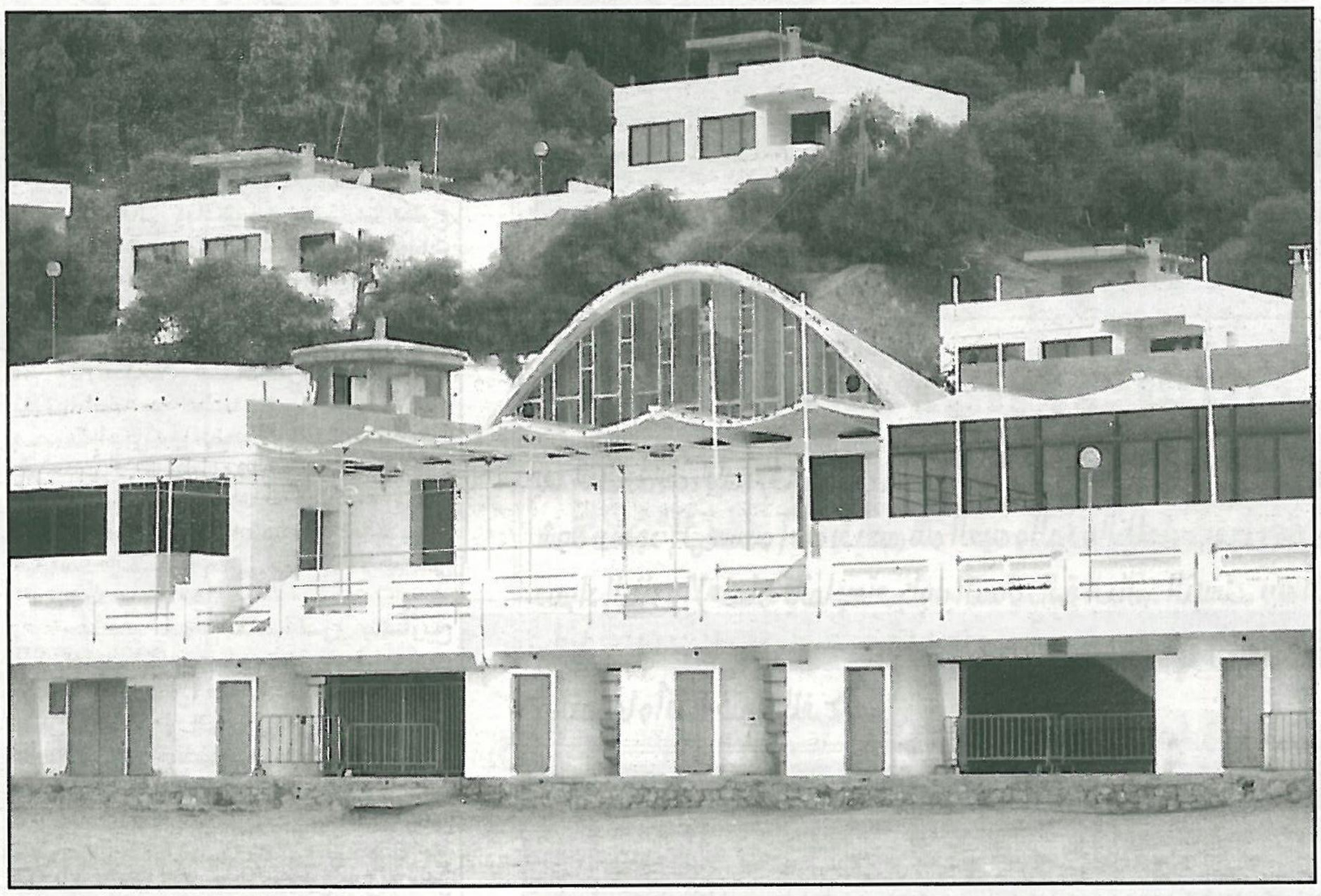

السيد الوالي

لا يخفى عليكم أن المشاكل التي تتخبط فيها المحطة السياحية، ومعاناة العمال مع المشغل الحالي، ليست وليدة اليوم بل تعود إلى بداية التفويت المشبوه لهذه المعلمة السياحية صيف 99، بدءا بالتخريب الممنهج والنهب التدريجي لممتلكات المركب السياحي وتحويلها إلى وجهات أخرى وممارسة كل أشكال العسف والقهر في حق العمال سواء بالتدخل في أشغالهم أو بفرض القيام بالعمل ساعات إضافية دون مقابل أو حتى بتوجيه الشتائم والسب للعديد منهم ناهيك عن أنواع الضغط المختلفة من قبيل الاقتطاعات المتكررة من أجور العمال لأسباب واهية ومن خلال توقيفات غير مبررة وبتهم تكون دائما ملفقة، دون أن ننسى عدم تأدية الأجور في وقتها المحدد مما يخلق جوا من التوتر الدائم داخل المحطة السياحية ينعكس سلبا على العمال وعلى السياحة بالإقليم، مما يدفع العديد من العمال والمستخدمين إلى ترك العمل بالمركب السياحي هروبا من القهر و الإذلال. كما عمد المشغل إلى طرد البعض الآخر بمبررات مختلفة وهدفه في ذلك كله التخلص من كل العمال والمستخدمين القدامى داخل المؤسسة، حيث نزل عددهم من 53 إبان التفويت إلى حدود 18 عاملا ومستخدما حاليا مقابل استخدام عمال جدد يستقدمهم من خارج الإقليم و لا علاقة لهم بالسياحة بتاتا.

السيد الوالي:

إن جل التصرفات والإجراءات التي أقدم عليها المالك الجديد تذهب في اتجاه معاكس لما التزم به في بداية امتلاكه للمحطة السياحية سواء ضمن بنود دفتر التحملات الذي على أساسه بيع له المركب السياحي خاصة البند 10 الذي ينص على الحفاظ على التوجه الفندقي للمؤسسة وتطويره وكذا البند11 الذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على العمال وحماية مكتسباتهم. أو ضمن الاتفاقية الجماعية التي قام بها المشغل بالتوقيع عليها مرغما في البداية ثم سرعان ما تنصل منها بطريقة فجة وسافرة.

وبالإضافة إلى إدارته السيئة للمحطة السياحية وبطريقة بدائية ومتخلفة تعاكس منطق العصر وتتنافى مع طابع السياحة، فإنه يصر لحد الآن على حرمان العمال من مكتسباتهم فيما يتعلق بالتأمين والبذل والعطل الدينية والوطنية، هذه الأمور التي كانت إلى عهد قريب من البديهيات أيام المغرب السياحي. دون أن ننسى استحواذه على مقر مناديب العمال ورفضه تعويضهم بمكان غيره، والامتناع في حالات عديدة عن صرف التعويضات العائلية للعمال بدعوى عدم توصله من صندوق الضمان الاجتماعي بالحصة المالية المخصصة لذلك وغيرها من الأمور التي تعد بمثابة الخبز اليومي للعمال مثل حرمانهم من يوم راحة أسبوعي قار، وعطلة سنوية متصلة، حيث يجبر العمال على تجزيء عطلتهم وتشتيتها باستمرار.

السيد الوالي:

أمام هذه الوضعية المزرية والمتشنجة باستمرار داخل المحطة السياحية، وبعد أن طفح الكيل بالعمال خاصة بعدما أصر المشغل على تقليص ساعات العمل إلى النصف بدون وجه حق، وامتناعه عن أداء أجور العمال عن شهر يونيو2004، لم يجد هؤلاء أمامهم من وسيلة للدفاع عن كرامتهم أولا وعن حقوقهم ومكتسباتهم ثانيا وعن مستقبل السياحة بهذا الإقليم ثالثا، سوى الدخول في اعتصام مفتوح أمام مقر "فندق محمد الخامس" منذ فاتح يوليوز 2004، وفي انتظار التسريع في تنفيذ القرار الحكومي القاضي باسترجاع المحطة السياحية وإعادة تأهيلها لتلعب دورها الأساسي في تنمية القطاع السياحي بالمنطقة، فإن عمال ومستخدمي "المركب السياحي محمد الخامس" و"كيمادو"، يؤكدون تشبثهم بمطالبهم النقابية الأساسية والمتمثلة في:

× عقلنة التدبير داخل المحطة السياحية من خلال:

- تعيين مسؤول قار مكلف بالإدارة ويتوفر على المؤهلات الكافية والتجربة للقيام بالمهمة.
- ابتعاد المشغل نهائيا عن التدخل في شؤون واختصاصات العمال.
- إشراك العمال عن طريق ممثليهم في إدارة شؤون المحطة السياحية.

× إلغاء كافة القرارات التعسفية التي لحقت العمال منذ تفويت المحطة السياحية:

- إرجاع العمال المطرودين إلى عملهم.
- حذف جميع العقوبات الزجرية ومفعولها السلبي بأثر رجعي، على الحياة المادية والمهنية للعمال بما في ذلك التوقيفات غير المشروعة والاقتطاعات التي تعرضت لها أجورهم.

× الالتزام بإرجاع وتنفيذ كل المكاسب المادية والمعنوية التي كان يستفيد منها العمال في عهد «المغرب السياحي»:

- تأمين العمال لدى شركة للتأمين.
- توفير بذلتين للعمل على الأقل كل سنة.
- توفير البطاقة المهنية للعمال والمستخدمين.

× الالتزام باحترام حرية العمل النقابي:

- توفير سبورة نقابية داخل المنشآت السياحية.
- توفير مقر دائم لمناديب العمال.
- تحيين وتوقيع الاتفاقية الجماعية والالتزام باحترام بنودها.

× تحسين الوضعية المادية للعمال والمستخدمين تماشيا مع ضرورات ارتفاع مستوى العيش.

وفي الأخير تقبلوا السيد الوالي، فائق تقديرنا واحترامنا.

والسلام

أنشطة جمعية الخزامى لساكنة الحي الإداري

نظمت جمعية الخزامى لساكنة الحي الإداري بالحسيمة مجموعة من الأنشطة التربوية، الترفيهية والرياضية استفاد منها سكان الحي، خاصة فئة الأطفال الذين يشتاقون إلى مثل هذه الأنشطة ويتجاوبون معها بتلقائية كبيرة، قصد التخفيف عن معاناتهم وما خلفه الزلزال الأخير من آثار سلبية في نفوسهم ، وكانت على الشكل التالي:

النشاط الأول: يوم السبت 2004/05/10 قام المكتب المسير وبعض المنخرطين في الجمعية بزيارة خاصة إلى منزل الأخ الفنان "عبد المجيد تيرلي" بإزمورن من أجل فتح الحوار والتواصل، والتعريف بالأغنية الأمازيغية انطلاقا من تجربته الإبداعية والفنية.

النشاط الثاني: يوم الأحد2004/07/04، قامت الجمعية بتنظيم رحلة ترفيهية لفائدة أطفال الحي إلى شاطئ "كلايريس" ولقد استفاد منها ما يقارب 100 شخص من ضمنهم بعض عائلات أطفال الحي.

النشاط الثالث: يوم الثلاثاء 2004/07/20 حفل توزيع الجوائز على تلاميذ الحي الحاصلين على نتائج جيدة خلال السنة الدراسية 2003/2004، وكذلك أقدم المكتب على منح شواهد تقديرية وميداليات لشباب الحي، وحضر هذا الحفل الذي أقيم بمقر مدرسة "علي بن حسون، عدد غفير من ساكنة الحي (كوزينا) وفي مقدمتهم آباء وأولياء التلاميذ، وقد كان الحفل من تنشيط الأستاذ محمد رفعت الذي أتحف الحضور بعروض موسيقية ورقصات فنية راقية من مجموعة أطفال جمعية "جوهرة البحر الأبيض المتوسط".

رئيس الجمعية: عبد المالك بوغابة

في رحلة ترفيهية للاطفال إلى شاطئ كلايريس

وفاء بالوعد الذي كان قد قطعه على نفسه أمام مواطني المدينة، بعد فوزه برئاسة الجماعة الحضرية للحسيمة، عمد د.محمد بودرة، بصفته رئيسا للمجلس البلدي، إلى تنظيم لقاء مفتوح مع الساكنة (يومي2 و3 أكتوبر بغرفة التجارة والصناعة) حول حصيلة سنة من تدبير الشأن المحلي؛ وذلك وفق البرنامج التالي:

المجلس البلدي للحسيمة يعقد لقاء مفتوحا مع ساكنة المدينة

حول حصيلة سنة من تدبير الشأن المحلي

× يوم السبت 2 أكتوبر 2004 (الساعة الثالثة بعد الزوال):

- عرض من تقديم رئيس المجلس البلدي حول حصيلة سنة من تدبير الشأن المحلي - الآفاق المستقبلية.
- عرض قدمه رئيس قسم الشؤون المالية والاقتصادية حول مالية الجماعة (المداخيل - المصاريف).
- عرض قدمه الكاتب العام للجماعة حول الإكراهات والمعوقات (الديون - الأحكام الصادرة ضد الجماعة).

× يوم الأحد 3 أكتوبر 2004 الساعة التاسعة صباحا:

- مناقشة عامة.

لاشك أن مبادرة من هذا القبيل لا يمكن أن تقابل إلا بالتثمين والتصفيق الحار، ذلك أنها الأولى من نوعها في تاريخ المجالس البلدية المتعاقبة على مدينة الحسيمة، بحيث لم يسبق لأي مجلس أن فكر من قبل في التوجه نحو ساكنته مخاطبا إياها ومحاججا بجدوى مثل هذه اللقاءات التواصلية وضرورتها، مشددا على أن حق تواصل المواطنين مع ممثليهم في إطار المجالس الحضرية الحديثة تكفله القوانين والتشريعات المعاصرة، حيث ضرب في هذا السياق مثالا ببلدية "شخاربيك" ببروكسيل التي يقضي قانونها الداخلي بمنح المواطنين التابعين للبلدية حق فرض نقطة خاصة بهم ضمن جدول أعمال المجلس؛ ولئن كانت مثل هذه القوانين لم تفد علينا بعد، يقول د. بودرة، فلنجعلها عرفا نستأنس به على الأقل. خاصة وأن لقاء الممثلين بساكنتهم لابد وأن يقود إلى تواصل أكبر وتفاهم أقوى. لأن المجلس قد يغفل عن بعض الأمور التي لا يقدرها حق قدرها ولا يضعها بين قائمة أولوياته، لكن مثل هذه اللقاءات - يضيف الرئيس - وحدها تجعل المجلس وساكنة المدينة في الصورة الواضحة للأمور.

من جهة أخرى، فقد اعترف رئيس المجلس بالصعوبات الجمة التي ما فتئت تعترض عمله، بسبب الضغوطات الكبيرة الناجمة عن عجز المجلس فيما يخص تلبية جميع أو أغلب طلبات المواطنين لاسيما في مجال تشغيل شباب المدينة، علما أن مشكلة البطالة على الصعيد المحلي تمثل نسبة عالية بالمقارنة مع ما هو موجود وطنيا. آملا في ذات الوقت أن تكون مخلفات كارثة الزلزال وتوابعها في صالح المنطقة وأبنائها، لتفتح لهم آفاق جديدة، خاصة وأن بوادر سياسة جديدة تجاه منطقة الريف بدأت تلوح إشاراتها في الأفق المنظور.

وقد جاء عرض السيد الرئيس ضافيا ومفصلا، تناول فيه جميع القضايا التي صارت تشكل هاجسا مؤرقا بالنسبة للمجلس والساكنة التي يمثلها. وربما كان من المتعذر جدا الإحاطة بكل هذه التفاصيل، لأجل ذلك سنقتصر على إيجازها فيما يلي:

- مشكلة مزبلة «سيدي عابد» التي تعتبر كارثة عظمى بالنسبة للمدينة، نتيجة التلويث الخطير الذي تمارسه على صعيد مدينة الحسيمة ببرها وبحرها ومواطنيها. كما أشار الرئيس إلى الخطى الحثيثة التي بذلها وما يزال المجلس بغاية تنقيل هذه المزبلة إلى مكان آخر أقل ضررا. مذكرا باللقاء الذي كان قد جمع المجلس وبعض رؤساء الجماعات الأخرى المنتمية للإقليم وهيئات من المجتمع المدني المحلي مع وزير البيئة الأسبق امحمد المرابط (ابن المنطقة) والاتفاق الذي حصل لتنقيل هذه المزبلة إلى مكان يوجد بين أجدير وإزفزافن، بعد أن أجريت دراسات بهذا الشأن أثبتت صلاحية المكان المتحدث عنه.
- مشكلة تكلفة التطهير التي تستنزف ميزانية كبرى بالنسبة للجماعة الحضرية للحسيمة، خاصة وأن التركة التي ورثها المجلس السابق للاحق تعتبر ثقيلة جدا. وقد ذكر الرئيس هنا بمستحقات قرض محطة تصفية الوادي الحار التي تثقل كاهل ميزانية المجلس، بحيث إن هذه المحطة تكلفه مليار و300 مليون سنتيم سنويا، علما أن هذا القرض لن ينتهي قبل حلول سنة 2012. أما السبب في ازدياد التكلفة فيرجع إلى العقوبات المفروضة والمتراكمة نتيجة تقاعس وتملص المجلس السابق من أداء واجباته وتسديد ديونه.
- مشكلة المحطة الطرقية ومجزرة البلدية: فبالنسبة للمحطة الطرقية (كلابونيطا) نبه د.بودرة إلى أن المحكمة الإدارية بفاس قد أصدرت حكما بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة بعد تحديد ثمن المتر المربع الواحد من الأرض في ألف درهم، وهو ما اعتبره أمرا في غاية الصعوبة بالنظر إلى الإمكانيات الهزيلة التي هي بحوزة الجماعة. أما فيما يخص المجزرة فقد تمكن المجلس من انتزاع الدعم المادي المطلوب من إحدى البلديات بجنوب اسبانيا بغرض إنجازها، وبذلك ستتوفر الحسيمة على مجزرة بمواصفات حديثة وعصرية.
- مشكلة السكن والعقار: وقد تمت الإشارة هنا إلى أن هذا المشكل يطرح نفسه بحدة على صعيد المنطقة، فالحسيمة يوجد بها حيان صفيحيان: حي كلابونيطا وذلك الحي المرتبط بالأحزمة الملامسة للثكنات العسكرية الكائنة بالمدينة، وهي تأوي ما مجموعه 500 عائلة، ينبغي تسوية كافة المشاكل معها بإيجاد حلول مرضية للجميع. وذكّر الرئيس بالجهود التي تبذل لأجل توسيع المدار الحضري كالقيام بإدماج منطقتي "تيغانيمين" و"أجدير" في الاختصاص الترابي للجماعة الحضرية للحسيمة، مراهنا على حل معضلة العقار بتصفية المشكل العقاري المرتبط بتجزئة "أغزار أبولاي"أو "الحسيمة الجديدة" لأجل امتصاص مشكل الضغط السكاني الذي تعرفه المدينة (حوالي 4 آلاف قطعة)، ثم أضاف أن مجلس الجماعة يبذل جهودا مكثفة في اتجاه تصفية هذا الملف المتعلق بملكية الأراضي بتعاون مع السلطات ومؤسسة "أسنيك"، ملمحا إلى أن المشكل في طريقه إلى التصفية النهائية بعدما تم التفاهم مع 50 في المائة من المالكين المعنيين (حدد ثمن المتر المربع الواحد للأرض غير المحفظة في 80 درهم، و100درهم لتلك المحفظة).
- المسألة المتعلقة بإصرار المجلس على الاحتفاظ بالحدائق والأحزمة الخضراء، حيث عُقد، في هذا الإطار، اتفاق ما بين المجلس والمندوبية السامية للمياه والغابات، ينص على استغلال غابة "ميرادور" وخلق متنزه بها، بحيث يمكن أن يشكل رئة تتنفس من خلاله ساكنة المدينة. مضيفا أن حديقة "ميرامار" القريبة من وسط المدينة ستخضع لإصلاحات مهمة جدا دون أن يغفل الحديث عن حديقة "3 مارس" ومشروع توسيع المركب الثقافي بها والذي سيشكل مكسبا ثقافيا حقيقيا للمدينة وأبنائها.

د. محمد بودرا

وفي الأخير ذكّر الرئيس، مرة أخرى، بالمعوقات الكبيرة التي تحول دون إنجاز كل المهام الملقاة على عاتق الجماعة الحضرية. فهناك الكثير من المتغيرات التي تعرفها المدينة والتي قد تصب في اتجاه يتعارض مع مصالح البلدية، من قبيل إعفاء مدينة الحسيمة، بعد الزلزال، من الضرائب الشيء الذي ينعكس سلبيا على مداخيل الجماعة بحيث سببت لها في عجز يقدر ب800 مليون سنتيم.

وخلص في الأخير إلى أنه بالرغم من كل المثبطات والمعيقات، فإن المجلس ينظر بعين مستقبلية متفائلة تجاه التطورات التي تشهدها المدينة مباشرة بعد الزلزال. ولذلك فإن المجلس يفكر في إقامة مهرجان متوسطي للحسيمة يعد الأول من نوعه خلال الصيف المقبل، وسيحاول التحضير بصورة جيدة لهذا المهرجان الذي ستتكفل به، على حد قول الرئيس، لجنة محلية موسعة بإمكانها التعاون في سبيل تقديم صورة حقيقية ومشرفة لتاريخ وثقافة هذه المدينة الأصيلة رغم حداثتها.

أما بالنسبة للنقاش الذي افتتح في اليوم التالي، فيمكن الجزم إجمالا بأنه إيجابي بالنظر إلى أن التجربة هي الأولى من نوعها، رغم الملاحظات الكثيرة التي يمكن تسجيلها في هذا الإطار، بحيث إن البعض وجدها فرصة لإثارة المشاكل الخاصة سواء للأفراد أو المجموعات السكنية التي ينتمون لها. هذا في الوقت الذي كان فيه المقام يفرض الحديث عن السياسة العامة المفروض اتباعها من طرف المجلس في تدبيره للشأن العام المحلي.

بناء على ذلك، يبقى الأهم هو المبادرة في حد ذاتها، لأنها تؤسس لتقاليد جديدة في ثقافة أبناء المدينة وممثليهم في المجلس. وإذن فالأمر يتعلق هنا بمنح الساكنة حق الكلمة التي حرمت منها طوال العقود السابقة والمجالس المتعاقبة على المدينة منذ جلاء الاحتلال الأسباني لها.

■ سعيد الغزواني

شهدت مدينة الحسيمة في الأسابيع الأخيرة عملية إصلاح بعض الشوارع قصد تزفيتها، وقد تمخضت عن هذه العملية مشاكل مختلفة مست المواطنين في حياتهم اليومية منها على سبيل المثال:

- حرمان سكان بعض الأحياء من الماء الصالح للشرب لمدة فاقت أحيانا أربعة أيام دون سبق إشعار نتيجة إتلاف قنوات المياه الناتج عن الحفر العشوائي للأزقة المراد إصلاحها.
- إتلاف قنوات الصرف الصحي، الأمر الذي أغرق الأحياء التي بوشرت بها الأعمال في روائح كريهة تزكم أنفاس السكان القاطنين بهذه الشوارع أو المارين بها، ولحدود كتابة هذه الأسطر فهي لا زالت على حالها (انظر الصورة).

وهنا يتساءل المواطنون المتضررون: إلى متى ستظل الأشغال موقوفة التنفيذ؟ ومتى سيتم الشروع في عملية التزفيت، خصوصا وأن فصل الشتاء على الأبواب؟

ملتقيات

الحسيمة تتألق في مدينة المونيكار الإسبانية

عبد القادر اسكاك - محمد أزرقان

تأكيداً لعزمه على تنويع مستويات شراكاته محلياً، وطنياً، ودولياً، وسعياً نحو توسيع قاعدة شركائه وإعادة صياغة سياسة محلية في مجال التعاون الدولي، عمل المجلس البلدي لمدينة الحسيمة خلال السنة الأولى لولايته على ربط عدد من العلاقات أسفرت على عدد من اللقاءات سواء بمدينة الحسيمة أو خارج الوطن كان آخرها انتقال وفد يضم رئيس المجلس البلدي السيد محمد بودرا ونائبه السيد محمد أزرقان مرفوقين بثلاثة فنانين تشكيليين مدعوين من طرف بلدية ألمونيكار الواقعة بإقليم غرناطة الأندلسي ، جنوب اسبانيا.

وقد شكلت هذه الزيارة مناسبة لتعميق البعد المتوسطي للحسيمة والتعريف بمقوماتها وبإمكاناتها الثقافية والسياسية التي تؤهلها لأن تلعب دورها إلى جانب باقي الشركاء في بناء فضاء متوسطي للحوار والتعايش يؤ من لشعوبه فرص تنمية مستدامة متعددة الأقطاب.

بهذه الرسالة توجه أعضاء الوفد على مدى أربعة أيام ومن خلال مختلف فقرات البرنامج إلى مختلف المشاركين سواء عن بلدية ألمونيكار أو عن باقي المدن المدعوة.

وفيما يلي تقديم بعض الإنطباعات التي عشناها خلال هذه المرحلة.

مساء يوم الخميس 7- 10- 2004 ، كنا على أتم الإستعداد للسفر إلى ما وراء البحر. كانت الأعمال التشكيلية التي نعتزم المشاركة بها في المعرض قد تم شحنها في سيارة" نقل بلدية الحسيمة" للتوجه بها نحو ميناء الناظور كي نتمكن من ركوب البحر نحو مدينة ألمرية، مادام الخط البحري الذي يربط مدينة الحسيمة بها لا يشتغل إلا في فصل الصيف، على مايبدو.

من جهتي كنت مضطربا ربما لأني كنت سأشارك لأول مرة في معرض بمدينة إسبانية، مدينة تخيم عليها ظلال فنانين كبار من أمثال فيلاسكيز، موربللو، غويا، سلفادور دالي وبابلو بيكاصو...

كنت أتساءل في قرارة نفسي إن كان بإمكان لوحات رسمها بدوي مثلي أن تستأثر باهتمام العيون الأوروبية، وإن كنا سننجح نحن الفنانون الثلاثة في إعطاء صورة مشرفة عن مدينتنا الجميلة...

كان كل منا يعي تماما أنه ليس في جولة سياحية فحسب، وإنما كنا في مهمة ثقافية ندرك حجمها ونقدر جسامة المسؤولية التي نحن منوطون بتحملها.

على جسر السفينة العملاقة، ذات الطوابق التسعة، نسيت " تساونت ن بوعرما " والجسور المعطلة منذ الفيضانات التي اجتاحت إقليم الحسيمة في السنة الماضية، نسيت كل التعقيدات والتشنجات التي يتطلبها حصول موظف مثلي على تأشيرة السفر وعلى رخصة استثنائية مع الإذن بمغادرة التراب الوطني لمدة خمسة أيام.

على جسر السفينة تمنيت لو أن كل أبناء وبنات الريف وكل المغاربة والأفارقة الذين يرغبون في السفر نحو أوربا ألا يسافروا إلا على متن هذا النوع من السفن وليس على قوارب الموت...

بعد منتصف الليل كانت السفينة تشق بهدوء هدوء البحر بينما أنوار مدينتي الناظور ومليلية كانت تتلاشى وتغرق في عتمات الأفق. كان للهواء مذاق البحر والمغامرة. كنا نستشعر حرية أكبر من الأيام الأخرى، حدثنا بعضنا البعض بعفوية وطلاقة أكثر من المعتاد، توحدت أفكارنا وانصهرت أحاسيسنا. تأكدنا من أننا نشكل مجموعة منسجمة. خمننا أن كثيرا من الأشغال تنتظرنا بمدينة ألمونيكار فتوجهنا نحو غرفنا للاستراحة.

ما كدنا نغمض أجفاننا حتى سمعنا صوتا جميلا يتدفق من مكبر الصوت معلنا عن وصول السفينة إلى ميناء ألمرية. كان ظلام الليل قد تراجع أمام أنوار الصباح، وكانت السماء تعج بغمامات وردية والبنايات الأثرية الإسلامية تبدو واضحة المعالم فوق مرتفعات المدينة. سارعنا إلى مغادرة السفينة لنجد بانتظارنا على رصيف الميناء امرأة رشيقة، خفيفة الظل، في سن الأربعين، وسائق السيارة التي ستقلنا إلى مدينة ألمونيكار حيث سنقيم لمدة ثلاثة أيام. Inmacu-lada Callejas Albalà، إنها مستشارة البلدية المكلفة بإعداد الحفلات. بعد الترحيب بنا ركبنا السيارة الفاخرة التي راحت تطوي، بسرعة معتدلة، المسافة الفاصلة بين المدينتين الأندلسيتين. أثناء الطريق تعجبت كثيرا للتشابه الشديد بين تضاريس شمال المغرب وتضاريس جنوب إسبانيا. كدت أجزم أن لا فرق بين ضفتي المتوسط إلاّ في قيمة العمل: فالتضاريس الوعرة هناك لا تشكل عائقا أمام الطريق السيار الذي يظل مستقيماً، منبسطاً، تارة يشق الجبال في أنفاق طويلة وتارة يظل معلقاً في الهواء على شكل جسور ليس لها مثيل إلى حد الآن في شمال المغرب. وإذا كان هناك مظهر آخر من مظاهر الاختلاف بين الضفتين فإنه يبدو جليا في نمط الزراعة: فهناك حيثما ولّيت بصرك تتراءى لك المزارع المغطاة في كل بقعة من الأجراف الصخرية القاسية، فقط هناك على الأجراف والمنحدرات الشديدة تبدو متناثرة وأقل كثافة، بينما تشتد كثافتها على التلال والسفوح القليلة الانحدار.

تأسفت كثيرا لكون أن المغرب يتوفر على أراض شاسعة وتربة خصبة لكن مساحات كبيرة منها تظل شبيهة بعذارى تجاوزن سن اليأس ولا تفيد المغاربة الفقراء في شيء.

كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة عندما وصلنا إلى الفندق الذي أقمنا فيه ثلاثة أيام، الفندق الذي تم تصميمه على نمط المدينة الإسلامية القديمة وتم تشييد ه فوق هضبة تطل مباشرة على شاطئ البحر: نافورة الماء، المسابح، السواقي، أشجار النخيل، الفضاءات وكل عناصر المعمار؛ من الشكل العام للفندق إلى النقوش و الزخارف والتفاصيل الصغيرة؛ كل شيء يذكر بالقصور الإسلامية العتيقة باستثناء المصاعد الزجاجية والغرف المكيفة الهواء والتي تتوفر على كل وسائل الراحة الحديثة.

تأكدت أن جيراننا وإخواننا الأندلسيون أذكياء جدا وأنهم يعرفون من أين تؤكل الكتف: إنهم ما عادوا يرتدون " سراويل مرقعة "، كما كان يحلو لأجدادنا نعتهم بذلك في زمن مضى، وأنهم قد التحقوا بركب الحضارة دون أن يتخلوا أو يفرطوا في موروثهم الحضاري، بل إنهم جد فخورين بهويتهم الأندلسية وجذورهم المغربية ويعرفون جيدا كيف يتميزون بذلك عن باقي شعوب الدول الأوربية، الأقل دفءا والأكثر هدوءا، كما يعرفون جيدا كيف يستثمرون كل ذلك في المجال السياحي عكس ما شهدته مدينة الحسيمة من تخريب وطمس لجل معالمها الأثرية.

غيرنا ملابسنا بسرعة وتناولنا الفطور على عجل لأن Inma وسائق السيارة التي ستقلنا إلى المتنزه الطبيعي في الانتظار كما كان Peña Escrita كانا Antonio في انتظار الوفد الألماني، وكان مسؤولون آخرون في انتظار الوفود الأخرى.

منذ البداية نصحنا السائق بربط الأحزمة لأنه كان يعرف أن الطريق التي سنقطعها لكي نصل إلى قمة الجبل المنشودة شديدة الصعود وكثيرة المنعرجات.

كاننا كنا نتسلق جبال الريف نحو جبل تدغين أو جبل الولي الصالح سيدي بوخيار. كانت درجة الحرارة تنخفض كلما توغلنا في الصعود بينما الغزالات تنط على جنبات الطريق الملتوية والعصافير تزقزق وتغني كأنها ترحب بنا هناك.

بعد أزيد من ساعة وصلنا إلى مطعم Canta lobos الذي شيد على قمة جبل شاهق وعندما التحقت بنا جميع الوفود المدعوة كان علينا التوجه، مشيا على الأقدام، نحو، زاوية محاذية للطريق الأفعوانية، من الغابة لكي يقوم رئيس بلدية ألمونيكار السيدخوان كارلوس رفقة رؤساء بلديات المدن المستضافة بتدشين الحديقة الأوروعربية ، حيث قام كل رئيس وفد من غرس شجرة باسم مدينته في نفس المكان.

كنا في المطعم الصغير قد تجاوزنا مرحلة التعارف الأولى، كنا من مختلف الجنسيات: الألمان، الإيطاليون، الفرنسيون، الأندلسيون، المغاربة، وفلسطيني واحد فقط. استمتعنا بالوجبات الأندلسية، التي لاتخلو من الفلفل الحار، وبفاكهة الأفوكا المحلية. بعد الغذاء عادت بنا السيارة نحو المدينة. على جنبات الطريق كانت الغزالات تنط والعصافير لا تكف عن الغناء. بعضنا توجه نحو الفندق للإستراحة وبعضنا الآخر ذهب للشروع في الإعداد للمعرض.

بعجد الغروب كنا في ضيافة مطعم "الموجة الأخيرة" المحاذي لشاطئ البحر حيث تذوقنا أطباقا من الأسماك تكاد لا تختلف في طريقة تهييئها عن أطباق مدينة الحسيمة.

في اليوم الموالي خلال الندوة التي احتضنتها دار الثقافة حول موضوع: «التعاون البين متوسطي من منظور الجماعات المحلية» تناول السيد محمد بودرا الكلمة ليشكر باسم بلدية الحسيمة وباسم سكانها بلدية ألمونيكار على تنظيم هذا الملتقى وعلى كل ما تبذله من أجل تطوير العلاقات البين متوسطية، كما اغتنم الفرصة ليتقدم إلى أبناء ألمونيكار وإلى كل مكونات الشعب الإسباني وإلى تمثيليات باقي الدول المشاركة عن كل صيغ التضامن مع أبناء الحسيمة خلال كارثة الزلزال، وفي نفس الوقت أكد على رغبة المجلس البلدي بالحسيمة في صياغة برامج للتعاون في مختلف المجالات داعياً المدن المشاركة إلى اعتبار ها شريكاً أساسياً على الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال مد جسور للتعاون المتبادل.

وفي موضوع دور المدن في تطوير العلاقات بين الشعوب والدول ومدى قدرتها على التحرك خارج إكراهات العلاقات الدولية تدخل السيد محمد أزرقان الذي أوضح في مستهل مداخلته أن العلاقات بين الشعوب ضمن المنظومة الدولية اعتبر دائماً مجالاً من مجالات السيادة يتم تدبيرها مركزياً في إطار العلاقات الثنائية أو في إطار شبكة علاقات إقليمية ودولية. وهو ما يدفع بنا إلى الإقرار بأن علاقات التعاون اللامركزي تظل بشكل أو بآخر محكومة بهذا المعطى بل وفي أحيان عديدة خاضعة له بشكل قسري، ولا أدل على ذلك من "غياب وفد خان يونس الذي منعته قوات الاحتلال الإسرائيلي من الحظور إلى جانب المدن المدعوة"× وبذلك نستشعر جميعاً كم نحن خاضعون هنا والآن لإرادة الإحتلال ولحقيقة وضع دولي يحرمنا كمدن متوسطية من لقاء إخوة لنا من فلسطين.

بعد ذلك انتقل السيد محمد أزرقان إلى إبراز دور المدن في إطار التعاون اللآمركزي باعتبار الجماعات المحلية، وبغض النظر عن الخصوصيات المؤسساتية والتاريخية، تعتبر الأقرب إلى ديموقراطية المشاركة والأقدر على صياغة سياسة للقرب تؤهلها للعب دور أساسي لصياغة منظومة شعبية ومتوازنة للعلاقات الدولية.

إن العلاقات بين المدن لا يمكن أن تظل فقط مكملة للعلاقات بين الدول بل ينبغي أن تعمل أيضا على توجيهها وتصحيحها في بعض الأحيان، ولتوضيح هذه الفكرة توقف السيد محمد أزرقان عند خصوصية العلاقة بين بلديتي ألمونيكار والحسيمة في سياق العلاقة المغربية الإسبانية، ملاحظا أن هذه الأخيرة عرفت في السنوات الأخيرة مراحل شد وجذب تبعا لتغير اللون السياسي للأغلبية الحاكمة بالجارة الشمالية. في حين ظلت العلاقات بين المدينتين بعيدة عن التأثر بالتحول السياسي الناتج عن آخر إنتخابات شهدتها المدينتان، بل أكثر من ذلك فإن جل المبادرات التي قامت بها بلدة ألمونيكار تجاه الحسيمة:(نقل تنظيم الملتقى الأوروعربي إلى مدينة الحسيمة سنة 2002، إطلاق اسم الحسيمة على حدائق تم تدشينها هذا الصيف بمدينة ألمونيكار)، كلها مبادرات اتخذت بإجماع الفرقاء السياسيين.

من خلال هذين المعطيين دعا المدتخل إلى مناقشة صيغ للتعاون اللامركزي تلعب فيه الجماعات المحلية كوحدات محلية، إقليمية وجهوية دور الفاعل المحوري إلى جانب مكونات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين تنطلق من محاور ذات الأولوية مثل: التبادل الثقافي والفني، الحفاظ على البيئة وترشيد الموارد الطبيعية، النهوض بوضعية المرأة والطفولة والشباب، إلخ...

ثم كان موعد المشاركين مع انطلاق المعرض الذي أبرز من خلاله كل وفد بعضا من منتوجاته المحلية والإبداعات التي تنطق بخصوصياته.

رواق الحسيمة الذي أثثه الفنانون حميد أولاد حدو، عبد القادر السكاكي وعلي المسعودي بأجمل الإبداعات: لوحات ذات قيمة فنية عالية، رسومات على الخزف وفوتوغرافيا، اعتبر أكبر منافس لباقي الأروقة التي تفوق بعضها في عرض مختلف أصناف الأكل والشراب.

وبارتياح كبير سجل توافد عدد من أبناء مدينة ألمونيكار ومن مختلف الجنسيات المقيمة بشكل أثار انتباه المنظمين والصحافة المحلية التي حرصت على متابعة هذا الحدث وأخذ تصريحات لأعضاء من وفد الحسيمة بثتها الإذاعة والتلفزيون المحلي، وقد كان الارتياح أكبر أثناء الحفل الختامي الذي شهده اليوم الموالي حين اكتشفنا باعتزاز أن كل الهدايا التي اختار أن يسلمها رئيس بلدية ألمنبكار لضيوفه؛ رؤساء البلديات المشاركة؛ من إيطاليا، فرنسا، ألمانيا والمغرب... كانت عبارة عن لوحات منتقاة من رواق الحسيمة، فسافرت بذلك لوحات فنانينا لتؤثث فضاءات بلديات المتوسط وتشكل خير سفير لنا لدى شعوبه.

حفلة أوروبا الثامنة بحديقة ماخويلو الأركيولوجية

بيان من جمعية الحي الجديد بالحسيمة

توصلنا ببيان، موقع بخاتم "جمعية الحي الجديد/الحسيمة"، يشتكي فيه أعضاء مكتب الجمعية من الحالة العبثية والسيئة جدا التي بات حيهم يئن تحت وطأتها، بسبب المعاناة المتواصلة للساكنة مع أحد رجال الأمن القاطن بنفس الحي، والدي تسبب في أدى كبير لحرمه هدا الحي نتيجة سلوكاته المخلة بالآداب العامة وراحة الساكنة وطمأنينتهم حسب وصف البيان. فبالرغم من الشكاوى العديدة التي رفعها قاطنو الحي والجمعية الممثلة لهم إلى المسؤولين المباشرين عن هذا الشخص، فإن كل ذلك لم يسفر عن وضع حد لغيه وفساده متحديا الجميع.

تأسيس فرع المنظمة المغربية لإنصاف الأسرة

انعقد يوم الخميس 2004/09/30 على الساعة السابعة مساء بالحسيمة (شلرع واد زم رقم 19 الحسيمة)، الجمع التأسيسي لفرع المنظمة المغربية لإنصاف الأسرة بالحسيمة.

وبعد قراءة المذكرة التقديمية ومشروع النظام الأساسي للمنظمة المعد من طرف اللجنة التحضيرية ومناقشتهما، اتخذت القرارات التالية:

1- المصادقة على المذكرة التقديمية والنظام الأساسي بعد أن أدخلت عليهما بعض التعديلات.

2- انتخاب أعضاء مكتب التنسيق المحلي للمنظمة على الشكل التالي:

× المنسقة المحلية: بنلمقدم لطيفة × النائبة الأولى: العمراني حنان × الكاتبة العامة: قوبع سميرة × نائبتها: استيوت مريم × أمينة المال: مسعودي رحيموت × نائبتها: بنلمقدم ليلى

× المستشارات: إباني فاطمة، مسعودي نادية، مسعودي خديجة، بنلمقدم نظيرة وعلية بن الحاج.

× المنسقة المحلية: بنلمقدم لطيفة.

ميلاد جمعية الشباب المتوسطي للتنمية بالريف

ازدادت جمعية جديدة إلى حقل المجتمع المدني بمنطقة الريف، وذلك بتأسيس جمعية الشباب المتوسطي للتنمية بالريف من طرف مجموعة من الفعاليات المحلية الشابة. وتأتي هذه المبادرة في إطار المساهمة في فك العزلة عن منطقة الريف التي عانت وما زالت تعاني من التهميش والاقصاء على مستوى كل المجالات الحياتية، وفي سياق تجسيد دور الشباب كفاعل أساسي للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل قيم التواصل والتسامح والتعايش وللمساهمة في إحياء الذاكرة المغربية من خلال الاعتناء بالتراث الاجتماعي والثقافي الريف، وكذلك كتعبير عن خيار شبابي آخر لا يسلك طريق "الحريك" أو الهجرة و ركوب قوارب الموت والاستسلام للأمر الواقع، بل خيار يؤمن بدور الشباب كقوة تغييرية واقتراحية ومشاركة في بناء وتشييد مجتمع الحداثة والديموقراطية والتقدم.

وقد جعلت الجمعية من أبرز مبادئها:

×الاستقلالية عن كل التيارات السياسية والتنظيمات النقابية.

×الشراكة والتعاون مع مختلف المنظمات والهيئات المحلية، الوطنية والدولية من أجل إنجاز مشاريع لا تتنافى وأهداف الجمعية.

وقد أفرز الجمع العام التاسيسي تشكيلة المكتب التالي:

المنسق العام: ياسمين بوزوبع

نائبه: رشيد العمراني

المحاسب: محمد المساوي

نائبه: محمد اليوسفي

المستشارون: سمير المودن، كريمة الحوزي وتوفيق البودالي.

عن المكتب

«الخَطّافة» الجدد

تقديرا لمجهودات جمعيات المجتمع المدني بعد كارثة 24 فبراير 2004. وتسهيلا لأنشطتها، قدمت مؤسسة محمد الخامس للتضامن 17 سيارة للجمعيات العاملة ب 17 جماعة بإقليم الحسيمة، فكان من بين الجمعيات المستفيدة جمعيات ورقية، لا توجد إلا في الأوراق. حيث لم تنجز أي نشاط ولم تعقد أي اجتماع أو جمع، ما عدا جمع أوراق الملف. ولكنها استفادت، لأن أوراق ملفها مودع لدى السلطات المحلية. فراحت تستعمل السيارة، تسهل عليها أنشطة بعض أعضائها، من تعليم السياقة، والنقل السري (الخطافة)، ونقل بضائع التجار... دون أدنى استحياء أوتقديرللشارة التي تحملها السيارة كما قدرت المؤسسة العمل الجمعوي بالإقليم. إنه نموذج جمعية أدوز بجماعة الرواضي.

فهل من واضع الحد لهذا التصرف المنحط والمهين للعمل الجمعوي التطوعي؟

ناشط جمعوي
بجماعة الرواضي

ميلاد جمعية «عين هاري» للتنمية والتضامن

بعد التهميش الخطير والكمون السلبي الذي عاشته منطقة السواني منذ أمد بعيد على شتى الأصعدة، ارتأى سكان المنطقة تأسيس جمعية تحت إسم "جمعية عين هاري للتنمية والتعاون"، عاقدين عليها آمالهم العريضة للمساهمة قدر المستطاع في إخراج المنطقة من هذا الجمود. فانعقد الجمع العام التأسيسي بمدرسة السواني بتاريخ 2004/06/27 حضره سكان المنطقة بالإضافة إلى ممثلي جمعيات مدنية. وبعد قراءة مشروعي الأرضية والقانون الأساسي، نوقشا مناقشة مستفيضة، وصودق على فصول القانون الأساسي بالاجماع. وجاء انتخاب أعضاء المكتب المسير على الشكل التالي:

الرئيس: عبد الحق الغلبزوري
نائبه: مروان بن القاضي
الكاتب العام: محمد الإدريسي
نائبه: ميمون أعروص
أمين المال: سمير أعروص
نائبه: جواد بوعويد
المستشارون:
فكري واعروص /محمد أعروص/ منير الدرقاوي.

جمعية «تفنسة» للتنمية والتضامن

انعقد الجمع العام لجمعية "تفنسة للتضامن والتنمية" بدوار تفنسة (جماعة الرواضي) يوم الأحد 3 أكتوبر 2004 لتجديد أعضاء المجلس الإداري والمكتب المسير، وبعد المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي والتعديل في القانون الأساسي حيث أصبح أعضاء المجلس ألإداري وأعضاء المكتب المسير ينتخبون لمدة ثلاث سنوات من طرف الجمع العام.

أختتمت أعمال الجمع العام بتجديد المجلس الإداري المكون من 21عضوا الآتية اسماؤهم: المرابط نعيم، العمارتي محمد، الغورشي علي، أدهشور ياسين، دادي علي، الرحموني ع الرفيع، بنعلي فكري، أباجدي حسن، الروبيو محمد، الزياني اسماعيل، بوسكوتشي مصطفى، الزياني ع الواحد، الرحموني عمر، الوفراسي ع الواحد، الرحموني خالد، بنعيسى ع السلام، ولد عيسى رشيد، بنعياذ محمد، اللوش خالد، بنعلي أحمد مولود و أميرار عمر.

ومباشرة بعد ذلك اجتمع المجلس الإداري لانتخاب أعضاء المكتب المسير الجديد، وقد أسفرت النتائج عن التشكيلة التالية:

- الرئيس: الرحموني عمر
- نائبه: دادي علي
- الكاتب العام: بنعلي فكري
- نائبه: بنعياد محمد
- أمين المال: الوفراسي ع الواحد
- نائبه: الرحموني خالد

المستشارون:

أدهشور ياسين، بنعلي أحمد مولود، العمارتي محمد، الزياني ع الواحد، ولد عيسى رشيد.

جمعية ثيفسوين للمسرح الأمازيغي

نظمت جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة أيام 8 و 9 من أكتوبر 2004 يومين ثقافيين فنيين تحت شعار:« المسرح الأمازيغي، هوية ثقافية وإبداع». اليوم الأول كان للجماهير الفنية موعد مع ندوة حول المسرح الأمازيغي تحت عنوان: « المسرح الأمازيغي التاريخ والآفاق» الندوة كانت من تأطير الأستاذ عبد السلام اللوزي، والتي حضرها عدد مهم من المهتمين بالشأن المسرحي بالحسيمة، واحتدم النقاش بين الأستاذ المحاضر والمتدخلين من الحضور الكريم حول آفاق المسرح الأمازيغي ودوره التاريخي في ميلاد المسرح المغربي عموما. واليوم الثاني تم فيه عرض مسرحية لفرقة تفسوين تحت إسم «سوغير خاك أزيان » وهي تتناول موضوع العطالة والتهجير، وكان الأداء، بشهادة جميع المهتمين بالمسرح وغيرهم، أداء ينحو إلى الإحترافية على جميع المستويات، إن على مستوى الديكور أو التقنيات، الحركات، الموسيقى...

وما هذا إلا نقطة تنضاف إلى الفن بالحسيمة والفن الأمازيغي عموما بالرغم من المعيقات الكثيرة التي شهدناها والتي يعرفها كل من سولت له نفسه أن يكون فنانا أمازيغيا.

عن المكتب.

هذا الغلاف

لقد حاولنا من خلال إعدادنا لهذا الملف التذكير بطبيعة التحولات التي تعرفها منطقة الحسيمة بعد الزلزال/الفاجعة. إنها محاولة متواضعة جدا لتتبع مجريات هذه التحولات ورصدها بعين صحافية مجردة، تتغيا الابتعاد ما أمكن عن إصدار الأحكام المجانية التي يمكن أن تجعلنا نصنف ضمن قائمة بائعي اليأس أو المتاجرين بالأمل على السواء. هكذا، عمدنا إلى معاينة ميدانية للأوضاع مع الانخراط المباشر في الإنصات لقضايا ومشاكل المواطنين المعنيين، علما أن الإحاطة الشاملة بكل ذلك يعد من باب المستحيلات. خاصة وأن ما يهمنا بالدرجة الأولى هو تقريب القارئ الكريم مما يحدث ووضعه في الصورة.

أين وصلت عملية: إعادة إعمار منطقة الحسيمة؟

ظلت منطقة الريف، لعقود من الزمن، خارج دائرة اهتمامات وأولويات البرامج التنموية للدولة المغربية. الشيء الذي جعل منها جزيرة معزولة ومقطعة الأوصال، حتى أن الكثير من المهتمين بالجغرافيا المغربية لم يسعفهم الحظ في التعرف على موقع هذه الجزيرة لولا الزلزال الذي جعل منها قبلة مرصودة للإعلام الوطني والدولي. لذلك، قد يكون المرء في غنى عن التذكير بشتى أشكال التخلف الذي اكتوت بلهيبه هذه المنطقة، فالحصار والتهميش عشش في كنفها إلى الدرجة التي جعل منها مريضا شفاؤه يتوقف على لمسة من يد السيد المسيح.

■ سعيد الغزواني

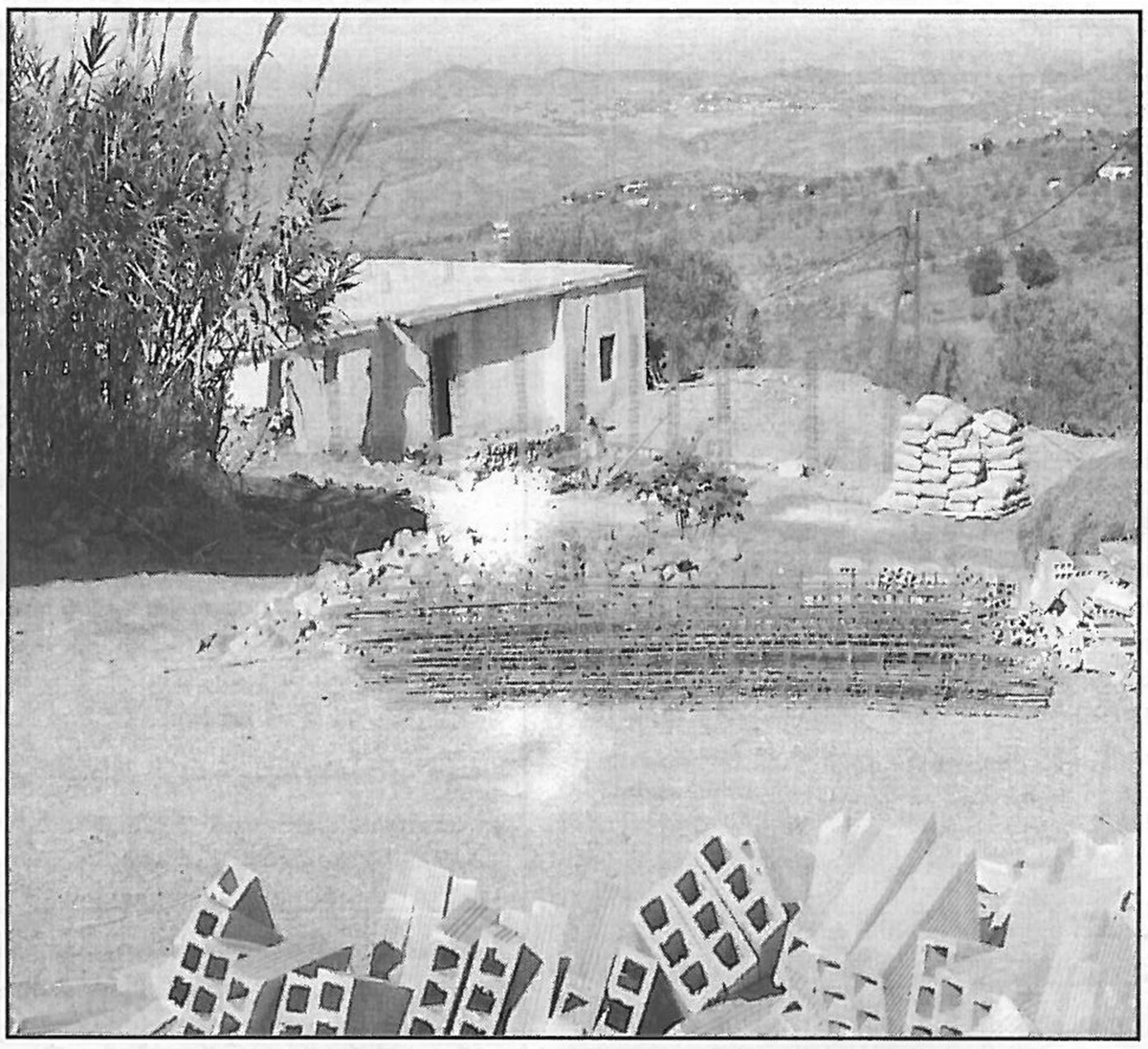

قبل الزلزال :

لقد شهدت المنطقة ترديا مهولا على كافة الصعد والمستويات:

= **الاقتصادية:** شلل رهيب في جميع القطاعات، فقد حط التهميش بثقله على كاهل الصناعة وأتلف ملامحها بعد أن كانت بتقاسيم بدائية أيام الاستعمار الاسباني للمنطقة (وجود معامل لصناعة وتصبير السمك، معامل لصناعة الدوم، شركات ومعامل لصناعة وتصدير الخشب...). هكذا بقيت الصناعة حلقة مفقودة في اقتصاد المنطقة إلى يومنا هذا. أما الفلاحة فقد ظلت تعيش عصرها البدائي دون تقديم أي مساعدة، من قبل الدولة، للفلاح الريفي قصد تطوير هذا الميدان والتغلب على معيقاته الطبيعية. وتم تكريس فكرة وعورة التضاريس والجفاف وما إلى ذلك وإلصاقها بالمنطقة، ليبدو الأمر قدرا محتوما وبالتالي ما بيد الدولة حيلة لأجل إصلاح وتحديث وعصرنة القطاع.

أما الصيد البحري الذي يعد قطاعا حيويا بالنسبة للإقليم ويشكل مورد رزق لنسبة هامة من فقراء المنطقة، فقد ترك لحاله، من دون أي تدخل من جانب الدولة قصد توفير الشروط والتجهيزات اللازمة لتحديثه وعصرنته، وسن سياسة بحرية تستجيب للقوانين الوطنية والدولية التي تحث على ضرورة ترشيد الموارد البحرية والحفاظ على الثروات. فكان أن وجد فيه السماسرة ومصاصو الدماء مرتعا خصبا لتصريف جهلهم باستنزاف الثروات البحرية للمنطقة عن طريق الاستغلال البشع، لكل المنتوجات البحرية، المجافي لكل الأعراف والقوانين الشرعية. والنتيجة هي استفحال كل أدواء الرشاوي والتهريب ومخالفة القوانين، وما نجم عن ذلك من تفقير خطير لليد العاملة المشتغلة بالقطاع وحرمان غير مشروع لأبناء المنطقة من التمتع بثروات بحرها (فلا داعي للتذكير هنا أن سكان الحسيمة يكلفهم شراء كيلو غرام واحد من السردين ضعف الثمن الذي يباع به في مدن أخرى كتازة وفاس).

وبالنسبة للسياحة التي اشتهرت بها المدينة منذ بداية عقد الستينات، حين كانت قبلة للسياح الأجانب من مختلف الأقطار (فرنسا، سويسرا، بلجيكا، هولندا، الدنمارك...) فقد تراجعت بصورة رهيبة بعد أن حوصرت المنطقة عن طريق تجميد تشييد المزيد من المناطق السياحية والمشاريع التي بوسعها استقطاب عدد أكبر من السياح. مع سن سياسة تستهدف خنق تنويع وتسويق المنتوج السياحي المحلي. الشيء الذي جعل القطاع يتآكل من تلقاء ذاته بسبب هذا الإهمال يوما بعد آخر. مما نتج عنه انهيار شامل للمؤسسات السياحية التي كانت موجودة من قبل على ضئالتها، وبدأنا نشهد كيف أن المركب السياحي "نادي البحر الأبيض المتوسط" في تراجع مستمر ، من حيث الخدمات والرواج الاقتصادي، إلى أن أغلق بشكل كلي اليوم. إضافة إلى أن المحطة السياحية "كيمادو" التي أهملت هي أيضا وتراجعت خدماتها، ليتم تفويتها في نهاية المطاف لمن عاث فيها فسادا وأرداها جثة هامدة لا تصلح لأي شيء تقريبا. وقد انعكس كل ذلك بشكل سلبي على اقتصاد المنطقة، حيث تم إغلاق مطار الشريف الإدريسي بعد أن تقلص عدد الرحلات الجوية بتقلص عدد السياح والزائرين.

وأمام هذه العزلة المخزية التي فرضت على الإقليم، شرعت الأبواب في وجه السماسرة ومضاربي العقار لتشويه هندسة المدينة، عن طريق البناء العشوائي وتدمير المساحات الخضراء للمدينة، ومافيا المخدرات لغسل وتبييض الأموال ورفع أثمنة العقار إلى مستويات قياسية لا نظير لها على الصعيد الوطني. الأمر الذي أعدم فرص الاستثمار - إذا أضفنا إليها العراقيل التي وضعت باستمرار في هذا الإطار - في المنطقة وعطل عجلة التنمية بها تماما.

- **الاجتماعية:** استفحال ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها (المقنعة والمفضوحة) بسبب انعدام فرص الشغل وغياب المجالات الحيوية التي من شأنها استيعاب أفواج العاطلين عن العمل، الذين وجد البعض منهم في الانحراف متكأ ومجالا لتفريغ المعاناة ونسيان الهموم. فيما استقطبت الهجرة، الداخلية والخارجية، والسرية والعلنية، عددا أهم من أبناء الريف، منهم من سقط حلمه سهوا بين أمواج البحر المتلاطمة وظل سره مدفونا في أغواره، ومنهم من تمكن من الوصول إلى أرض "الفردوس المفقود" ولازال يكافح في سبيل حياة شريفة تصون كرامته وعزته. وبسبب ذلك كله، ظلت أغلب مساكن المواطنين بالبوادي على شاكلتها التقليدية: طوب وحجر. لأن إمكانيات الإصلاح والتجديد مستحيلة في ظل استفحال الفقر في صفوف هؤلاء. كما أن تزويد المناطق النائية للإقليم بالشبكة الطرقية والماء والكهرباء ظل حلما يراود هؤلاء دون أن يعرف طريقه للتحقق إلى اليوم. أما بخصوص التجهيزات الصحية فإن مسألة التطبيب على مستوى الإقليم تؤكد الإحصائيات الرسمية مدى التخلف الكبير الذي تعيشه منطقة الريف بالمقارنة مع ما هو متوفر وطنيا: بحيث نجد أن الإحصائيات المتوفرة لدينا تتحدث عن 54 مركزا: ثماني مراكز حضرية(أي بنسبة مركز واحد لكل 17125نسمة)، و 46مركزا قرويا(أي بنسبة مركز واحد لكل 6152نسمة)، أما المستشفى الإقليمي فيتكون من 333سرير، أي بنسبة سرير واحد لكل 1261نسمة، مقابل سرير واحد لكل 1136نسمة على الصعيد الوطني.

- **الثقافية:** بنية تحتية شبه منعدمة في هذا المجال، إذ لا وجود لتجهيزات ومركبات ثقافية ولا نواة جامعية. بل إن نسبة التمدرس في الإقليم تثبت الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية أنها الأضعف على المستوى الوطني، فبوادي الحسيمة شبيهة بالصحاري المقفرة - أي أنها أشد تأخرا من هذه الناحية- والسبب في ذلك يبقى دائما واحدا: وعورة التضاريس وانعدام الشبكة الطرقية والمسالك و... أما على مستوى المدينة(الحسيمة) فإن المتحكمين في سياستها كانوا على الدوام ضد هذا "الشيطان" الذي نسميه ثقافة، إذ بدل البناء فضلوا الهدم، فبادروا إلى اغتيال أهم معلمة فنية ورثتها المدينة عن الاحتلال الإسباني، إنها "سينما الكبير" التي اغتالوها وتركوها نقطة سوداء في قلب المدينة بعد تحويلها إلى وكر يأوي المشردين ومختلف أنواع القمامة. وغدت المدينة عارية وكأنها بلا هوية و لا ذاكرة ثقافية، فلا وجود للسينما و لا المسرح ولا قاعة واحدة متخصصة في إلقاء المحاضرات أو عرض اللوحات التشكيلية والفنية، ولا... كل ما يمت بصلة إلى هذا المكون الثقافي الأساسي في حياة الإنسان الذي لم يعد يختلف في شيء عن الهواء الذي يحيى به الإنسان المعاصر. ونقرأ في ذلك كله سياسة انتقامية تستهدف التجهيل والتضبيع ورفع نسبة الأمية بصورة باتت قاتمة ومخيفة جدا.

- **الإدارية:** يطغى عليها الطابع البيروقراطي وتفشي مرض الرشوة والتسيب، فأغلب الأطر الإدارية التي كان يتم تعيينها إلى هذه المنطقة، كانت تعتبر ذلك امتيازا تدفع في سبيله رشاوى لنيله أحيانا، فهي تأتي إلى المنطقة وهي تعلم أنها فرصة العمر لأجل مراكمة الثروة وضمان المستقبل، فالمراقبة والمحاسبة أمران غير ساريي المفعول في المنطقة، لأن هذه الأقلية الإدارية كانت على الدوام محصنة ضد الأغلبية، وهذا ما نجمت عنه سلوكات غاية في الخطورة، حتى أن المواطن العادي البسيط يمقت الإدارة كيفما كانت، وتولد لديه خوف دفين من ولوج أبوابها وهو خاوي الجيب أو على غير ذي صلة بمن داخلها. وحتى في حالة وجود أطر كفأة ونزيهة غيورة على المنطقة ومتعاطفة مع أبنائها، يتم اللجوء إلى زرع الأشواك في طريقها إلى أن يتم ترحيلها بعيدا.

وبالنظر إلى كل ما سبق، (وبالرغم من أن الذي سهونا عنه هو أكبر بكثير من الذي ذكرناه هنا)، يبدو أنه من الاستحالة بمكان العثور على ما يدل على وجود نية لأجل النهوض بهذه المنطقة أو إرادة حقيقية بغاية إصلاحها ووضعها على سكة التنمية المستدامة.

الزلزال ومخلفاته :

ضرب الزلزال ليلة 24فبراير من السنة الجارية، وقبل ذلك صعقت المنطقة بفيضانات نوفمبر، فانكشف المستور وسقط القناع عن الذين يدعون ويزعمون تهويل وتضخيم الخطاب لدى الريفيين. فالكارثة فضحت الخطاب الرسمي الذي يا ما تشدق بشعارات التنمية الشمولية والمندمجة والتحديث والعصرنة... وهلم جرا، بحيث أخلفت كل المؤسسات المكونة للدولة موعدها،

←

جماعة آيث قمرة: إمكانيات طبيعية هائلة تحتاج إلى دعم وتأهيل من طرف الدولة

تمتد جماعة آيت قمرة على مساحة تقدر ب 52كلم مربع، وهي تقع على حدود جماعات: إزمورن، الرواضي، آيث عبد الله، إمرابطن وآيت يوسف وعلي، الأمر الذي يجعل منها جسرا للتواصل مع كافة الجماعات المنتسبة لإقليم الحسيمة.

تعود المعاناة التي تعيشها هذه الجماعة إلى كونها حديثة التشكل (1992)من جهة؛ وإلى أن التقطيع الجماعي جعلها تتشكل من هوامش جماعتي آيث عبد الله وآيث يوسف وعلي من جهة أخرى. وجدير بالذكر أن جماعة آيت قمرة كانت، على الدوام، قاعدة مركزية للهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء. الشيء الذي جعلها، طوال العقود السابقة، تشهد تراجعا مستمرا في الكثافة السكانية. غير أنه، مع بداية تشكل الجماعة وإنجاز بعض المشاريع الصغيرة المرتبطة بعملية تعميم كهربة القرى والمداشر، وتعبيد بعض المسالك ومباشرة أشغال تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب، بدأنا نلاحظ لدى ساكنة الجماعة تبلور الوعي بضرورة الاستقرار.

تكتنز هذه الجماعة مؤهلات هامة، منها توفرها على مساحات زراعية شاسعة وتربة ذات جودة عالية، في مكنتها بلوغ تحقيق مردودية مهمة جدا في زراعة بعض أصناف المنتوجات الفلاحية من قبيل الحبوب والجلبان، خاصة في حالة دعم الجماعة ومدها بشبكة مياه السقي، دع عنك توفر الجماعة على مساحات أرضية منبسطة صالحة لإحداث مناطق وأحزمة صناعية تفيد منطقة الحسيمة برمتها، لا سيما وأنها تقع بقلب هذه المنطقة. ولعل هذا ما يجعلها أيضا تشكل مستقبل التطور العمراني الذي يمكن أن تشهده مدينة الحسيمة، خاصة بعد مرور الطريق الساحلية وتقاطعها مع الطريق الرئيسة الوطنية رقم2؛ وبالنظر أيضا إلى وفرة وشساعة الأراضي المنبسطة الصالحة للبناء شريطة تهييء وإعداد تصميم التهيئة مع توفر الإرادة في إدماجها ضمن المدار الحضري لمدينة الحسيمة. وتبعا لذلك، تبقى آيث قمرة بدون ملامح حقيقية تجعل منه مركزا رائجا ومهما، فالجماعة برمتها لا تتوفر سوى على مركز صحي واحد ومستوصف وثلاث مجموعات مدرسية وإعدادية واحدة. وإذا أضفنا إلى ذلك عوائق عديدة و مرتبطة بغياب موارد مالية قارة للجماعة، فإن هذه الأخيرة تصبح عاجزة تماما عن تحقيق إقلاع تنموي بدون تقديم سند ودعم حقيقي من لدن الدولة لخلق البنيات الأساسية التي تعتبر الجماعة بحاجة ماسة إليها.

خلال الزلزال الأخير الذي عرفته منطقة الحسيمة، كانت آيت قمرة قبلة لكل وسائل الإعلام الوطنية والدولية أيضا. فقد تكرر لفظ آيث قمرة على ألسنة عدد كبير جدا من رؤساء وزعماء العالم، ويرجع ذلك إلى كونها شكلت بؤرة ومركز الزلزال مما جعلها أكثر المناطق تضررا في الإقليم. حيث بلغ عدد الضحايا في الأرواح 210شهيدا، مع تشرد أزيد من 1600أسرة، بما يعادل أزيد من 1350منزل منهار (جلها ذات بناء تقليدي). إضافة إلى إتلاف عدد كبير جدا من الماشية ونفوق عدد أكبر من الدواجن. وللإشارة، فإن ذلك يعتبر الرأسمال الوحيد الذي تملكه عائلة المواطن القمروي. دون أن نغفل الحديث أيضا عن الخسائر المادية الجسيمة الأخرى التي لحقت المنطقة من قبيل انهيار المدارس (التي تم إصلاح بعضها) والمساجد التي لا زالت على حالتها المخيفة لحد الآن.

إذن، فالخراب الكبير الذي عرفته جماعة آيث قمرة كان سببا مباشرا في الأوضاع المزرية التي عاشها سكانها، وفي المشاكل المتناسلة التي يتخبطون فيها؛ فمنذ ظهور نتائج الخبرة التي أنجزها المختبر العمومي للتجارب والأبحاث وعدد كبير من ساكنة الجماعة يعبرون عن تظلماتهم والحيف الذي أصابهم، ويشتكون من التصنيفات غبر الدقيقة وغير العادلة لهذا المختبر. وبعد التغيرات التي حدثت في برنامج إعادة إيواء منكوبي زلزال الحسيمة الذي أعدته الدولة، تم تقديم المساعدة لفائدة 1228منزل منهار بما قيمته 30ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

- طن و140كلغ من الفولاذ، و5أطنان من الإسمنت؛ و16 ألف درهم نقدا موزعة على شطرين: 10آلاف درهما في المرحلة الأولى؛ و6آلاف درهم في المرحلة الثانية(لم يتم توزيعها لحدود الساعة).

أما ما قدم من مساعدة لأجل تأهيل المنطقة بعد فاجعة الزلزال فيمكن حصرها فيما يلي:

- إصلاح 10كلم من مسالك تراب الجماعة ولا زالت الأشغال جارية بها ولم تنته بعد.
- تعويض الماشية لفائدة بعض الأسر المتضررة: فقد قامت منظمة "الفاو" (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) بتوزيع 445رأس ماشية (لفائدة 89أسرة بمعدل 5 رؤوس للأسرة الواحدة)، إضافة لبعض المواد المرافقة لها من قبيل الأعلاف. ومن المرتقب أن تقوم وزارة الفلاحة بتغطية حاجيات المتضررين بالجماعة فيما يخص رؤوس الماشية خلال هذا الشهر(أكتوبر). وكما تم الإعلان عن ذلك، فإنه من المنتظر جدا أن تقدم مندوبية الفلاحة ومديرية المياه والغابات على برنامج لغرس 100هكتار من الأشجار المثمرة (اللوز) خاصة بتراب جماعة آيث قمرة. هذا، بالإضافة إلى إعلان المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالعمل على تزويد 10دواوير تابعة للجماعة بالنافورات العمومية، بحيث أصبحت الدراسة الآن مكتملة ولم يبق سوى الشروع في مباشرة عملية الإنجاز. ثم ترميم قنوات المياه الصالحة للشرب الممتدة بين الحسيمة والجماعة، والتي من المزمع أن تستفيد منها الدواوير التي تمر منها القناة بعد توسيع شبكتها.

أخيرا، لا بد من التأكيد على أن الزلزال الذي ضرب منطقتنا جعل من جماعة آيث قمرة مركزا لافتا للأنظار. فالتهميش الشامل الذي عاشته جعلها تبدو أكثر خرابا وإيلاما. الشيء الذي فرض على الجميع ضرورة الالتفات إلى التخفيف من بعض معاناتها عن طريق تقديم مساعدات خاصة لأجل توفير بعض التجهيزات الأساسية. لكن هذه الأخيرة لا زالت ضعيفة جدا وتحتاج الجماعة إلى إمكانيات خاصة واستثنائية لوضعها على سكة الإقلاع التنموي الحقيقي للمنطقة. ويأمل مواطنو "آيث قمرة" في تقديم مزيد من الدعم من لدن الدولة لأجل استيفاء حقها حتى تتمكن من لعب الدور المنوط بها في نيل التنمية المنشودة لمنطقة الريف ككل.

وبدت شاردة البال مشدوهة الحال وعاجزة حتى عن حماية نفسها. إذ ما بالك أن تعوزنا الفؤوس والمعاول وباقي الأدوات البسيطة أو المستخدمة في انتشال الجثث؟ فبالأحرى الحديث عن باقي التجهيزات الأساسية الأخرى والدعم اللوجيستيكي وما يستتبعه.

ولعل هذا الوضع المهترئ والضعف الواضح في أداء المؤسسات هو السبب المباشر لاتساع الفجوة المتعلقة بانعدام الثقة بين المواطنين والمسؤولين التي تكرست بشكل واضح أيام الكارثة. لقد كانت الجراح غائرة وعميقة جدا، وكانت الأوضاع المتردية بمثابة الملح الذي يزيد هذه الجراح إيلاما وإيغالا.

لقد أثبت لنا الزلزال أن الريف محاصر حقا وواقعا، وليس بمقدور أحد إدعاء العكس. كما أثبت لنا أيضا أن حكومتنا ضعيفة ولا تتوفر فيها شروط الحكومات الديموقراطية الحقيقية، فهي لم تتدخل سوى بعد أن كان الإعلام الأجنبي، خاصة، قد كشف "عورتنا" وصارت صورتنا في القنوات العالمية كتلك التي نتفرج عليها اليوم في "دارفور" جنوب السودان، ولولا التدخل الملكي الشخصي في مجريات الأحداث لكانت الأمور قد ساءت أكثر، و أكد كل الملاحظين كيف أن هذا التدخل خلف وقعا إيجابيا لدى الرأي العام المحلي، ودفع بمجريات الأمور إلى مجاريها العادية والطبيعية، وقد كان خطاب جلالة الملك بالحسيمة يوم 25مارس2004، تاريخيا في شكله ومضمونه، إذ لأول مرة تعترف أعلى سلطة في البلاد بأن منطقة الريف غير مؤهلة "ويتعين مضاعفة الجهود لفك العزلة عنها" ، ومحاربة التسيب والعمل على الرقي بالمنطقة وتنميتها تنمية شمولية ومستدامة، ليثمر هذا الخطاب إعداد برنامج لأجل إعادة إعمار وتأهيل منطقة الحسيمة يصل غلافه المالي إلى 2مليارو680مليون درهم.

الآن، وبعد مرور أزيد من ثمانية أشهر، ما زالت ملامح هذا البرنامج/المشروع غير واضحة المعالم على مستوى التنفيذ. صحيح أن ثمة أوراشا مفتوحة هنا وهناك، لكنها متعلقة ببعض الإصلاحات التي تمس بعض الطرق (من قبيل تهيئة وتوسيع الطريق المثنية لمدخل الحسيمة-أجدير)، وإعادة تعبيد مدن ومراكز الإقليم وترصيفها مع إنشاء بعض المسالك في مداشر محددة. وهي إصلاحات تتم بصورة متفاوتة بين ناحية وأخرى من الإقليم. بحيث أن هناك بعض المناطق المنتمية للإقليم لم يشملها هذا البرنامج الحكومي مما يعني أن التهميش سيزيد حدة في وسطها. ولعل أهم المشاريع التي يمكن أن توضح صورة هذه النية التي أعربت عنها الدولة لتأهيل المنطقة وتنميتها، تبقى متمثلة في استكمال تشييد الطريق الساحلية، التي تعتبر أهم هذه المشاريع التي يمكن للمنطقة الاستفادة منها.

أما المشكل الذي لا يزال أكثر تعقيدا فيما يخص برنامج إعادة إيواء منكوبي الزلزال، فيتمثل في مكوث أسر مشردة في الخيام، خاصة وأن المشاكل التي أفرزتها هذه العملية المرتبطة بإعادة الإيواء لا زالت سارية إلى اليوم، بالرغم من الجهود التي بذلها ما يسمى ب"الفريق المدني المتعدد الاختصاصات المكلف بإعادة إيواء منكوبي الزلزال"، لأجل إعادة صياغة البرنامج والإشراف الفعلي والمباشر على هذه العملية. وربما السبب يعود في الأصل إلى الغلاف المالي المرصود لذلك. ولا شك أن جهود هذا الفريق تبقى محمودة في حد ذاتها لكنها تحتاج إلى سند أكبر من الفعاليات المدنية ودعم من طرف الدولة بغرض التغلب على المعوقات العديدة المبثوثة في طريق نجاح هذه العملية.

ولعل السؤال الأكثر أهمية في هذا الإطار، هو: إلى أي حد يمكن اعتبار هذا البرنامج التأهيلي المعد من لدن الدولة، مستجيبا لتنمية منطقة الحسيمة خاصة، والشمال عامة، لأجل الاضطلاع بدورها الاستراتيجي في مواجهة التحديات "الأورو متوسطية" المطلوبة في المستقبل القريب؟

وإذا كان ليس بمقدورنا تقديم جواب حاسم على هذا السؤال الآن، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن تكاثف جهود كافة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين المنتمين للمنطقة وحده كفيل بتشكيل قوة ضغط حقيقية لمراقبة ومتابعة كل المشاريع المعلن عنها واقتراح الممكنة منها. ذلك هو السبيل لوضع منطقة الريف على سكة التنمية الحقيقة و المنشودة.

جماعة لوطا: عملية إعادة الإيواء بدوار "إيزغاين"

حصص مالية هزيلة وبناء غير مكتمل

▪ فريد الحمدوي

لقد شكل الإعلان عن البرنامج الحكومي الاستعجالي لإعادة إعمار الريف أهم حدث تاريخي أنتظره الريفيون المنكوبون على أحر من الجمر، ذلك بعد أن تم فتح باب الأمل على مصراعيه حين تلقى سلسلة من الوعود التي حولت قرى الريف المنكوبة أيام الفاجعة إلى ما يشبه المنتجعات السويسرية وقرى فرنسا الهادئة والرائعة..؟ فأصبح الريفي المنكوب يدلل مصيره ونكبته بتصريحات كانت تمطر علينا في كل لحظة، وأروعها كانت على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة والتي جاء فيها: "سوف تتم إعادة بناء المنازل المهدمة للمتضررين مراعين في ذلك الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لسكان منطقة الريف..." من هنا انطلق مسلسل الوعود بكثير من التودد، لتهدئة خاطر من ألف سماع الكلام المعسول أيام شهر العسل، منذ حدوث الفاجعة، لنصل إلى ما بعد إطلاق سراح البرنامج الاستعجالي الذي أستغرق أكثر من ثلاثة أشهر والذي أرجئ التصريح به إلى ما بعد الإعلان عن البلد الذي سيفوز بشرف تنظيم كأس العالم؟ فكانت الأمور تسوء وبدأت تتلاشى معها الأحلام الوردية التي كان المتضررون يحلمون بها تحت الأمطار الغزيرة والبرد القارس في خيام ما زالت لحد الساعة شاهدة على حجم المعاناة والضرر.

وكما هو معلوم فإن البرنامج الحكومي(الذي جاء عكس طموحات وتطلعات المتضررين والمتبرعين على حد سواء) لقي رفضا ومقاطعة شعبية تمثلت في احتجاجات و مسيرات واعتصامات أمام مقرات الجماعات القروية، ووقفات تضامن نظمتها جمعيات المجتمع المدني بمدينة الحسيمة تنديدا بالطريقة التي تمت بها محاولة تسوية أوضاع المنكوبين. وأمام توالي مسلسل الاحتجاجات والمقاطعة تحركت عبقريات القياد والمقدمين وشيوخ القبائل لإرغام المتضررين على الالتحاق بمقر الجماعات لتسلم حصصهم الهزيلة التي تكهنوا بها قبل النطق بها، لأن الأمور عندنا لا تتغير وزلزال سنة 1994لازالت عوالمه قائمة، والطريقة التي عولجت بها قضايا المتضررين آنذاك هي التي أثقلت حصيلة الشهداء حين حدوث الهزة العنيفة الأخيرة يوم 24فبراير 2004 .

لقد كان إصرار المنكوبين على مواقفهم"أغلبهم وليس كلهم" حجر عثرة أمام الذين أرادوا التخلص من كميات الحديد والإسمنت المركونة في ساحات الجماعات القروية في أقرب الآجال، هكذا تدخل ذوو الاختصاص لحل هذا المشكل بابتكار الحلول المناسبة بعد التفاوض مع المنكوبين وشرح كيفية العمل ومزايا المشروع الذي رسم. فتم القبول بالحل، على مضض، بناء على ما تم تقديمه من وعود. فكانت جماعة لوطا أول جماعة يتم العمل فيها بالمشروع المقترح من قبل اللجنة المشرفة على عملية البناء بالجماعة والتي تكونت من بعض أعضاء مجلس الجماعة ومهندسين ومقاولين وممثل الفريق المدني المتعدد الاختصاصات المكلف بإعادة الإعمار.

وتم الاتفاق على ما يلي:

- يتكفل المهندسون بإعداد تصاميم البناء والخرسانة والسهر على السير العادي لعملية البناء والمراقبة.
- يقوم المقاول بإحضار السلع وأدوات البناء إلى عين المكان إعتمادا على الدعم اللوجيستيكي الذي تقدمه الدولة في هذا المجال(النقل..)، مع أداء أجور العمال، والشروع في عملية البناء.

أما من جانب المتضررين، فإنهم يسلمون الحصة بكاملها، سواء أكانت نقدا أو سلعا، شريطة أن يقوموا بحفر أساس المنزل وإعداده على حساب نفقتهم الخاصة مع الالتزام بإحضار كميات المياه اللازمة لعملية البناء.

وللإشارة فإن الاتفاق لم يشمل بناء المنزل بكامله بل بناء الهيكل الخارجي للبيت مع تسقيف نسبة 40متر مربع من أصل 100مترمربع.

وللوقوف على حقيقة الوضع وما آلت إليه عملية إعادة البناء بجماعة لوطا وبدوار "إزغاين" بالخصوص، أنتقلنا إلى عين المكان واستقينا معلومات أمدنا بها السكان المتضررون بشهاداتهم التي حاولوا فيها التعبير عن أهم المشاكل التي أفرزتها عملية إعادة البناء. ولقد وقفنا على حجم المعاناة والمخاوف التي أبانوا عنها في شهاداتهم التي أدلوا لنا بها.

يقول (م.ح) من دوار إحادوشن: "دفعت حصتي كاملة للمقاول بما فيها مبلغ مالي يقدر ب 15000درهم ومواد البناء(إسمنت وحديد)، على أساس أن يفتحوا طريقا بطول 200م لإيصال السلع إلى البيت، قمت بكل الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع اللجنة المشرفة على عملية إعادة البناء (إعداد أساس البيت..)، تلقيت وعودا بأنه سيتم عملية إتمام البناء ستتم من طرف جهات مجهولة لم يحددوها لنا، والتي ستجهز البيت بكاملة ببناء الجدران الفاصلة بين الغرف والأبواب والنوافذ... ، نحن ما نريده هو تسقيف كل غرف المنزل لنضمن لأطفالنا وعائلاتنا ملجأ يحمينا من الشتاء القادم، إننا ننام في مكان واحد، إنه من العار أن ينام طفل في السادسة عشر من عمره بجوار أخت له من نفس السن، ننام بشكل جماعي تحت السقيفة التي بنوها لنا وتركونا نفترش الأرض ونتغطى بالسماء، أهذا هو إعادة الإعمار؟؟ لقد ورطونا وتركونا معلقين بين وعود نتمنى أن تتحقق، والحالة التي نحن عليها الآن خير دليل على فشل عملية إعادة البناء..لقد ندمنا على الخطوة التي قمنا بها بعد أن رضينا بما قرروه لنا، حين كنا ممتنعين عن تسلم الحصص كنا نعلم مصيرنا وكنا في أحسن حال."

ومن بين الحالات الأخرى التي وقفنا عليها كانت حالة المواطن أ.ح الذي توقفت عملية بناء منزله بسبب النقص الحاصل في

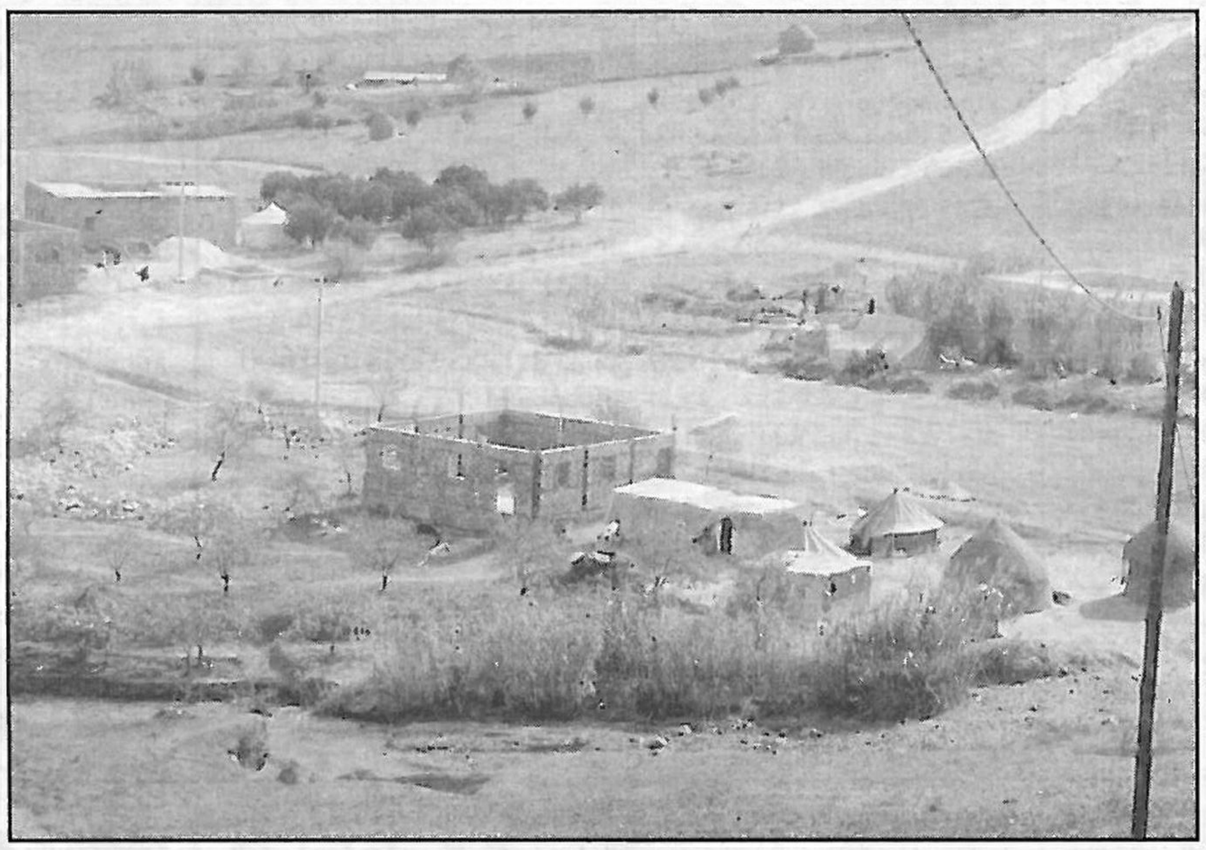

الشروع في بناء المنزل في غضون 3أيام وكان ذلك بتاريخ 2004/07/2، إنني لا زلت أنتظر لحد الآن، رغم الاحتجاجات المتتالية التي قدمتها لمجلس الجماعة فإن الأمور ما زالت على ما هو عليه، لا أعلم مصير الأموال والسلع التي دفعتها؟؟ إننا مهددون بقضاء الشتاء في العراء بعد أن تمزقت الخيام التي نأوي إليها بفعل حرارة الشمس والرياح، ولازالت معاناتنا مستمرة ولا أحد يبالي بنا، إنهم يكذبون علينا ويستغلون فقرنا وثقتنا فيهم".

أما (ح.م) مواطن من دوار إزغاين الذي تم الانتهاء من بناء بيته صرح لنا بكثير من الندم والحسرة التي أحس بها بعد أن اتضح له أن ما وعد به لم يكن كما كان يتصور:

"رفضنا تسلم الحصص المخصصة لإعادة البناء منذ البداية، لأن ذلك لم يكن كافيا، ثم اتصل بنا بعض من أعضاء مجلس الجماعة القروية ومهندسين ومقاولين الذين شكلوا لجنة للتفاوض معنا وشرح الخطة التي توصلوا إليها لحل مشاكلنا، وعدونا بأنهم سيتحملون كامل المسؤولية في عملية البناء وأن ما علينا سوى سحب حصصنا من الجماعة وتسليمها للمقاول الذي سيتكفل بعملية البناء(40م مربع من أصل 100م مربع ليتم بناء 60متر الباقية من طرف المتضررين)... وعدنا على أن تنتهي عملية البناء في غضون شهرين على أبعد تقدير، رغم التزامنا بكل ما يطلب منا فإن الأمور ليست على ما يرام، لازلنا نبيت في العراء، كل ما تم بناؤه هو مجرد سقيفة معرضة للرياح من كل الاتجاهات والأمطار، فكل ما قاموا به هو أنهم بنوا لنا جدرانا تحمينا من هجوم الحيوانات ليس إلا. و لتهدئة احتجاجاتنا يعدنا المسؤولون بالجماعة بأن مواد البناء بعد قرب إتمام بنائه:

"إنني أول من افتتحت به عملية إعادة البناء بدوار إيزغاين، لكن منزلي لم يتم بناؤه بما تم الاتفاق عليه مع اللجنة المشرفة على العملية، ولم يتم احترام المعايير المتفق عليها، إنهم يتذرعون بنقص في سلع البناء من حديد واسمنت، في كل مرة نتلقى وعودا كاذبة بأنهم سيمدوننا بها في الأيام القادمة، وهكذا تتحول الأيام إلى أسابيع ثم إلى شهور ثم لست أدري... حين التحقت بمستودع السلع بمقر الجماعة قصد تسلم حصتي من مواد البناء طردني أحد أعضاء المجلس دون حق بألفاظ لا أخلاقية.. كيف يمكن الثقة بهؤلاء وهم المسؤولون عنا؟؟.

إن عملية البناء بدوار"إيزغاين" عرفت العديد من المشاكل التي لم تكن في حسبان المشرفين على العملية، والتي ساهموا في إفرازها، إن صدقنا القول، ومن أهمها توقف عملية البناء لفترات متفاوتة والسبب في ذلك هو إضراب العمال عن العمل لعدم أداء مستحقاتهم وأجورهم من طرف مستخدميهم، وللتوضيح فإن العملية يشرف عليها مجموعة من المقاولين، والمشكل يشمل فئة منهم وليس جلهم وهذا ما ساهم في تعطيل عملية البناء وتذمر المنكوبين من جراء هذا السلوك الذي يضرهم بشكل مباشر. يقول أحد العمال المضربين عن العمل في شهادته على الوضع:

"لقد شرعنا في العمل هنا منذ أكثر من شهر ونصف، ولم يتم بعد أداء أجورنا..فالمسؤولون يماطلوننا، إننا ننتظر هنا منذ أكثر من 25يوما، وهذه هي المرة الثالثة التي نتظاهر فيها، نقوم بمسيرات انطلاقا من دوار إيزغاين في اتجاه مقر الولاية مرورا بمقر الجماعة القروية للوطا وبلدية إمزورن، ليقوم بعض الأعضاء بتعقبنا وتهدئتنا بالقليل مما نستحق على أساس أن يسووا الوضع بشكل نهائي في اليوم الموالي ولا شيء يحدث. وهذه المرة نحن عاقدين العزم على مواصلة الإضراب عن العمل إلى حين تحقيق مطلبنا العادل وأداء أجورنا بالكامل. إن هذا السلوك يؤثر علينا وعلى السكان المتضررين".

وفي شهادته عن الوضع الاجتماعي الذي يعيشه وزملاؤه في العمل يقول:

" إننا نعيش نفس ظروف المنكوبين، بل نعاني أكثر منهم، لا نملك المال لشراء ما يلزمنا من الغذاء وبالأحرى أن نرسل النقود لعائلاتنا، فلولا كرم أهل الدوار الذين نتقاسم وإياهم رزقهم اليومي، حيث يمدونا بكل ما نحتاج إليه رغم أنهم في أمس الحاجة إليه، لكانت أوضاعنا مزرية و لمتنا جوعا. إننا نشكرهم كثيرا على كرمهم و إيثارهم".

وفي نفس السياق، يكشف لنا أحد معلمي البناء إحدى الحلول لتسوية مشكل أداء أجور العمال، التي يمكن التوقف عندها بشكل يجعلنا نطرح علامات استفهام عديدة:

"إننا نشتغل مع مقاول من مدينة فاس (ب.ح)لم نتقاض سنتيما واحدا منذ 21 يوما، لازلنا ننتظر حضور أحد المسؤولين لحل المشكل. لقد قام مسؤول جماعي باستدراج المنكوبين للتوقيع له على تسلم مبلغ 6000درهم عن كل بيت كحصة ثانية والباقية بحوزتهم بمقر الجماعة، وذلك قصد تسديد أجور العمال المضربين، في الوقت الذي هم في أمس الحاجة إلى المبلغ المالي لإتمام بناء منازلهم، فالناس وقعوا منذ أكثر من ثلاثة أيام فلا نحن حصلنا على أجورنا ولا استفاد السكان من حصتهم، فالحل الوحيد هو الالتحاق بمقر الولاية في مسيرة سننظمها لنفضح حجم معاناتنا ".

إن النقص في مواد البناء كالحديد والإسمنت والرمل، كان سببا في توقف عملية البناء بدوار إيزغاين، لكن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو الحلول الترقيعية التي يتم ابتداعها، وأخطرها هو الإخلال بمعايير البناء المعتمدة والتي وضعها المهندسون في تصاميم البناء، (تصميم الهندسة المعمارية وتصميم الخرسانة المسلحة)، أثناء بناء بعض المنازل التي شرع في بنائها مؤخرا، مثل التقليل من نسبة الإسمنت الممزوجة بالرمل، أو الحديد المخصص لإعداد أعمدة البيت أو الخرسانة، خصوصا بدوار "إمندودن"، وهذا ما صرح لنا به أحد العمال في شهادته التالية:

"لقد عملت مع مهندسين ومقاولين كبار ولم أر في حياتي هذا الشكل من العمل، إنني لا أحبذه ويشكل خطرا كبيرا على المنزل في حال حدوث أي هزة لا قدر الله، إن المنطقة زلزالية يجب مراعاة المعايير التي سطرها المهندسون في التصاميم التي أعدت واحترامها، والمشكل أن هذا يتم بمباركة بعض المقاولين وموزعي سلع البناء، هذا كله من أجل تعويض النقص الحاصل في مواد البناء. إن الأمر في غاية الخطورة".

أما الشق الآخر من المعاناة، فيمثله المتضررون الذين لم تشملهم خطة إعادة البناء التي يتم العمل بها بدوار إيزغاين، والذين اعتمدوا على امكاناتهم الذاتية لبناء منازلهم مستعينين في ذلك بما تم تخصيصه لهم في برنامج إعادة الإسكان. ولكشف ما يكابدونه، انتقلنا إلى دوار "تيفروين" الواقع على حدود جماعتي "تيفروين" و "لوطا" واستقينا من هناك بعض الشهادات التي يبرز فيها أصحابها أهم المشاكل التي تعترضهم لإيصال حصصهم إلى مقرات سكناهم، والتي يجمعون على أنها غير كافية لبناء منزل يصون كرامتهم، بالأحرى بناء منزل تراعى فيه المعايير المضادة للزلازل. يقول ب.ح في شهادته:

" لقد أوصلت حصتي التي استفدت منها بشق الأنفس، حيث اضطررت إلى حملها من مقر جماعة امنود" عبر "أيت بوعياش"

آيت بوعياش

إعادة تهيئة الساحة العمومية وبناء مقر جديد للبلدية يزين واجهة المدينة ويخنق أنفاس التجار

باشر المجلس الحضري بناء مقر جديد للبلدية بمواصفات البناء المضاد للزلازل ووفق معايير هندسية حديثة، هذا المشروع كان مبرمجا قبل 24فبراير 2004ويعزى تأجيل إنجازه إلى انتظار إجراء الدراسة الجيو فيزيائية للتربة وإعداد تصميم الخرسانة، وقد رصد له غلاف مالي يقدر بحوالي 1700000درهم.

وفي إطار البرنامج الاستعجالي لتأهيل إقليم الحسيمة والذي سبق للحكومة أن أعلنت عنه، فإن بلدية بني بوعياش أنهت أشغال إعادة هيكلة السوق الأسبوعي وشرعت في تهيئة ساحة المسيرة، هذا المشروع الأخير تم في وقت لم يكن متوقعا بالنسبة للساكنة ولم تتضح معه معالم التغيير التي ستحصل على مستوى المدينة.

العديد من الأخبار المتناسلة، والمنتشرة هنا وهناك، بعضها صحيحا والآخر ضرب من الخيال، لم تكن بادرة خير بالنسبة للممتهنين للتجارة بمختلف أنواعها ولا سيما حين بدأ المقاول في إغلاق الباب الرئيسية للسوق. وقد عرف هذا اليوم احتجاجا واسعا وصل إلى حد الملاسنات المتبادلة بين بعض الباعة والمكلف بمراقبة الأشغال.

العديد من السكان يرون بأن الاهتمام بواجهة المدينة أمر جيد وسيكون متنفسا للاستمتاع بجمالية المدينة، لكن في المقابل يتأسفون على تبديد المال العام، بحيث ما أن مرت سنة على تزفيت هذه الساحة، حتى شرع اليوم في إعادة تهييئها بطريقة مختلفة وكأن لسان حال أصحاب هذه المشاريع يقول "اليوم خمر وغدا أمر".

وموازاة مع ذلك، انطلقت أشغال تزفيت ما يناهز 12,5كلم طولي والثالث خاص ببناء الأرصفة وتكسيتها بالزليج.

وتعود أسباب هذا التقسيم، حسب أحد المسؤولين بالبلدية، إلى عدم وجود مقاولة محلية تستطيع تبني مشاريع بهذا الحجم، وبالتالي ستمكن هذه الصيغة من إنجاز المشروع دون صعوبات كبرى.

ومن خلال عملية الإنجاز هذه، يبدو أن أحد الشوارع الذي لا يقل أهمية عن الأخرى قد استثني من هذا البرنامج، بالرغم من أنه كان مقررا في الشطر الأول. وقد تعود أسباب هذا الإجراء إلى تصفية حسابات انتخابية حسب رأي أحد المواطنين.

الحفر الذي يتم في الشوارع قصد تهيئتها للتزفيت نتجت عنه أضرار على مستوى قنوات الماء الصالح للشرب، مما حرم العديد من المواطنين من هذه المادة الحيوية لمدة وصلت إلى ثلاثة أيام في بعض الأحيان.

ومع الدخول المدرسي، انتهت جل الأشغال المرتبطة بإعادة بناء الأقسام والإدارات المهدمة أو الآيلة للسقوط بسبب الزلزال، إلا أن الملاحظ هو أن بعض هذه المؤسسات عرفت إصلاحات إضافية وذلك بصباغة جدرانها وتسييج نوافذها حتى لا تتعرض للسرقة، مع حرمان الأخرى من هذه الرتوشات التي يراها البعض مهمة لأنها تحفظ للمؤسسة حرمتها وتقيها من كل شر قادم. وبالإضافة إلى ذلك فقد انطلقت عملية بناء تجمع سكني بالقرب من السوق الأسبوعي على شكل شقق يفوق عددها 200شقة، وستستغرق مدة إنجازها 14شهرا.

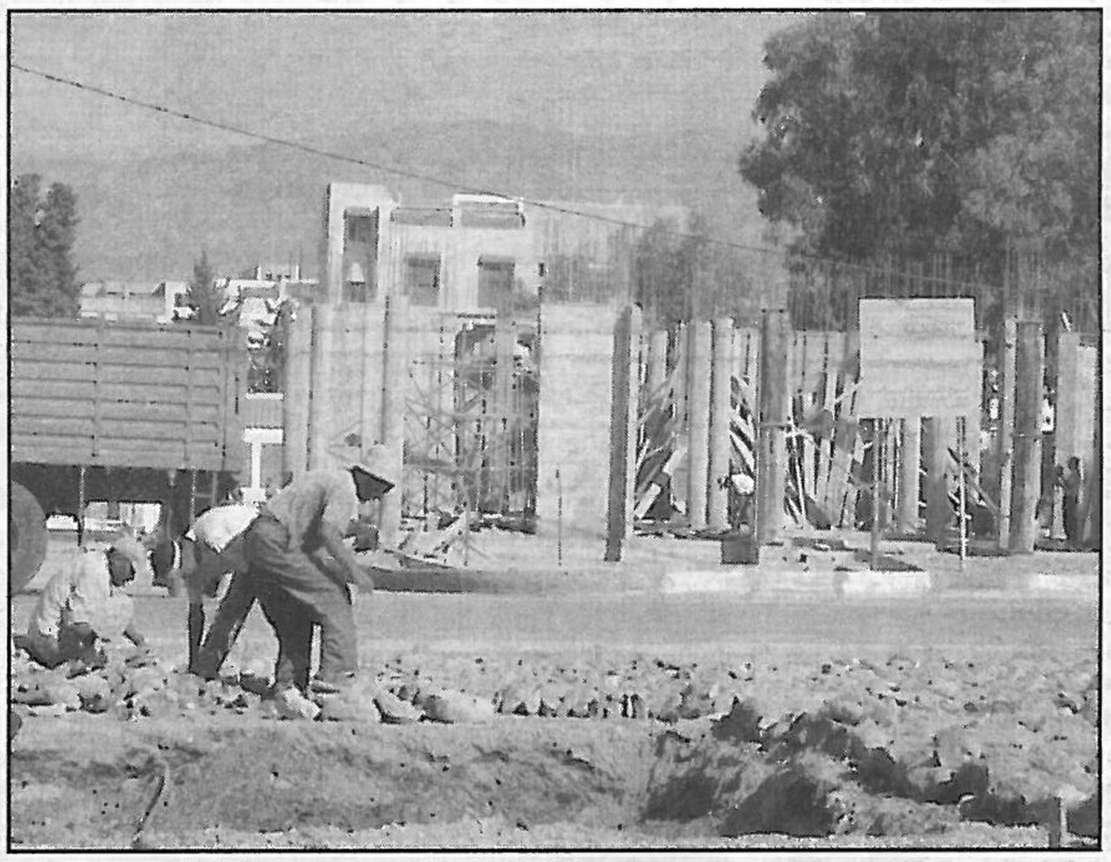

وما زال سكان المدينة ينتظرون يوم الإعلان عن تقديم الطلبات للاستفادة من هذا المشروع.

هذا الاهتمام بالمدينة سيخلق واقعا جديدا، لكن ما يقلق راحة السكان هو وجود عربات تجرها خيول لنقل البضائع، هذه الحيوانات الأليفة تشكل تهديدا للبيئة المحلية وذلك بانتشار روث هذه الدواب بالأزقة الرئيسية، مما يسبب مشاكل للراجلين ويخنق أنفاسهم دون أن يفكر أصحاب هذه الدواب في توفير أكياس على شكل مراحيض معلقة ومتنقلة لإنقاذ المدينة من هذا البلاء العظيم.

محمد بوطسغونت

الدفعة الثانية من المساعدات المادية الخاصة بالمتضررين من الزلزال :

ممنوعة من الصرف

■ محمد بوطسغونت

توصل سكان الجماعات القروية باستدعاء لتسلم الدفعة الثانية من المساعدات المادية للمتضررين من زلزال 2004/02/24والتي تبلغ قيمتها 6000درهم، ووفق مصدر مطلع، فإن هذا المبلغ لا يتم تسليمه للمعني بالأمر إلا بعد إيفاد لجن تقنية مختصة إلى عين المكان لمعاينة المراحل التي قطعتها عملية إعادة بناء المنازل المهدمة أو التي لحقت بها أضرار كبيرة، و يتوجب إنجاز 50في المائة مما هو مطلوب كحد أدنى للاستفادة من الحصة الثانية، هذا ما لم يتسن للعديد من العائلات نظرا لمحدودية الدعم المتوصل به خلال الأيام الأولى التي أعقبت الكارثة، مما حذا ببعضهم إلى القيام ب"إعادة الإعمار" بطريقتهم الخاصة، بحيث عمد مواطن من إحدى الجماعات القروية إلى صرف القيمة المادية المحصل عليها وعائدات الإسمنت لشراء أغنام ومواشي وحمار، وبذلك يكون قد أقصي بشكل نهائي من المنافسات خلال الدور الأول بناءا على المعايير التي حددتها الجهة المانحة. هذه المقاييس كانت حجر عثرة أمام العديد من العائلات التي حرمت من الدعم المادي المخصص لإعادة البناء خلال هذه الفترة.

الدواوير التابعة لبلدية بني بوعياش لم تتلقى أي دعم مهما كان حجمه في إطار البرنامج الاستعجالي الذي أعلنت عنه الحكومة، رغم الوعود التي تلقاها سكانها من طرف القائمين على الشأن المحلي والإقليمي، إلا أن هذا البصيص من الأمل تبدد مع مرور الزمن. فما زال العديد من المواطنين الذين ينتمون لمختلف الجماعات القروية، والذين سبق لهم أن تقدموا بشكايات إلى السلطات الإقليمية، يطالبون فيها بحقهم في الاستفادة من الدعم المرتبط بإعادة الإعمار، وينتظرون ردا إيجابيا يمكنهم من الاستفادة أسوة بأبناء دواويرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات المخصصة للمتضررين من الزلزال خلال الفترة الأولى وصلت إلى 10الاف درهم كقيمة مادية و 5أطنان من الإسمنت و 1.14طن من الحديد.

فهل هذا الحجم من المساعدات سيمكن المستفيدين من إنجاز بناء مضاد للزلازل حسب ما ورد في الالتزام الذي أمرتهم السلطات المحلية بتوقيعه والمصادقة عليه كشرط أساسي للاستفادة؟

إن هذا الأسلوب من التعامل مع هؤلاء المغلوبين على أمرهم لا يساعد على إعادة الثقة بالمسؤولين محليا ووطنيا، ويجعل كل مشروع يبتغي التغيير نحو مستقبل أفضل مطوق بكثير من المعوقات على أساس أن المواطن لن يتحمس للانخراط فيه بفعالية.

و"إمزورن" مرورا بجماعة "لوطا" وصولا إلى دوار "تيفروين"، بما مبلغه 2500درهم للحصة الواحدة، وبما أنني استفدت من حصتين فإن مصاريف التنقل قد كلفتني حوالي 5100درهم، وأمام ضعف الشبكة الطرقية وإن لم نقل انعدامها، فقد اضطررت إلى ترك الحمولة وسط الطريق ليتم إيصالها إلى مقر سكناي على ظهر الدواب والحمير..إنني اضطررت إلى دمج الحصتين معا لبناء منزل واحد ورغم ذلك فإن كمية الإسمنت والحديد كانت غير كافية، مما اضطررني إلى بيع ماشيتي والاقتراض لإتمام بناء منزلي قبل حلول فصل الشتاء.."

والجدير بالذكر هو أن معظم السكان الفقراء لم يتمكنوا بعد من الشروع في البناء لضعف إمكانياتهم المادية، وهذا ما سيؤدي إلى فساد مواد البناء بعد انتهاء صلاحية استعمالها بفعل الرطوبة و الأمطار، خصوصا مادة الإسمنت، وأمام هذا الوضع اضطر بعض السكان إلى بناء مساكنهم بالحجر والطوب رغم الخطورة التي يكتسيها هذا الإجراء، أو إبداع أشكال جديدة من البناء (استعمال الخشب والقصدير والبلاستيك...)، أو الالتحاق بمساكنهم شبه المهدمة والآيلة للسقوط بعد إصلاح ما أمكن إصلاحه واتخاذها ملاذا لهم. علاوة على كون المشرفين على عملية إحصاء المنازل المهدمة، ساهموا في إقصاء عدد لا يستهان به من الأسر التي كانت تأوي منزلا كبيرا واحدا، فبعد الفاجعة أضحى من المستحيل استحالة مطلقة إيواء أربع أسر في منزل واحد وفق المعايير والحصة المحددة في برنامج إعادة البناء، مما أدى بكثير من هؤلاء إلى اتخاذ الخيام والعراء مأوى لهم، وهنا نتساءل: هل ستظل أوضاع هذه الأسر على هذه الحالة المأساوية وإلى متى سيتم التفكير في تسوية وضعية هؤلاء؟.

إن عملية إعادة الإيواء في البدايةكانت تشوبها نواقص كثيرة، وذلك لاعتبارات بسيطة ومنطقية، إذ أن الكمية المخصصة غير كافية لبناء منزل تراعى فيه الشروط و المعايير المضادة للزلازل، أضف إلى ذلك تدني مستوى الدخل الفردي للفئات المتضررة والتي وجدت صعوبة بل استحالة الشروع في البناء اعتمادا على إمكانياتها الذاتية. ويأتي المشروع الذي شرع العمل به في دوار "إزغاين" بجماعة لوطا محاولة للتخفيف ما أمكن من معاناة المتضررين ومساعدتهم في حل مشاكل كان أهمها كيفية إيصال مواد البناء إلى مساكن منعزلة ومداشر مهمشة تنعدم فيها أبسط شروط الحياة العادية، من غياب شبه تام للماء، الكهرباء والشبكة الطرقية.. بغض النظر عن النتائج التي ستتمخض عن عملية إعادة البناء. لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشهادات التي استقيناها من المتضررين بعين المكان والأوضاع المزرية التي ما زالوا يعيشونها، لا يمكن الجزم بأن عملية إعادة البناء بدوار إزغاين هي عملية سلبية بكل المقاييس، فالمجهودات التي قام بها أصحاب مشروع إعادة الإيواء بجماعة لوطا أتت للحيلولة دون فشل عملية إعادة البناء والشروع فيها قبل تفاقم الأوضاع بسبب الظروف المزرية التي أصبح يعيشها السكان، دون استبعاد المعيقات المتراكمة بمنطقة الريف والتي لا زال يعيشها جراء الحصار والتهميش المضروبين عليه منذ عقود.

أما مراقبة عملية البناء، وبناءا على الشهادات التي استقيناها في هذا الإطار نجد أنفسنا مضطرين إلى دعوة المشرفين على هذه العملية (المراقبة)، والذين يشهد لهم بكفاءتهم في الميدان، بالتزام الكثير من الحيطة والحذر مما قد يحدث في حال عدم التزام المقاولين الصغار بالمعايير التي وضعت في التصاميم التي أعدوها، والذين نشترط فيهم(المقاولين) توفر الكفاءة اللازمة والضرورية بالإضافة إلى التجربة الطويلة في الميدان قبل أن تسلم لهم رخص الشروع في العمل.

و للحديث عن إنجاح عملية إعادة الإعمار بالريف يقتضي الأمر ضرورة الوفاء بالوعود التي قدمت للمنكوبين -وترجمة البرنامج الحكومي الاستعجالي على أرض الواقع- ومراعاة ظروفهم المادية وأوضاعهم المتدهورة التي تسير في اتجاه الأسوأ، وإعادة النظر في الكيفية التي يتم التعامل بها مع المشاكل التي أفرزتها مرحلة ما بعد الزلزال.

فمسألة النهوض بالريف لا تحتاج إلى تلميع وتزيين واجهته إعلاميا بمشاريع كان من المفروض الشروع فيها منذ زمن بعيد، بل كل ما يحتاجه بشكل أساسي هو توفر إرادة سياسة حقيقية من كل الأطراف لفك العزلة ورفع الحصار المضروب عليه منذ عقود وإدماج المنطقة ضمن النسيج التنموي الوطني وجعلها ضمن أولويات البرامج الحكومية.

ملاحظة: لقد أجري التحقيق بدوار إيزغاين وتيفروين بتاريخ 2004/09/30و 1/ 2004/10.

*بطاقة تقنية لجماعة لوطا:

-الموقع: تبعد عن مدينة الحسيمة بحوالي 24كلم في اتجاه الشرق، وعلى مدينة إمزورن على طول الطريق المؤدية إلى تماسينت (جماعة إمرابطن) بحوالي 6كلم، بلدية إمزورن من الشمال، وآيث بوعياش من جهة الشرق، وجماعة آيت يوسف وعلي وجماعة إمرابطن"تماسينت" من الجنوب الغربي.

-عدد السكان: حوالي 6000نسمة

- عدد الدواوير المنتمية لمحيطها الترابي 13دوارا وهي:

آيت تيسنا-إبربين-إعكين-باغرم-إكلتومن-إعروذن-أيت ابراهيم- أيت سعذونت-أيت لحسن-إفاسين-أيت أسعيذ-إحنوذن-وإزغاين.

جماعة تيفروين: بعد نصف عام من الزلزال

هل تحولت إلى مسرح للمشاريع الوهمية؟

■ مصطفى أزغوض

تضم جماعة تيفروين الدواوير التالية: إصوفين، إزاكيرن، تفروين، تغدوين، أيت الطاعة، أمهجار، إكار وانو، إرينان، المعدن، إسويقن، إشوركيون وإغدارن. وهي جماعة تفتقر بشكل مدقع إلى البنيات التحتية والمرافق الحيوية. فشبكة المسالك الطرقية الرابطة بين دواويرها، وبينها وبين مقر الجماعة شبه منعدمة، خاصة بالنسبة لدواوير دائرة إسويقن (إريانن، المعدن، إسويقن، إغدارن وإشوركيوان)، فالساكن بهذه الدواوير ليصل إلى مقر الجماعة عليه الذهاب إلى تماسينت أو إلى بني بوعياش ومنهما يمكنه أن يعرج إلى جماعته، وهو ما يتسبب في استنزاف وقت وجيب ذلك المواطن المغلوب على أمره. علاوة على أن مقر الجماعة تم تهريبه إلى منطقة مهجورة وبعيدة عن التجمعات السكانية، فشيد بمكان مقفر يدعى أزرو مدا. ويروي سكان أحد الدواوير أن الرئيس الحالي للجماعة نصحهم بعدم السماح بتشييد مقر الجماعة بداخل دوارهم، بدعوى أن ذلك سينتج عنه توافد الغرباء على الدوار، وبالتالي هتك حرمته !؟

وكغيرها من جماعات الإقليم فقد تضررت ساكنة جماعة تيفروين ومساكنها من جراء الزلزال بشكل بليغ، حيث خلف فيها أكثر من 21 شهيدا، عدا الجرحى واليتامى؛ كما تسبب في انهيار عدد كبير من المنازل... لكن مأساة سكان الجماعة لم تنحصر في ما خلفه الزلزال من موت ودمار وجراح فقط، وإنما ستتعمق أمام لامبالاة المسؤولين من ممثليهم وممثلي السلطة المحلية، ولن ينس السكان كيف أن رئيس الجماعة، مباشرة بعد الزلزال، طار إلى أوروبا عوض أن يطير إليهم لتفقد أحوالهم ومؤازرتهم وتقديم الإسعافات الأولية لهم؛ ولم يعد من هنالك إلا بعد احتجاج المهاجرين من أبناء الجماعة عليه. كما يتساءل السكان عن سر اختفاء الرئيس مرة أخرى، بحيث لم يظهر له أثر منذ شهور خلت، أي مباشرة بعد أن أخذ السكان في تسلم حصصهم من ميزانية إعادة الإعمار.

وفي زمن تهاطل المساعدات الإستعجالية على الإقليم، ستكون جماعة تيفروين من أكثر الجماعات التي عرفت فوضى عارمة وتلاعبات مكشوفة على مستوى توزيع تلك المساعدات؛ وللسكان حكايات مفصلة ومدققة عن ذلك، غدت محور سمرهم ومجالسهم. ونفس الفوضى ستعرفها الجماعة على مستوى عملية المسح التقني للمنازل المتضررة من الزلزال، وكذا على مستوى توزيع حصص إعادة الإعمار. فنتائج الخبرة التقنية كانت مخيبة للآمال، وخضعت لتوجيهات رئيس الجماعة وبعض المستشارين الجماعيين وبعض أعوان السلطة؛ فبعض الخرب أعتبرت منازل منهارة بفعل الزلزال لتسجل باسم هذا أو ذاك من المقربين من المسؤولين المشار إليهم أعلاه، ومنازل أخرى سليمة أو مصابة بتشققات بسيطة أعتبرت منهارة بالمرة، في حين تم احتساب منازل هي منهارة فعلا من جراء الزلزال على أنها منازل صالحة للسكن أو أنها محتاجة لإصلاح جزئي فقط.

أما من حيث توزيع حصص إعادة الإعمار، فقد انقسمت دواوير الجماعة إلى شطرين: شطر تسلم المساعدة ، وآخر إكتفى بسحب الأذون، وهذه إحدى مفارقات الجماعة. فالذين تسلموا المساعدة منهم من تسلم حصته من المال والحديد والإسمنت كما هي من مركز أمنود، ونقلها بتكلفة باهظة إلى قريته النائية، و باشر عملية البناء لتنتهي تلك الحصة وما تحتاجه من رمال وأحجار عند مستوى تبليط أرضية مساحة المنزل بالنسبة لمن أراد بناء منزل جديد بتلك المساعدة. في حين عمد آخرون إلى الاكتفاء بعملية الترميم وإن كان المنزل غير صالح للسكن أصلا، علما منهم أن تلك الكمية لا تبني دارا كيفما كانت، فبالأحرى دار بمواصفات البناء المضاد للزلازل. أما الفئة الثالثة فما همها من المساعدات سوى المبلغ المالي وحده، منهم من لم يكلف نفسه حتى عناء تسلم حصته من الحديد والإسمنت، ومنهم أيضا من تسلم تلك الحصة وقام ببيعها بثمن بخس وأمام مرأى الجميع. ومن أغرب ما يتداوله السكان في هذا الباب أن منزل رئيس الجماعة الكائن بأحد الدواوير والذي يسكن فيه أحد أبناء القرية المعدمين قد خصصت له حصة لإعادة بنائه ، ولم يقم الرئيس لا بإعادة بنائه ولا بعملية الإصلاح، وإلى جانب هذا يتداول السكان كيف أن شيخ دوار إريانن الذي لم يخدش الزلزال منزله قد تسلم أكثر من حصة، واحدة عن منزل أحد المنكوبين سجلها الشيخ باسمه والثانية عن خربة مهجورة سجلها كذلك باسم من أسمائه. نفس الشيء بالنسبة لممثل دوار آيت طاعة، فقد كشفت نتائج الخبرة التقنية على أنه من أكثر المتضررين مع أنه، ولله الحمد، يملك منزلا حديثا لم ينل الزلزال منه شيئا. وبصدد هذا الأخير يتساءل السكان عن الكيفية التي استطاع أن يقتني بها مؤخرا آلة الجرار، وعلاقة ذلك بالمساعدات التي لم يصلهم منها غير أنباء اختلاسها.

أما بالنسبة لدائرة إسويقن، وباستثناء ما يناهز نصف دوار إريانن وكذا بعض الحالات الفردية، فإن سكانها رفضوا تسلم حصصهم من ميزانية إعادة الإعمار؛ وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها: أن منازل هذه الدائرة تعد الأكثر تضررا، وسكانها غدوا فعلا بدون سقف يأوي إليهم، وبالتالي فهم محتاجون بالضرورة إلى إعادة بناء منازلهم، وهم يدركون جيدا أن حصصهم من المال والحديد والإسمنت لن تبني لهم ولو غرفة واحدة مضادة للزلازل. كما أن بعد دواوير هذه الدائرة عن مركز أمنود، وغياب طرق تربطها مباشرة بمقر الجماعة ومن ثم تربطهم بذلك المركز، ونظرا للتكلفة الباهضة التي يتطلبها نقل تلك الحصة إلى مداشرهم عبر بني بوعياش، إمزورن ثم تامسينت، فقد فضلوا عدم تسلمها. وفوق هذا وذاك، فإن لا مبالاة المسؤولين بسكان هذه الدائرة وعدم اكتراثهم بالعزلة التي يعانون منها، ولا بحجم الكارثة التي حلت بهم من جراء الزلزال وتداعياته، قوى فيهم الميل إلى خيار رفض تسلم تلك الحصص. وهذا الإهمال الذي يتعرضون له جعلهم يتقدمون إلى الجهات المعنية بطلب لفصلهم عن جماعة تيفروين وضمهم إلى جماعة إمرابطن، علما أن هذه الجماعة هي الأقرب إليهم، و هم بها أكثر ارتباطا، ومنذ القديم وهم يتسوقون من سوق تماسينت بمركز جماعة إمرابطن. وقد تعمق ذلك الارتباط بعد الزلزال، فعبر تلك الجماعة وصلتهم بعض المساعدات الإستعجالية، و كان ذلك طبعا عن طريق فعاليات المجتمع المدني لا غير، وقد نسج معهم بعض الفاعلين المدنيين علاقة تعاون ومساعدة، أثمرت اتفاقا مبدئيا لسكان هذه الدائرة على مشروع بناء إطارات منازل على مساحة 100م 2يتم تسقيف 40%من تلك المساحة، وذلك من طرف مقاول يسلمون له أذون حصصهم ليتكفل هو بنقلها وجلب الرمال وبقية اللوازم ومباشرة عملية البناء، على أن يقوموا هم بتدبير إتمام تسقيف ال 60%المتبقية من مساحة المنزل. ولمباشرة هذا المشروع تم البدء في شق المسالك الطرقية بين دواوير هذه الدائرة؛ لكن يبدو أن هذا المشروع لن يتحقق بالسرعة التي يريدها السكان، لأن ذلك مرتبط بدخول سكان جماعة إمرابطن في نفس المشروع. فسكان هذه الجماعة لم يحسموا بعد في موقفهم. وهم يشرطون موافقتهم عليه بحل مشكل المنكوبين المقصيين، من طرف لجنة الخبرة التقنية، من برنامج إعادة الإعمار، إلى جانب الضمانات التي تضمن لهم أن الأشغال ستسير بالشكل الذي يروج له... وفي انتظار ذلك، فإن السكان يضعون ألف حساب لشتاء قارس على الأبواب وهم أسرى الخراب والوعود التي لا تنفذ؛ وإن حدث أن أزمع على تنفيذ واحدة منها فيأتي ذلك ببطء كبير. وهو ما يدفع إلى القول أن جماعة تيفروين هي مسرح للمشاريع الوهمية، من شق المسالك الطرقية والكهربة وتزويدها بالماء الصالح للشرب وبناء المدارس والمستوصفات وما إلى ذلك. وعلى سبيل الذكر، فقد تم بناء مستوصف بدوار أمهجار منذ سنوات خلت، دشنه عامل إقليم الحسيمة آنذاك، ومباشرة بعد مراسيم التدشين ستختفي التجهيزات الطبية التي تم تزويد المستوصف بها، وظل بدون طبيب ولا ممرضين، عدا الزيارة التي كان يقوم بها أحد الممرضين من حين لآخر، وقد استغرق الأمر سنوات عدة، ولم يتم إلحاق ممرض للإقامة به إلا مؤخرا بعد تدخل مستشار بالغرفة الثانية من البرلمان والذي ينحدر من نفس الدوار. وفي ذات السياق يتساءل سكان دوار أمهجار عن مآل مشروع تزويدهم بالماء الصالح للشرب، علما أن رئيس الجماعة قام منذ سنوات،أيضا، بتشييد ما يشبه خزانا للمياه ونصب ما يوحي بساقية على قارعة الطريق وبالقرب من مسجد الدوار والرقعة الأرضية التي أنجزت عليها بعض الأشغال لحفر بئر عميقة كان يفترض فيها تزويد كل سكان الدوار بالماء الشروب. وكان رئيس الجماعة قد سبق له أن أحضر إلى عين المكان من قدمهم على أنهم أخصائيون في التنقيب عن المياه، ليقول للسكان، بعد ذلك، أن ما توهمه أولائك التقنيون على أنه بحيرة جوفية قد اتضح أنها مجرد صخور "جوفية" !! ووعدهم بأن الحفر سيكون في مكان آخر أنسب، وفي أقرب الآجال. وها قد مرت سنوات على ذلك ولم يحدث أي شيء، ووحده الخزان مازال معلقا على أعمدة إسمنتية بمحاذاة مقبرة الدوار والطريق الرئيسية، كشاهدة للأحياء والأموات على ما يفعله بالمدشر أبناؤه "الواصلين". وارتباطا بغرائب الجماعة، ستحظى جمعية آيت طاعة للتنمية بإحدى السيارات التي منحتها مؤسسة محمد الخامس للتضامن لبعض الجمعيات العاملة في العالم القروي، (وكان رئيس الجماعة قد بادر وفي وقت قياسي إلى فبركة جمعية على مقاسه، حين بلغه نبأ مقدم السيارات المتبرع بها، عساه يحظى بواحدة منها، لكن محاولته باءت بالفشل). لكن تلك السيارة عوض أن تستفيد منها الجمعية وسكان الجماعة في فك العزلة عن السكان واستثمارها في مشاريع تنموية، كحمل منتوجات الفلاحين إلى الأسواق لبيعها، وغير ذلك؛ سيتم استغلال هذه السيارة من طرف أحد سكان مدينة الحسيمة المنحدرين من دوار آيت طاعة وفق مبررات واهية.

كل ما حكيناه هنا يأتي على سبيل التذكير فقط، لأن واقع الجماعة يصدح بما هو أفدح وأفضح.

ولمزيد من التوضيح نقدم هنا شهادة أحد سكان دوار المعدن مرفوقة بتصريح لسائق جرافة:

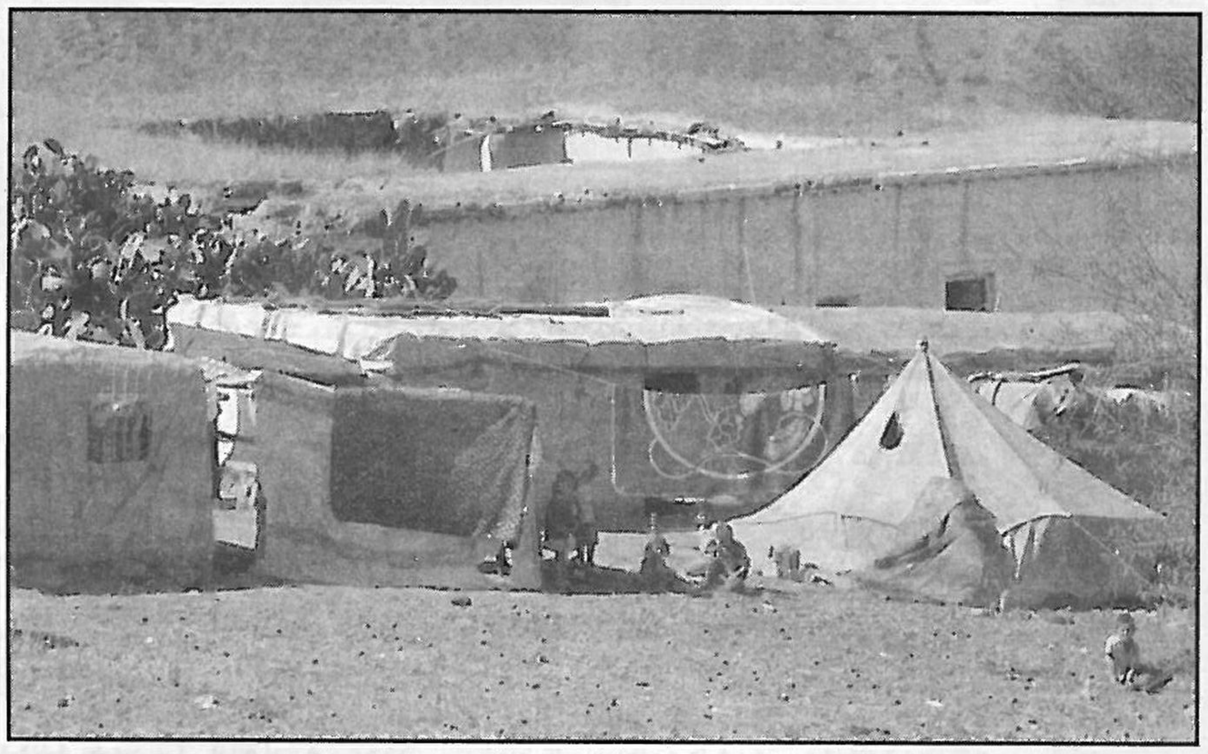

شهادة محمد. أ من دوار المعدن:

أطفالنا لا زالوا يسكنون في الخلاء، والشتاء على الأبواب ولا شيء في الأفق. إن المبيت داخل الخيمة كالمبيت في العراء، فالريح من أية جهة هبت تتلقفنا. أما منازلنا فهي إما منهارة أو متشققة، و لا أحد يقوى على الدخول إليها. وحصصنا من مساعدات إعادة الإعمار لم نتسلمها، فقد اكتفينا بسحب الأذون فقط، ولا أحد من المسؤولين سأل عنا.

تقريبا كل المنازل المنهارة بدوار المعدن خُصِّصت لها اعتمادات لإعادة بنائها، ومنزل واحد صاحبه يسكن بالحسيمة، لم يتم تسجيله في البداية من طرف اللجنة، وقد تقدم بطلب لإعادة تسجيله. إلا أننا لم نتمكن من الشروع في إعادة بناء منازلنا، وما زلنا ننتظر الجرافة، التي تشق الطريق بدوار إريانن، أن تنهي أشغالها هناك، لتقوم بشق الطريق بدوارنا؛ لكن الجرافة تعطلت منذ ما يناهز أسبوعين، وهي جاثمة، الآن، وسط الطريق، وسائقها يسكن في خيمة صغيرة نصبها بقرب الآلة المعطوبة. وكان من المفترض أن يتم الربط بين طريق دواري إريانن والمعدن، لنتمكن من ربط دائرتنا بالطريق المؤدية إلى مقر الجماعة، وكذا مدينة بني بوعياش عبر تازوراخت أو إصوفين، لكن أحد السكان رفض أن تمر الطريق بأرضه، مع أن تلك هي الوسيلة الأنسب للربط بين الدوارين بالمسالك الطرقية. ونتيجة لذلك سنكتفي بإصلاح الطريق المفضية إلى نهر بوهون لتبقى وجهتنا الوحيدة هي تماسينت عبر ممر نهري يضبطه إيقاع الأحوال الجوية وحمولات النهر وأوحاله.

أما ما يتعلق بعملية إعادة الإعمار، فنحن لا مانع لدينا من مشروع بناء منزل ال100 م 2، فكل ما نطلبه هو بيت صغير نتوارى فيه مع أولادنا من الشمس والبرد القارس والمطر. فقد ضجرنا من العيش في الخيام، فأنا لدي خيمة يقال أنها سعودية، إن لم أغطيها بالبلاستيك لا أستطيع النوم فيها، فكل ما ينزل من السماء يتسرب إلى داخلها. وبما أن الخيمة بالكاد تأوي أسرتي فقد اضطررت لإيداع بعض ما أملكه فيما تبقى من بيتي المنهار والبعض الآخر هو متناثر هنا وهناك.

وقد جاء مؤخرا بعض الأوروبيين إلى دوارنا، وزاروا أحد منابع الماء، فطلبوا منا قطعة أرضية ليشيدوا لنا فيها خزان الماء لنتمكن من جلبه إلى منازلنا، وفعلا تطوع أحد السكان بقطعة أرضية لذلك الغرض. ونحن ننتظر البدء في هذا المشروع الحيوي على أحر من الجمر.

إن الناس يتحسرون على فلذات أكبادهم خوفا مما يتهددهم في الخلاء. ولأنه لا مدرسة بدوار المعدن، فإن أولادنا يتابعون دراستهم بمدرسة بعيدة توجد بدوار إريانن.

ونظرا لحجم الكارثة التي حلت بنا من جراء الزلزال، فقد بدأ الناس يهجرون الدوار، منهم عمر الذي رحل إلى طنجة، ومكي بلعربي الذي رحل إلى إمزورن، وإن بقي الحال على ما هو عليه، فلا شك أن الآخرين سيتبعونهم.

الوحيد من سكان دوارنا الذي أخذ حصته من ميزانية إعادة الإعمار، إكتفى بأخذ النقود، وتخلى عن الإسمنت والحديد، ثم رحل إلى بركان.

و هناك آخر من دوار إكار وانو تسلم النقود والحديد وتخلى عن الإسمنت، وحين وصل إلى منزله ترك الحديد جانبا، أما النقود فقد ضاعت بسبب تحايل أخيه الذي يعيش في المهجر، حيث أقترح عليه أن يرمم، بتلك النقود، منزله الكائن بامزورن مقابل السماح له بالسكن بذات المنزل، لكن حين أصلح المهاجر منزله بمال أخيه المنكوب، أحكم إغلاقه وأوصى معارفه بعدم دخول أخيه إليه، ثم أقفل عائدا إلى ديار الغربة.

شهادة سائق الجرافة المعطلة بدوار إريانن:

الجرافة حين تتعطل يصعب إصلاحها، لأنها تصنع ب "كوريا"، وقطع غيارها نادرة في السوق، وقد تعطلت منذ ما يقارب الأسبوعين، وهي الوحيدة بهذه الدائرة، لكن هناك ما يناهز سبع شاحنات وعشر جرافات متفرقة على جماعات الإقليم. الشاحنات تفرق مواد البناء والجرافات تهيء أرضية المنازل وتزيل الأنقاض وتشق الطرق لإيصال المواد إلى القرى المعنية بإعادة الإعمار. وكل هذه الآليات هي في ملك صاحب شركة سوماديز الكائن مقرها بمدينة الدار البيضاء، وقد اكترتها منه عمالة الحسيمة في سياق إنجاز مشروع إعادة الإعمار.

إمزورن: إعادة إعمار أم إعادة ترقيع؟

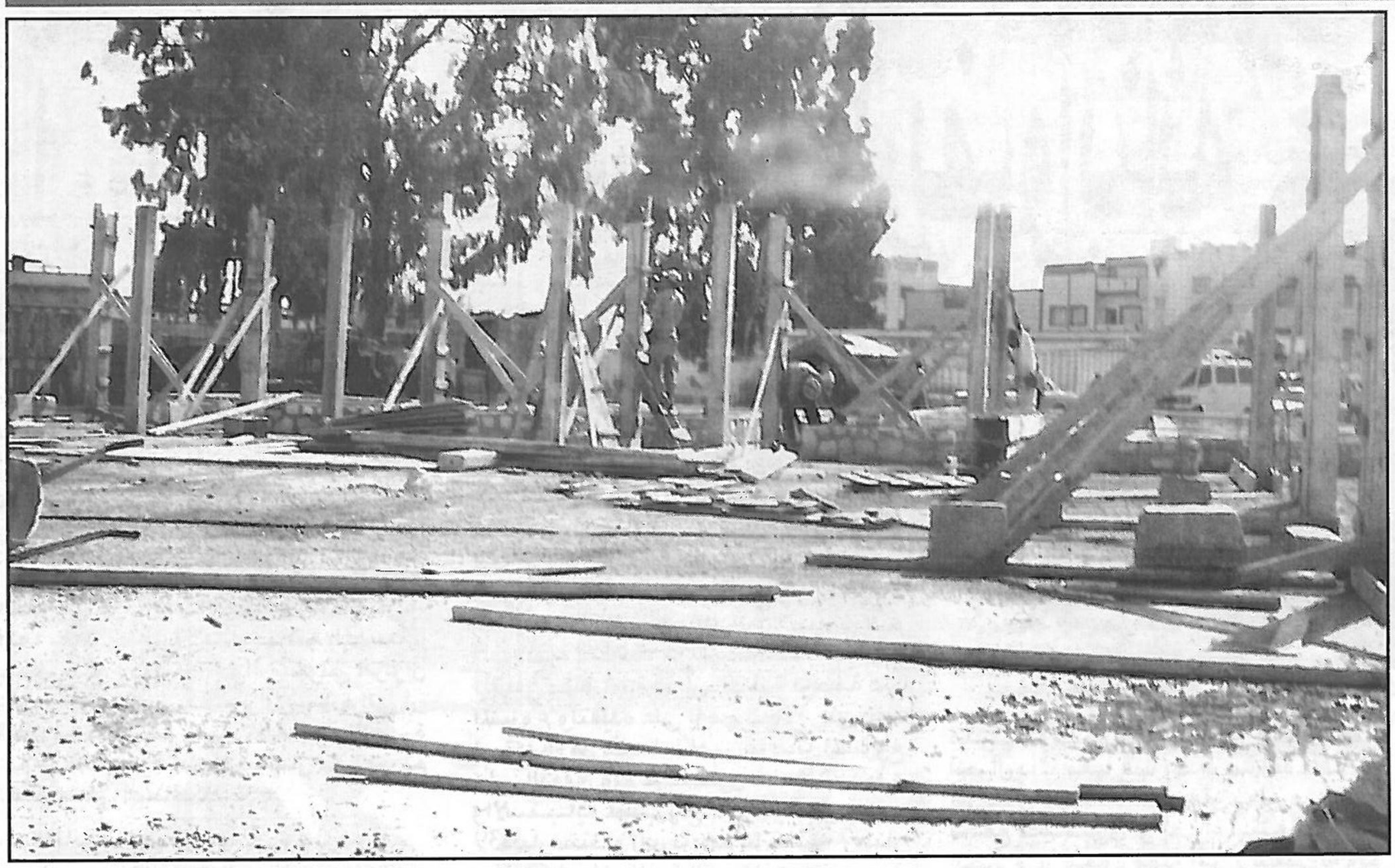

■ رشيد الموساوي

إن المتتبع للطريقة التي اتبعتها الدولة في معالجة الآثار المترتبة عن الزلزال المدمر- وهو مدمر نفسيا بالدرجة الأولى- على مستوى "مدينة" إمزورن وحدها التي تضررت أكثر من غيرها من المناطق على المستوى المادي والاقتصادي، فسيدرك أن الوطن لدى "المسؤولين" يعني فقط التراب وليس أيضا الإنسان الذي يسكن فوق هذا التراب (كما يقول زميلنا الطنجوي الجديد)

فأولا، لم يستفد المتضررون من الزلزال بإمزورن الذين فقدوا ذويهم أو منازلهم ولو سنتيما واحدا من المساعدات المادية التي تسلمتها الدولة المغربية من جهات مختلفة عكس إخوانهم في العالم القروي الذين استفادوا من النزر اليسير.

ثانيا، أغلب المنازل التي فحصتها اللجان التقنية وصدر فيها قرار الهدم قام أصحابها بترقيعها - خاصة من خلال تقوية أعمدتها- بعد أن تأكدوا أن الدولة لن تعوضهم عن الخسائر، والتزمت الدولة تجاه هذه العملية الصمت المريب، وهو ما قد يهدد مستقبلا بكارثة حقيقية.

ثالثا، إن أشغال ما سمي بالبرنامج الاستعجالي لإعادة الإعمار تسير بإيقاع سلحفاتي، كما أن المبلغ المالي المرصود لها لا يتناسب مطلقا مع حجم الخسائر.

المحاور الرئيسية للبرنامج:

يتضمن البرنامج "الاستعجالي" لإعادة تأهيل مدينة إمزورن والذي خصص له غلاف مالي يفوق بقليل 3مليار سنتيم، مجموعة من المشاريع قسمت إلى نوعين: هم النوع الأول ما سمي ببرنامج القرب ذي الطابع الاجتماعي، أما الثاني فسمي ببرنامج إعادة تأهيل المدينة ويركز على إصلاح البنية التحتية، وهذا البرنامج الذي تشرف عليه وزارة الداخلية (الوزارة الوصية على الجماعات المحلية في انتظار أن تبلغ هذه الأخيرة سن الرشد) يعرف تعثرا في سير أشغاله لتعدد المتدخلين وغياب التنسيق فيما بينهم ويتضمن المحاور التالية:

-"استفادة" بلدية إمزورن من عملية التدبير المفوض لقطاعي الإنارة العمومية (المكتب الوطني للكهرباء) والواد الحار (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب) بشروط تفضيلية مما قد يحسن من أداء الشبكتين.

- إعادة إصلاح الملعب البلدي لكرة القدم وإنشاء ملعب جديد بجواره متعدد الاختصاصات الرياضية

- تزفيت وإعادة بناء مجموعة من الشوارع الرئيسية لمدينة إمزورن وإصلاح مجموعة من الأرصفة، ومن هذه الشوارع: البحرين، الرباط، شارع 14، السعودية، القيروان، السودان، الطريق المؤدية إلى مسجد إحادوشن...

-إعادة هيكلة خمسة أحياء هامشية على مساحة تفوق 45هكتار وهي: واد المالح (لعزيب وإبوجيرن)، آيت موسى وعمر، الحي الرابع(من السوق فما فوق)، النكور(بومنقذ، إحدوشن، إسويقن، بام) حي الثانوي.

وإذ نؤكد أن أغلب هذه المعلومات استقيناها من لقاء مع رئيس المجلس البلدي - نشكره بالمناسبة على توضيحاته- والذي أكد لنا أيضا أن مسألة تحويل السوق الأسبوعي هي مسألة وقت فقط(3أشهر تقريبا)، وأن الأشغال جارية في المقر الجديد لتوفير الشروط الضرورية لتتم بعد ذلك عملية تجزئة وبناء مقر السوق القديم الذي يفترض أن تتم من خلالها تمكين الأسر المتضررة من اقتناء مسكن بشروط تفضيلية، كما أشار أيضا أن هناك وعودا بوجود شطر ثان من هذا البرنامج.

تبقى الإشارة أيضا أن مجموعة من السكان في بعض الأحياء قاموا باحتجاجات بعد تسرب أخبار عن تحويل اتجاه بعض الشوارع التي سيشملها التزفيت - وهو ما يؤشر على وجود رأي عام جنيني- وقد أكد لنا الرئيس أن هذه الأخبار عارية من الصحة ومجرد إشاعات (لكن لا دخان بدون نار) وهو ما يبين وجود نقص فظيع في التواصل بين المجلس والسكان نتمنى أن يتم تداركه مستقبلا.

عملية إعادة الإيواء بدوار "بولمعيز":

السكان يريدون مسكنا مناسبا يعيد إليهم كرامتهم

كان من المنتظر أن تأتي الحكومة المغربية بمشروع لإعادة إعمار إقليم الحسيمة عقب الزلزال المدمر الذي ضرب الإقليم في 2004/02/24، لكن ما لم يكن سكان المنطقة، وخصوصا المنكوبين منهم ينتظرونه، هو هزالة الحصة المخصصة للمباني المنهارة والمتصدعة بفعل قوة وشدة الزلزال، الشيء الذي فجر المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها المدينة وبعض الجماعات خلال الصيف الماضي.

السكان البسطاء والمنكوبون بالدرجة الأولى في المداشر النائية والذين عانوا من التهميش والعزلة لمدة طويلة لا يستطيعون في الظروف الصعبة التي يمرون بها استيعاب مقولات التنمية المستدامة أو البنية التحتية، يريدون بكل بساطة مسكنا مناسبا يعيد إليهم كرامتهم ويقيهم شر الطبيعة ويشعرهم فعلا بالتضامن العالمي معهم.

انطلقت الأوراش في بعض المشاريع المتضمنة في البرنامج الاستعجالي الذي أعدته الحكومة، ولعل أهمها حاليا يتجلى في المساعدات التي منحت لعدد مهم من الساكنة والذين اعتبرهم التصنيف المنجز، على ضوء خبرة المختبر العمومي للتجارب والأبحاث مستحقين لها، هذا التصنيف الذي اعتبره الكثير من السكان مجحفا نظرا للثغرات الكبيرة التي عرفتها مرحلة الخبرة مما جعل السكان يقدمون شكايات وتظلمات بقيت دون إجابة.

رغم الأخذ والرد الذي عرفته عملية تسليم الحصص والتي تباينت من جماعة إلى أخرى، فإنها تكاد تكون معممة في الفترة الأخيرة نظرا لعوامل وظروف لا داعي لذكرها هنا.

وإذا كانت هذه العملية ترمي إلى مساعدة السكان على إعادة بناء منازلهم المنهارة أو الآيلة للسقوط، فإنها تمت في ظروف صعبة للغاية؛ ففي البدء كانت تمارس ضغوطات من طرف أعوان السلطة على السكان قصد دفعهم إلى استلام حصصهم، بالمقابل كانت المظاهرات مشتعلة أمام أبواب اغلب مقرات الجماعات رافضة العملية من أصلها، ثم ارتفعت حدة الصعوبة مع غلاء مستلزمات البناء من قبيل اليد العاملة الكفأة، والرمال والأحجار وغيرها. ففي الوقت الذي كان الطلب يزداد على اليد العاملة المدربة وذات الخبرة في البناء المضاد للزلازل، كان العرض يقل ويرتفع سعره، فمثلا بجماعة " آيت يوسف وعلي" حيث بدأت عملية تسليم الحصص مبكرا مقارنة ببعض الجماعات الأخرى، انعدمت فيها اليد العاملة لفترة مهمة مما تطلب من المستفيدين الانتظار أو الاستعانة ببنائين دون خبرة قدموا إلى الإقليم من مختلف أنحاء المغرب، ينضاف إلى هذا الشكل الحاد الغلاء الفاحش الذي عرفته مواد البناء كالرمل والأحجار والخشب والآجور نظرا لضعف إنتاج هذه المواد محليا - للإشارة يتم الاستعانة بمقالع ومعامل خارج الإقليم لتزويد السوق المحلية- وهذا ما يفسر ضعف إن لم نقل غياب التخطيط والتتبع لعملية إعادة البناء، ولنا في مركز بولمعيز نموذجا صارخا عما قلناه سابقا.

يوجد مركز بولمعيز على الطريق المؤدية إلى شاطئ سواني انطلاقا من مركز سيدي بوعفيف على بعد حوالي 1كلم وهو يطل على الواد الذي أصبح بمثابة المجرى الرئيسي لقنوات الواد الحار لمدينة إمزورن حيث ترمي البلدية المعنية كل نفاياتها السائلة، ويعتبر هذا المركز تجمعا سكنيا كثيفا على اعتبار صغر مساحته، مقابل عدد أفراد ساكنته التي تبلغ أكثر من 80أسرة، وقد تعرض لدمار كبير من جراء الزلزال لكون أغلب المباني كانت من الصنع التقليدي.

انطلقت عملية البناء بهذا المركز خلال الصيف، وتم إلى حد الآن وضع الأساس لحوالي 16منزلا متجاورا، وما هو جدير بالملاحظة لأي زائر للمنطقة يتمثل في عدم مراعاة أية تصميمات قصد تهييء هذا الدوار، فقد تم تضييق الأزقة التي كانت متواجدة من قبل ولم يتدخل أي طرف قصد تحسين تدبير المجال بالمنطقة، لأن المبدأ الذي ساد لدى السكان هو: "هذه أرضي سأبني بها داري"، وإذا علمنا ضعف الإمكانيات المالية للساكنة على اعتبار أن أغلبها يمتهن الفلاحة أو العمل المياوم، أدركنا سبب عدم إتمامهم لبناياتهم، فمبلغ 3مليون سنتيم يقول أحدهم لا يكفي لبناء الجدران فكيف لي أن أكمل بقية المنزل.

إنه نموذج دوار "بولمعيز" يوضح عدم وجود تنظيم وتخطيط محكم لعملية إعادة بناء مساكن المتضررين، وهذا الأمر لا يمكن تبريره بكون البرنامج كان استعجاليا ولا لكونه يتطلب طاقات وإمكانيات غير متوفرة. يبقى أملنا وأمل ساكنة الإقليم أن يتم إنجاز المشاريع الأخرى المبرمجة بدقة أكبر مع احترام المواعيد المحددة لها وفي ذلك منفعة للبلاد والعباد.

واعروص احميدو

حوار مع ذ: عزيز بن عزوز عضو الفريق المدني المتعدد الاختصاصات المكلف بإعادة إيواء منكوبي زلزال الحسيمة

إن مايهمنا هو بناء مستقبل الريف وأبنائه

■ أجرى الحوار: سعيد الغزواني

○س:نود أن نعرف منكم، في البداية، كيف تشكلت هذه اللجنة أو الفريق الذي انتم عضو فيه، وكيف جاءت فكرة مشروعكم ؟

○○ج: بعد الإعلان عن البرنامج الحكومي، يوم 24ماي من السنة الجارية، فيما يتعلق بإعادة إعمار منطقة الحسيمة بشكل عام، وبإعادة إيواء منكوبي الزلزال على وجه أخص. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد رصدت للعملية الأخيرة غلافا ماليا يعادل 32مليار سنتيم، تم تقسيمه على أصناف ثلاثة:

- البنايات المهدمة كليا: 50ألف درهم
- البنايات المهدمة جزئيا: 30ألف درهم
- البنايات المتضررة جزئيا: (التي تحتاج لمجرد إصلاح) 20ألف درهم.

وتعلمون أن هذا البرنامج الحكومي كان قد لقي رفضا من طرف المنكوبين المعنيين، الأمر الذي حفز على خلق مناخ للحوار خاصة في وسط الفاعلين الأساسيين في مرحلة إغاثة المنكوبين، وقد أدى هذا الحوار إلى إفراز فكرتين أو توجهين: التوجه الأول، كان يدفع في اتجاه الرفض القاطع للبرنامج الحكومي والدخول في مواجهة مع الحكومة لفرض مطلب واضح يتمثل في منح كل المنكوبين دارا بمفتاح، أي منزل تام البناء. وتوجه ثان، كان يقر بضرورة بحث وإيجاد حل بديل يتغيا إعادة إيواء المنكوبين من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي أن يشكل مشروعا بديلا قابلا للتنفيذ على أرض الواقع، وهو الأمر الذي يستتبع تظافر جهود كل الأطراف، بحيث يشارك في بذل هذه الجهود كل من المواطن والدولة والجماعات المحلية. أما الهدف الأسمى من طرح هذا المشروع، فيبقى هو توفير الأجواء المناسبة لانطلاق أوراش إعادة إعمار المنطقة في كل مستوياتها - ليس إعادة إيواء الأسر المنكوبة فحسب - ونحن ننتسب وننتصر لهذا التوجه الأخير أو الحل البديل، بحيث تشكلت لدينا قناعة مفادها أنه لا داعي لتفويت فرصة تاريخية أتيحت لمنطقة الريف بعد الزلزال الكارثة ، وهي فرصة الإقلاع التنموي للمنطقة الذي لاحت لنا مؤشراته في الأفق...

○س: من تكونون أنتم؟

○○ج: سأتي لتوضيح مسألة من نحن؟ إذن، فقد قلت لك بأن هؤلاء الإخوان الفاعلين الذي تبنوا فكرة الحل أو المشروع البديل الذي يمكن أن يكون محط رضى وقبول الجميع (أي المواطنين والدولة معا). أما نحن فنمثل مجموعة من الفاعلين المدنيين والأطر التقنية المدنية الفاعلة في المجتمع. بحيث انكببنا على تهييء المشروع فيما يرتبط ،أولا، بصياغته التقنية وبإعداد تصميم نموذجي يتوافق مع طبيعة البناء التقليدي الذي يراعي الخصوصية الثقافية لمنطقة الريف، وثانيا، يستجيب للمعايير التقنية التي يتطلبها البناء المضاد للزلازل.

وبعد استكمال العناصر المتعلقة بالصياغة التقنية للمشروع بدأنا التفكير في الجانب المالي، الذي اتضح لنا، بعد طول تفكير، أن الميزانية التي خصصتها الدولة لأجل برنامج إعادة الإيواء غير كافية للوفاء بالمهمة، مما حدا بنا إلى الإقرار بضرورة مطالبة الدولة بالرفع قليلا من قيمة هذه الميزانية. إضافة، إلى استحضار الجانب المتعلق بمنهجية تنظيم عملية ترجمة هذا المشروع وتنفيذه على أرض الواقع. إذن، بعد استكمال كل هذه العناصر عرضنا المشروع على الدولة، وتم قبول هذا المشروع والاستجابة لمطلب رفع الميزانية إلى حدود 39مليار سنتيم (أي بزيادة ما قيمته 7مليار سنتيم على الميزانية التي كانت مخصصة لبرنامج إعادة الإيواء في البداية).

○س:من منحكم هذه الزيادة (7مليار)

○○ج: بالنسبة لنا، انطلقنا من مبدأ أساسي، وهو أنه إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة لرفع الحصار وفك العزلة عن المنطقة وبالتالي التعامل بإيجابية أكبر مع أبناء الريف، فإن إضافة 7مليار سنتيم إلى الميزانية المخصصة(32مليون) لن تكلف شيئا مذكورا بالنسبة للدولة ما دام أن إنجاز هذا المشروع يخدم مصلحة المنكوبين والمنطقة، ويعمل على خلق الأجواء الملائمة لعملية إعادة إعمار الريف في كل جوانبها. هكذا، وبعد قبول الدولة الزيادة في الغلاف المالي، انطلق الحوار على مستويين:حوار مع الفاعلين الجمعويين المدنيين الأساسيين، وحوار مع المواطنين بصفة عامة، وبعد لقاءات مباشرة مكثفة مع المواطنين المعنيين بإعادة الإيواء والمناضلين المدنيين، شعرنا أن ثمة استجابة و ترحيبا بهذا المشروع البديل. هكذا، تلاه بعد ذلك الشروع في إنجاز المشروع في الواقع، وقد كانت البداية من جماعة لوطا...

○س:استسمح على مقاطعتك، لأني أحس أنك لم تجبني عن الكيفية والطريقة التي وصلتم بها إلى إقناع الدولة لقبول هذه الزيادة في الميزانية، خاصة وأن هناك الكثير من الملاحظين الذين يعيبون عليكم، كمجموعة، دخولكم في حوار مباشر مع الدولة، بدون استشارة مع المواطنين، مما جعلكم تبرزون كمجموعة تسير ضد تيار الفاعلين المدنيين الذين كانوا يميلون إلى المقاطعة.فهل لنا أن نعرف من أعطاكم إشارة الضوء الأخضر للانطلاق بكل تلك القوة؟

○○ج:أولا، لا يوجد هناك احد يمكن أن يدعي لنفسه احتكار الحديث باسم الشعب أو المواطنين، فنحن لا ندعي أننا نتحدث أو نتفاوض مع الدولة أو مع أي أحد أخر باسم المواطنين، لأننا كمجموعة من المناضلين والأطر ننتمي لهذه المنطقة، بدت لنا فكرة وعمدنا إلى تجسيدها والدفاع عنها، تماما كما بدت لآخرين أفكار أخرى وعملوا على تبنيها والدفاع عنها من غير استشارة مع الشعب؛ ثم أنا لا أفهم طبيعة هذه المشاورة : هل يجب أن تتخذ شكل استفتاء شعبي أم ماذا؟ فنحن أبناء المنطقة وجزء من هذا الشعب، وبالتالي فالأطراف التي هي معنية بالحوار، بالنسبة لنا، قمنا بمحاورتها على كثرتها واختلاف مواقعها و ظللنا على اتصال دائم معها منذ إعداد صياغة المشروع إلى حين استكماله، أما أن نعلن عن عقد تجمع جماهيري أو إجراء استفتاء لأجل اتخاذ قرار معين، فهذا أمر لا معنى له ولم يسبق لأحد أن قام بذلك.

لهذا، فنحن لا نتحدث باسم الشعب أو الرأي العام، وإنما جزء من هؤلاء السكان، اقترحنا حلا بدا لنا مناسبا، بحيث لا نكره أو نجبر أحدا على القبول به، ولأنه في رأينا السبيل الوحيد الذي يمكن أن يخرج الريف من العزلة التي يعيشها، لأننا وصلنا إلى قناعة يشاركنا فيها العديد من المناضلين والأطر والفعاليات - مفادها أن الدخول في مواجهة مع المخزن لم تفض بنا إلى نتائج إيجابية، فخمسة عقود من الحصار والتهميش كانت نتيجة لمواجهة 58/59، أي أن القمع الرهيب الذي مورس علينا آنئذ، والانتهاكات التي ارتكبتها الدولة في حق هذه المنطقة، كانت ذات آثار وخيمة جدا على الريف. وبذلك، فالسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل الدخول في مواجهة مع الدولة كفيل بأن يفك عنا هذا الحصار والتهميش؟ أم علينا اختيار طريق آخر للتعامل، لاسيما وأن المسؤول الأول عن هذا الحصار والعزلة لم يعد قائما، ومن ثم فنحن سنختبر الدولة فيما إذا كانت تتوفر على إرادة حقيقية، في هذا العهد الجديد، لأجل تغيير سياستها تجاه الريف، أو نتأكد بأن نية الدولة راسخة في الإبقاء على الوضع كما كان. وشخصيا، فقد تبدى لي أن الدولة في معالجتها لكارثة الزلزال أبانت عن نية صادقة في تغيير الوضع وإصلاحه. ولعل هذا ما شجعنا أكثر للدخول في حوار مع الأطراف المعنية لإيجاد حلول واقعية وممكنة لإخراج الريف من عنق زجاجة العزلة والتهميش.

○س: إذن بعد نجاحكم في التفاوض مع الدولة وإقناع بعض المواطنين بمزايا مشروعكم، كيف كانت بدايات عملية إعادة بناء المنازل والإكراهات التي صادفتموها في طريقكم؟

○○ج: أولا أريد أن أوضح أننا لم نتفاوض مع الدولة، بالمعنى الصحيح للكلمة، وكأن الأمر يتعلق بطرف منظم يفاوض من أجل ملف مطلبي معين، وإنما نحن أعددنا مشروعا واقترحناه على الدولة لإخراج المنطقة من المأزق الذي وضعنا فيه البرنامج الحكومي لإعادة إعمار المنطقة، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإيواء. وبالطبع عند قبول مشروعنا من طرف المسؤولين، كان من الضروري التشاور مع مجموعة من المعنيين، لاسيما وأن إنجاح المشروع كان يتطلب، أولا، حضور الدولة؛ وثانيا الجماعات المحلية نظرا للدور الكبير الذي ستضطلع به لإنجاح المشروع؛ وثالثا، حضور ودعم المواطنين ومشاركتهم في بناء منازلهم؛ ورابعا، حضور المجتمع المدني عبر هيئاته الجمعوية؛ بالإضافة إلى فريقنا الذي تقدم بالمشروع، هذا الفريق الذي سميناه ب"الفريق المدني المتعدد الاختصاصات المكلف بإعادة إيواء منكوبي زلزال الحسيمة". إذن، فقد كنا على يقين بأنه دون التفاف جميع هذه الأطراف على مشروعنا لن يكتب له النجاح، خصوصا ونحن ندرك أيضا أن الغلاف المرصود لإعادة الإسكان غير كاف تماما لإنجاح العملية. وبالتالي لا بد من توفير دعم الدولة فيما يرتبط بالدعم اللوجيستيكي، أي الشحن ونقل مواد البناء وتخفيض أثمان المواد التي تستلزمها العملية. الشيء الذي تطلب منا الدخول في مفاوضات فعلية، مع الممونين والمقاولين، حيث عملنا ما بوسعنا لإقناع هذين الطرفين بضرورة المساهمة بدورهم في إنجاح هذه العملية، صحيح أن هناك هامشا من الربح لصالحهم، ولكن كان يتوجب عليهم أيضا التضحية قليلا لأجل التقليص من هامش الربح هذا. هكذا، توجهنا إلى مدينة" الناظور" للتفاوض مع بائعي مواد البناء الذين أقنعناهم بتخفيض ثمن هذه المواد إلى النصف وأحيانا تخفيض الثلثين بالنظر إلى الثمن العادي المعروف في السوق. كما فتحنا باب التفاوض مع المقاولين (وهنا أفتح قوسا لأجل توجيه تحية خاصة لمجموعة من المقاولين أبناء المنطقة الذين قدموا تضحيات كبيرة لأجل إنجاح المشروع بالرغم من أن الربح في هذه العملية غير مضمون تماما) الذين أعربوا عن تفهم وتعاون كبيرين. وأمام تظافر جهود كل الأطراف التي أشرنا إليها، فإن القيمة الحقيقية لهذا السكن/المنزل ليست هي 30ألف درهم وإنما ضعف هذه القيمة تماما(أي 60ألف درهم).

○س: كيف وصلتم لهذه النتيجة..هل بإمكانكم توضيح المسألة أكثر؟

○○ج: من خلال المفاوضات مع الأطراف السابقة استطعنا الوصول إلى تخفيض أثمان مواد البناء وتخفيض هامش الربح بالنسبة للمقاولين، إضافة إلى مساعدة الدولة المتمثلة في توفير وسائل نقل مواد البناء من مستودعات الممونين وإيصالها إلى مستودعاتنا في المداشر. فما نقوم به نحن هو التوجه أولا نحو المداشر لإقناع المواطنين المتضررين بمشروعنا، وحين اقتناعهم بالفكرة نشترط عليهم تشكيل وانتخاب لجنة من صفوفهم تتكون من

عضوين أو ثلاثة تتكلف بتجميع الأموال التي كانت قد منحتها الدولة للمواطنين، لأنه في حالة بقاء تلك الأموال بيد المواطنين سيطرح الأمر صعوبات كثيرة، فمن جهة أولى المقاول ليس بإمكانه التعامل مع كل المواطنين، ومن جهة ثانية، فإن بقاء الأموال بيد المواطنين قد تدفعهم الحاجة إلى صرفها نظرا لضيق الحال، وبالتالي فإن تجميع هذه الأموال بيد لجنة منتخبة برضى وتوافق بين هؤلاء المواطنين يسهل تنظيم العملية ومرورها في شروط أفضل. أما نحن، كفريق مشرف على العملية ككل، فلا نتحكم ولا نتصرف في هذه الأموال. وهذه اللجنة هي المكلفة بدفع أثمان المواد وشحنها وما إلى ذلك، ثم في الأخير هي المشرفة على تنظيم السكان في المداشر لأن العملية معقدة جدا وتنطوي على مشاكل عويصة للغاية. أما حين تكون هناك مشاكل من صنف آخر مرتبطة بالسلطات أو الجماعات المحلية أو المقاولين فيعمل فريقنا على التدخل لإيجاد حلول لكل هذه المشاكل. مما يعني أن هناك تكاملا في العمل بين الفريق المشرف وكافة الأطراف الأخرى المساهمة في العملية.

○س: ولكن العديد من المتابعين لعملية إعادة إيواء المنكوبين، يتحدثون بإسهاب عن المعوقات العويصة التي تعرفها هذه العملية، حيث أن التقاءنا ببعض المعنيين كشفوا لنا أنه ليس ثمة تطبيقا حقيقيا للبناء المقاوم للزلازل، ويتم التغاضي عن مجموعة من الإجراءات التقنية التي يقول أهل الاختصاص أنه من غير المسموح تجاهلها مطلقا، في الوقت الذي يخالف فيه فريقكم هذه المعايير؟

○○ج: فيما يتعلق بالمشاكل التقنية يستحسن أن تتحدث مع عضو الفريق المهندس عبد المنعم البلوقي الذي هو متخصص في البناء المضاد للزلازل لتزويدكم بالمعلومات الكافية بهذا الخصوص.

ولعلم قراء جريدة "تيفراز" فإن التصميم المضاد للزلازل الذي أعده المهندس المذكور، هو تصميم صودق عليه من قبل مكتب مراقبة فرنسي مختص يوجد مقره بطنجة، وهو ما يعني أنه تصميم يستجيب لكل متطلبات البناء المضاد للزلازل وبالمواصفات المتعارف عليها دوليا.

وفي هذا الإطار، أؤكد لكم أن المتابعة التقنية التي يقوم بها فريقنا دقيقة جدا، إلى درجة أني أقول دائما ، وبمودة، لزملائي في الفريق بأن المنازل التي نبنيها ينبغي أن نضع علامة عليها، وذلك حتى لاقدر الله وحصل مكروه، سيظهر جليا من طبق المعايير التقنية المطلوبة ومن غش فيها. وإذن، فمتابعتنا لمجريات الأمور في الميدان تتم بشكل يومي ومستمر، أما المواطن فمن حقه أن تراوده بعض الهواجس والشكوك في كل هذا. ولعل هذه مناسبة لأجل التأكيد على أن عملية البناء التي ننجزها هي عملية سليمة بكل المقاييس. صحيح، أننا صادفنا مشاكل عديدة حينما شرعنا في إنجاز العملية بجماعة "لوطا" ، لكن طبيعة هذه المشاكل ليست تقنية بالمرة، بل هي معوقات ذات صلة بالدعم اللوجيستيكي خاصة. ومع ذلك، فقد شرعنا في عملنا يوم 4يوليوز الماضي، والآن بعد مرور ثلاثة أشهر، أستطيع القول أننا أتممنا عملنا بجماعة لوطا ولم تبق سوى بعض اللمسات الأخيرة التي تخص منازل قليلة جدا.

○س: ولكن هناك مواطنين ،من جماعة لوطا، يشتكون كثيرا من سوء تدبير العملية، ويؤكدون أن الحيف لحقهم مقارنة مع بعض المواطنين من نفس مدشرهم...

○○ج: في"إيزغاين" و"آيت عمر أوشعيب" و"آيت ابراهيم" التي بدأنا فيها العمل، كل المنازل تم تشييدها باستثناء أربعة منها، والسبب يرجع إلى عدم وجود مسالك مساعدة على إيصال مواد البناء إلى المناطق التي توجد بها هذه المواقع/المنازل. ومنذ أسبوع فقط تمكننا من تشييد مسلك يؤدي إليها بعد مساعدة المندوبية الإقليمية للتجهيز وتوفير الآليات المطلوبة لهذا الغرض، والآن بدأنا في إيصال المواد إليها لنشرع في البناء. أما فيما يتعلق بمشاكل أجور العمال فأجزم لكم أنه لم تعد هناك أية مشاكل في هذا الباب. ثم أن تطفو بعض المشاكل الهامشية على السطح في إطار عملية البناء هذه تشكل أمرا طبيعيا جدا، والأهم يبقى هو حرصنا والتزامنا الشديد بتنفيذ كل ما اتفقنا عليه مع المواطنين المعنيين، أي بناء هيكل منزلي على بقعة أرضية مساحتها 100مترمربعة، وتشييد أعمدة مقاومة للزلزال، مع تبليط وتسقيف 40مترا مربعة من هذه المساحة الكلية. تبعا لذلك، أرى بأن المواطن الآن يشعر برضى واضح لسبب بسيط يتمثل في كونه يعلم جيدا أن ما أنجز لفائدته الآن، كان سيكلفه ضعف المبلغ الذي خصصته له الدولة لهذا الغرض(30 ألف درهم).

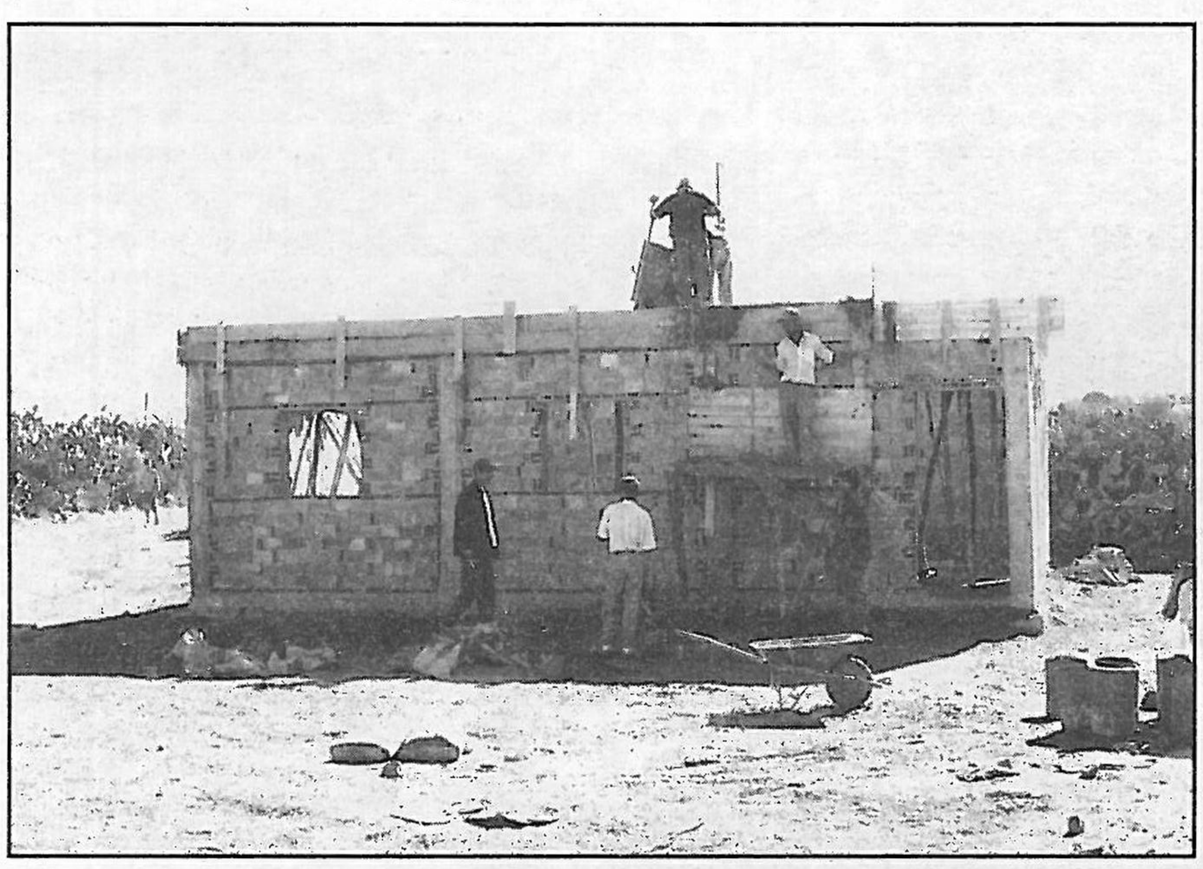

○س: كم يبلغ الآن عدد الجماعات والمداشر التي شرعتم في العمل بها؟

○○ج: العملية الآن بجماعة لوطا على وشك الانتهاء لفائدة 140منزلا، وهناك 60 منزلا آخر سنبدأ في إنجازها خلال الأيام المقبلة في بعض المداشر الموجودة بجماعة لوطا، ثم الأعمال الآن جارية على قدم وساق بجماعة "آيت قمرة" لفائدة 441منزلا، وبجماعة الرواضي وبعض المداشر بجماعة آيث عبد الله، وقد انطلقنا الآن في العمل ببعض المداشر الموجودة بجماعة إمرابطن/تماسينت.

○س: هناك من يردد أنكم تفاديتم التوجه للعمل بجماعة "إمرابطن/تماسينت" انتقاما للموقف الذي صدر عن مجموعة من الفاعلين المدنيين المنتمين لهذه الجماعة والذين عارضوا بشدة مشروعكم ودعوا إلى مقاطعته جملة وتفصيلا.

○○ج: مبدئيا نحن نرحب بأي نقد يوجه لنا كيفما كانت منطلقاته، لكني أعتقد أن مثل هذا النقد الذي يوجه لنا من طرف البعض ينبغي أن يتصف بقليل من الموضوعية والمصداقية، خاصة وأن مصلحة الريف العامة تسمو فوق الجميع. فهذا النوع من الترهات التي أشرت إليها لا يمكن لأحد تصديقها، فنحن نبني مستقبل أبناء الريف، وتماسينت توجد بقلب الريف، وبالتالي فهي لا تختلف في شيء عن باقي المناطق الريفية الأخرى، ولدينا قناعة بأن بقاء أي بقعة من منطقة الريف بدون بناء سيكون الأمر معاكسا لطموحنا الكبير المتمثل في رفع الحيف عن الريف برمته، ومساهمة كافة أبنائه في العملية التنموية للمنطقة. ثم ما الذي فعله بنا أبناء تماسينت حتى ننتقم منهم، بل أكثر من ذلك أنا واحد من هؤلاء ولم أر من أهلي سوى الخير والإحسان. فكيف لي أن أنتقم من نفسي أو أهلي أو أبنائي، إن مثل هذا الادعاء مخجل حقا ويدعو إلى الاستغراب والسخرية. صحيح أنه كانت هناك بعض الصعوبات التي حالت دون الشروع المبكر في العمل والبناء بتماسينت، ولكن الآن وبعد نجاح المشروع بجماعة لوطا، فإن الجميع غدا متحمسا لأجل الانخراط في إنجاحه في الجماعات الأخرى ومنها تماسينت طبعا. والدليل على ذلك، أننا شرعنا في إزالة الأنقاض وتسوية الأرض بمجموعة من مداشرها (عانوق، آيت محند اويحيا، إيصريحن، ثغانينت، آيث القاضي العلويين، إدردوشن) وللإشارة، فقد قام فريق عملنا اليوم بزيارة أهالي هذه المنطقة والاجتماع بهم لأجل تقديم المزيد من الشروحات والتوضيحات حول عملية إعادة الإيواء، وكان اللقاء معهم إيجابيا جدا وأبدى المواطنون حماسا كبيرا للانخراط في المشروع.

○س: لقد سمعنا مؤخرا أنكم تشتكون من عدم كفاية الغلاف المالي المرصود للعملية لتحقيق أهدافكم المنشودة...

○○ج: لم يصدر عنا مثل هذا الكلام، صحيح أن هناك مشاكل وعراقيل ، لكن كل هذه الأمور، كما أشرت سابقا، تعتبر عادية جدا؛ ونحن نبذل باستمرار مجهودات أوفر لأجل التصدي لكل هذه المشاكل التي يمكنها أن تحول دون إتمام عملية المشروع كما أردنا لها. أما الصعوبات المالية، فلا أعتقد أن ثمة ما يوحي بذلك.

○س: ولكن علمنا أنكم توجهتم خلال الأيام الأخيرة نحو "هولندا" لأجل اللقاء بمنظمات غير حكومية قصد مساعدتكم ببعض الأموال. هل معنى ذلك، أن هذه الأموال تخص شيئا آخر غير عملية إعادة الإيواء التي أنتم بصدد إنجازها؟

○○ج: بالفعل، هناك مجهودات بذلها فريقنا بتنسيق مع جمعية "بادس للتنشيط الاقتصادي والاجتماعي" في إطار العمل والتعاون المشترك بيننا جميعا، بغاية البحث عن مصادر إضافية للتمويل من بعض المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية لاستكمال عملية البناء، ولكن ليس ما اتفقنا عليه مع المواطنين المعنيين، فهذا الأمر التزام لابد من إتمامه من طرفنا.

وإنما نريد من هذه المنظمات غير الحكومية أن تساهم وتعمل على إتمام ما توقفنا عنده نحن. فتنسيقنا مع جمعية بادس يستهدف تشجيع المنظمات الأجنبية غير الحكومية للمساهمة بدورها في عملية استكمال البناء، لاسيما بعد أن أزحنا من الطريق سوء الفهم الذي كان بين هذه المنظمات والأطراف المسؤولة حول كيفية التدخل. فهذه المنظمات كانت تريد التوجه نحو بعض المداشر ومباشرة أوراش البناء، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يجعل بعض أبناء المنطقة يستفيدون من دون آخرين وهم كثر. وقد أثمر تعاوننا مع جمعية بادس ، في الأيام الأخيرة، إقناع هذه المنظمات، التي تتوفر على إمكانيات مالية، بالتدخل والمساهمة بدورها في العملية، ونتمنى من كل الجمعيات المدنية المحلية الأخرى، خاصة منها تلك التي تربطها شراكة بمنظمات أجنبية، أن تسير بدورها في هذا الاتجاه لأجل تكاثف الجهود بين الجميع لأن الهدف يبقى واحدا ألا وهو خدمة الريف وأبنائه.

○س: ما هو المبلغ المالي الذي حصلتم عليه، لحد الآن، من هذه المنظمات الأجنبية؟

○○ج: على كل حال، هذا المبلغ غير محدد بشكل قاطع إلى الآن، وعدد المنازل التي يمكن استكمالها لم تتحدد بعد، ولكن أؤكد لكم أن مجهوداتنا ستستمر لأجل استكمال بناء كافة المنازل. وأنتهز هذه الفرصة من جديد لدعوة باقي الجمعيات الأخرى للإقتداء بما قامت به جمعية بادس.

○س: هل بإمكاننا أن نعرف كيف ومن يدفع الأجور التي يتقاضاها أعضاء فريقكم في العمل؟

○○ج: أولا، العمل الذي ننجزه نحن هو عمل تطوعي؛ وكي أصحح مجموعة من المغالطات الشائعة محليا، فنحن لا نتقاضى أجرا عن عملنا، لأن الهدف الذي رسمناه قبلا كان يتمثل في المساهمة في بناء الريف وتنميته و ضمان مستقبله؛ ولذلك، فنحن نرفض أن نتقاضى أجرا عما ننجزه من عمل. وحين نصل إلى الشعور بأن عملنا يتجاوز التطوع فآنذاك فسنتدبر الأمر وقد نجد طريقة أخرى للتعامل. موازاة مع ذلك، ينبغي التنبيه إلى أن تدبير وتنظيم العملية في المداشر النائية يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية، لذلك وبمساعدة من السلطات المحلية خاصة السيد الوالي الذي قبل بإلحاق مجموعة من الإخوان الجمعويين الذين هم أصلا موظفون بالجماعات المحلية، لأجل الانخراط والمساهمة في إنجاح عملنا، كما ساعدنا في توفير وتغطية المصاريف التي تحتاج إليها هذه الطاقات البشرية لأجل القيام بعملها على الوجه الأكمل. أما بالنسبة لفريقنا، فأؤكد لكم أنه لا يتقاضى أجرا لأن عملنا تطوعي ولا يمكن أن توازيه قيمة مادية أو البحث عن مناصب أو شيء من هذا القبيل، كما يحاول البعض أن يشيع ذلك عبثا، وهذه هي قناعتنا.

○س: يبدو من خلال حديثكم معنا أنكم جد مرتاحين لسير الأمور، هل نفهم من كل ذلك أنكم تنظرون بعين جد متفائلة لمستقبل الريف؟

○○ج: لست مجازفا، إذا قلت لكم بأن ثمة قناعة ترسخت لدي مفادها أن الريف في حاجة ماسة إلى كافة أطره وكفاءاته ونخبه في شتى المجالات: السياسية والمدنية، الثقافية والتقنية...بغاية المساهمة في بناء مستقبل الريف. فهذه فرصة تاريخية أتيحت للريف، وكما قيل فوراء كل نقمة نعمة؛ صحيح أن الزلزال تسبب، من دون شك، في كارثة إنسانية وجراح من الصعوبة بمكان تناسيها، ولكن في ذات الوقت لا ننكر أنه فتح لمنطقتنا آفاقا للمستقبل، وذلك من خلال المؤشرات القوية التي تبين أن هناك إرادة سياسية قوية لدى الدولة لطي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة في علاقتها مع الريف وأبنائه. هذه قناعتي تولدت لدي من خلال اختياري المتمثل في المساهمة في بناء الريف وبالتواجد بجانب المواطنين في الميدان، ومن خلال اقتراح البدائل الواقعية لمعالجة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها منطقة الريف. نحن الآن بحاجة إلى اقتراح بدائل حقيقية وممكنة في المرحلة الراهنة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك. ربما المقام غير مناسب للخوض في الجوانب السياسية، لكن لا بد من التأكيد على أنه لا تنمية اجتماعية واقتصادية بدون توفير مناخ سياسي ملائم. لذلك، يتوجب علينا تكثيف الجهود والنضال جميعا لرسم مستقبل الريف. وأسلوب النضال ،في اعتقادي، ليس شيئا مقدسا، لأنه يمكننا تغيير الأسلوب الذي كنا نناضل به في السابق، لكن هذا لن ينزع عنا صفة النضال، فنحن سنظل مناضلين دائما لاسيما وأن هدفنا يتمثل في خدمة مصلحة الريف وأبنائه، والشعب المغربي بصفة عامة، لتحقيق البناء الديمقراطي والتنمية الشاملة المنشودة في المستقبل.

منكوبو الزلزال في الحسيمة:
بين الوعود بإعادة البناء والتسويف في التنفيذ

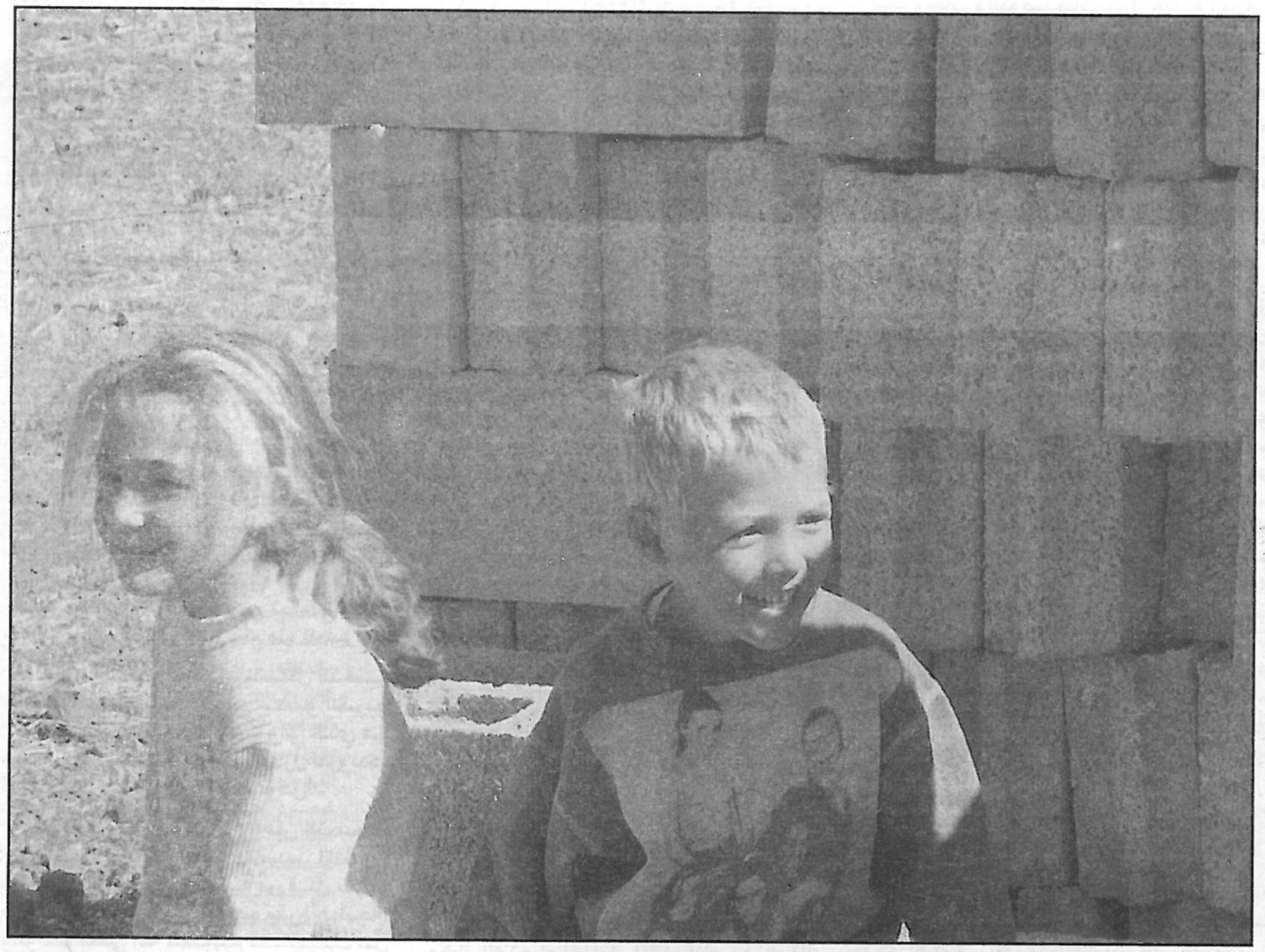

■ حسن الطرهوشي

مرت الآن أكثر من أربعة أشهر على الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحسيمة يوم 24 فبراير والذي خلف المئات من القتلى والجرحى والآلاف من المشردين جراء فقدانهم لمنازلهم التي انهارت عن آخرها و هم لا زالوا يعيشون في الخيام مع كل ما يمكن أن يصاحب ذلك من أمراض وآفات متعددة، بل وسقوط ضحايا جدد جراء انتشار الأفاعي والحشرات المسمومة، وذلك دون أن يعرفوا مآل مصيرهم. فبالرغم من عدة تصريحات ووعود الدولة بخصوص إعادة البناء وتمكين العائلات المشردة من سكن لائق ومضاد للزلزال، إلا أن هذه الوعود لم ترق إلى مستوى التفعيل والشروع في إعادة البناء. بل عرفت تلك الوعود تسويفا خطيرا في التنفيذ من خلال البرنامج الإستعجالي الذي طرحته الحكومة لإعادة إعمار المنطقة والذي لا يستجيب لمطالب المنكوبين بخصوص إعادة اسكانهم، وترك الأمر في يد المشردين أنفسهم. الشيء الذي ولد تخوفا كبيرا لدى العائلات المنكوبة من أن يكون مصيرها الإهمال والنسيان كما تعرضت لها المنطقة كلها لعدة عقود من الزمن.

فبعد انتظار طويل لما ستقوم به الحكومة لإنقاذ سكان إقليم الحسيمة، طلعت علينا حكومة السيد جطو وأعوانه بقرارات وإجراءات تلقاها المتضررون كالصاعقة، كأن ما حدث لهم وما عايشوه ليلة 24فبراير كان بسيطا بساطة ما قدمته إياهم الحكومة من بعض أكياس الإسمنت والحديد. إذ لم يكن في بال السيد جطو أن أغلب المنازل التي انهارت في البوادي وأودت بحياة المئات من المواطنين والمواطنات كانت قد أصيبت بشقوق وتصدعات بليغة إثر زلزال 94، أصبحت منذ ذلك الحين غير صالحة للسكن خاصة في منطقة تعد من أكثر المناطق زلزالية في البلاد. كما أن الحكومة المسؤولة آنذاك لم تفعل إلا ما اقتدى به ادريس جطو من توزيع صدقات من الإسمنت والحديد على بعض الضحايا، حيث مازال المواطنون والمجتمع المدني يطالبون المسؤولين بالكشف عن الخروقات والإختلاسات التي تعرضت لها تلك المساعدات سواء في زلزال 94أو أثناء الفيضانات التي شهدتها المنطقة في السنة الماضية مع متابعة المسؤولين على ذلك. لكن الحكومة وكعادتها ليس لها آذان تسمع بها شكاوى المواطنين.

اعتمدت الحكومة في تقديرها لحجم المساعدات التي ستمنحها للمنكوبين بالخصوص في البوادي على نتائج الخبرة التقنية التي توصل إليها المختبر العمومي للدراسات والتجارب من دون مشاركة المجتمع المدني فيها و التي خيبت بدورها آمال وانتظارات المتضررين. فالحكومة لم تتأكد من صحة تلك النتائج ومدى موضوعيتها عبر الإستعانة برأي ثالث مثلا حتى تكون أكثر إنصافا لضحايا الزلزال. فقد تبين أن المختبر لم يكن موضوعيا ونزيها في عمله عندما حدد الأضرار في المباني وحدها بتصنيفها إلى ثلاثة أنواع: المهدمة كليا والمهدمة جزئيا وأخرى في حاجة إلى اصلاح. إنها الخلاصة الأولية التي توصل إليها المواطنون وكل الرأي العام العالمي الذين عاينوا آثار الزلزال منذ اليوم الأول من وقوع الكارثة. فلاستخلاص مثل تلك النتائج ما كانت في حاجة إلى ميزانية ضخمة تقدر بعشرين مليون درهم التي تكفي لإعادة إيواء سكان جماعة قروية بكاملها. كما أن المختبر اختزل الخسائر التي تكبدها المواطنون في المنازل وحدها من دون مراعاة عدد العائلات التي تقطن في كل منزل ولا حجم الممتلكات وعدد المواشي التي فقدوها. أضف إلى ذلك، أنه قام باستثناء العديد من المنازل التي تضررت بالزلزال. فهناك المئات منها تهدمت كليا، إلا أنه تم تصنيفها ضمن الفئة الثانية. وأن بعض المآثر أو بقايا المنازل التي حددها من الفئة الأولى أغلبها إما أنها مهجورة وأصحابها يقطنون في المدن أو أنها تعرضت للهدم منذ زمن بعيد.

فلماذا ركز المختبر على هذا النوع من المنازل التي يجب إعادة بنائها كاملة؟. ولمن ستصرف الأموال التي تم تخصيصها إياها في البرنامج الحكومي؟ الجواب على هذه الأسئلة وكما يتداوله المواطنون أنفسهم لن يكون إلا واحد من أمرين إثنين: إما أن المختبر تعمد التركيز على هذا النوع من المنازل بأمر أو بتعاون مع جهات أخرى اعتادت التحايل وممارسة الغش خاصة وأن تقني المختبر كانوا مصاحبين برجال الدرك وشيوخ الجماعات القروية، الشيء الذي اعتبره المواطنون منذ البداية علامة لطمس حقائق المأساة التي ألمت بهم. أو أن المختبر كان غير قادر لوحده على القيام بالمهام التي أنيطت به لكون موظفيه لا يعرفون المنطقة، وبالتالي كان على السلطة أن تستعين بجمعيات المجتمع المدني التي أبانت عن جدارة دورها في الوقوف عن كثب إلى جانب ضحايا الزلزال وذلك باعتراف الجهات المسؤولة ذاتها.

لذلك، فإن هذه النتائج تبقى ناقصة وتفتقد إلى الدقة والموضوعية، وعلى الدولة إن كانت تتوفر بالفعل على إرادة حقيقية، أن تعيد النظر في طبيعة وقدر المساعدات التي حددتها لإعادة إسكان المنكوبين مع مراعاة جانب المساواة فيها حتى تعيد الطمأنينة إلى نفوس أبناء الريف صونا لكرامتهم وإنصافا لحقوقهم. فهم كانوا على حق عندما رفضوا مشروع الحكومة بامتناعهم عن تسلم صدقاتها وخرجوا في مظاهرات يطالبون فيها الحكومة بالإنصاف والعدل وتحمل مسؤوليتها في إعادة بناء البوادي عبر أسس عصرية ونموذجية. لأن المنكوبين لم يعودوا قادرين على توفير تكاليف البناء المضاد للزلزال بعد أن فقدوا كل شيء. فالدولة بإجراءاتها تلك، لن تعمل إلا على دفع المواطنين إلى إعادة بناء الأحجار التي تحطمت عليهم وتترك مصير كل أبناء الريف مرهونا بمفاجآت الطبيعة. الشيء الذي يتناقض كليا مع النوايا التي عبرت عنها بتوفيرها لكل الشروط اللازمة المادية منها والتقنية للتخفيف من آثار الكارثة وإرساء بناء مضاد للزلزال.

امستردام

جماعة إمرابطن-تماسينت

قد يصاب المرء بالحيرة وهو يتردد للكتابة عن الأوضاع التي يمر بها منكوبو دوار "إدادوشن" التابع لجماعة إمرابطن، بعد فاجعة زلزال 24فبراير، التي دمعت لها القلوب وحزنت لها النفوس في كل مكان؛ فلعل أول شيء كان ينتظره هؤلاء هو توفير الخيام بالعدد الكافي لأجل إيواء الأسر التي أصبحت مشردة وفي وضعية غير آمنة. وقد كان أمل المنكوبين كبيرا في تغيير هذا الوضع الاستثنائي من قبل الدولة وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية عن طريق توفير سكن لائق. لقد كان حلم الجميع يزداد ويتقوى بتغيير الأوضاع المزرية التي يحياها أبناء الريف، قبل أن يكتشف الجميع أن انتظارهم لكل ذلك قد طال من غير تغير حقيقي وملموس.

هكذا بدأ الشك يدب في صفوف المنكوبين ، وشرعوا في التفكك والانقسام بين من استبد به اليأس والتشاؤم؛ ومن لم تنل منه الظروف شيئا، حيث لم يفقدوا الأمل في هذا التغيير المنشود لمنطقتهم.

أما الآن وقد طال الانتظار ..بل زاد عن حده كثيرا..وبدأ الجميع يفقد الأمل والأحلام تتبدد أمام أعينهم. فقد استفاق الكل على الخيام التي أمست خرقا بالية متآكلة بفعل الشمس الحارقة والرياح العاتية...فما كان على هؤلاء المشردين إلا الشروع من جديد في تشييد أكواخ من القصب والطوب عساها تنقذ فلذات أكبادهم من قيض ولهيب الشمس ولسعات العقارب السامة.

كما أن الحالة ازدادت سوء بعد انقطاع المياه الصالحة للشرب، إلى درجة بدا فيها المدشر عبارة عن مخيم للاجئين، فكثرت الأوساخ والقمامة. ولئن كان موسم الشتاء الذي ينذر ببرد قارس قد أصبح على الأبواب، فإن الأحوال لا زالت تراوح مكانها بالرغم من القيام بعملية إزالة الأنقاض التي خلفها الزلزال، لاسيما وأن هذه العملية تمت بشكل ضعيف ومحتشم وبفضل جرافة متواضعة لاغير. والأكيد أن كل ما يجري يزيد المكوبين حيرة واستفسارا عن مصيرهم، وبالتالي كيفية الخروج من المأزق العسير الذي باتوا يحيون تحت وطأته. والآن بدأ يروج الحديث عن الشروع في بدء أشغال البناء غير التام الذي تم في بعض الجماعات الأخرى.

غير أن الشيء الأكيد لحدود الساعة هو أن جماعة إمرابطن لم تتغير أحوالها منذ الزلزال الفاجعة، ولا يزال المنكوبون بها ينتظرون الذي قد يأتي أو لا يأتي.

كمال بنعمر

ندوة دولية بأمستردام حول موضوع « البحث عن الحقيقة » :

المصالحة دون الاعتراف بالحقيقة تكريس لسياسة الصمت وخيانة للذاكرة الشعبية

نظمت بمدينة أمستردام يوم الجمعة 4 أكتوبر 2004 ندوة دولية حول موضوع "البحث عن الحقيقة"، بمشاركة "هيئة الإنصاف والمصالحة" وعدد من الباحثين والشخصيان من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان والمصالحة مع الماضي. ونقدم فيما يلي وجهة نظر الأستاذ محمد أمزيان الذي حضر الندوة بصفته أحد «المتضررين» من الأحداث الأليمة التي عرفتها منطقة الريف بين سنتي 1958 و1959، هذا إلى جانب بيان صدر عقب انعقاد الندوة وهو موقع باسم «أبناء الريف»...

حول المصالحة ودفن الماضي

إذا كانت الذاكرة الفردية هي صانعة الإنسان الفرد، فإن الذاكرة الجماعية هي بلا شك صانعة الشعوب. والذاكرة في مفهومها الواسع تعني مخزون الماضي بما يحمله من مخيال يبعد أو يقرب من الحقيقة. وعادة ما يشتد الحديث عن الذاكرة/الماضي حينما تشتد الأزمات على أمة ما وتتعاظم التحديات لمواجهة متطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل. ومن المؤكد أن فتح صفحات الماضي هو قبل كل شيء سلوك حضاري يتجاوز الآلام الذاتية إلى ما هو أسمى وأكبر. وهو أيضا سلوك أخلاقي يحرك الضمائر الحية في المجتمعات المتحضرة لمد جسور الثقة بين مختلف الشعوب والأجناس.

بيد أن الماضي ليس كله أمجاد وبطولات تتشوق القلوب والأفئدة لاستلهامها واستنهاضها؛ إنه أيضا أوزار تعيق كاهل الحاضر وتثقل الخطى نحو المستقبل. وهو أيضا لعنة تلاحق الأجيال عبر الزمن. ولذلك تتولد الرغبة أحيانا بضرورة العمل على دفن هذا الماضي الجاثم على الصدور كالكوابيس المزعجة.

إن ما حدث في جنوب إفريقيا من مصالحة تاريخية مع الماضي مثال ساطع على نبل الرغبة في التجاوز والتأسيس لمجتمع متكافئ سياسيا رغم المعيقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنشب أظافرها في خاصرة المسيرة الطويلة. شعب جنوب إفريقيا الذي عانى طويلا من ميز عنصري مؤسس ومبرر قانونا ودستورا على يد أقلية بيضاء وافدة استوطنت الأرض واستعبدت الإنسان، يمد يد الصفح إلى الجلاد في مشهد تاريخي عظيم ينم على عظمة هذا الشعب تحت قيادة زعيمه الأسطوري مانديلا. ومصالحة جنوب إفريقيا مع ذاتها لم تتوقف عند عتبة الصفح والبكاء، بل تخطتها إلى مستوى الممارسة الديمقراطية الحرة. مانديلا المسجون يصبح رئيسا لكل الشعب وحزبه المنبوذ سابقا يصبح أقوى الأحزاب. هذا هو الدرس الديموقراطي يأتينا من قاع إفريقيا.

وفي أوروبا الغربية الحاملة لشعلة التمدن والتحضر على مدى القرون الماضية تواجهها، أكثر من غيرها من بقاع العالم، ندوب في ذاكرتها الجماعية يصعب التخلص منها بسهولة. هناك قضية الاتجار بالعبيد وطرد المسلمين واليهود من الأندلس واجتثاث جذور الهنود الحمر في العالم الجديد ومعاناة اليهود والغجر والمثليين من النازيين خلال الحرب العالمية الثانية وغيرها من الشواهد والصفحات التي تعاند الطي وتصر لعنتها على ملاحقة الحاضر بلا رحمة. وإذا كانت أوروبا الغربية قد توصلت بشكل من الأشكال، وتحت ضغوط اليهود عبر العالم إلى صيغة للتعامل مع ملفهم، فإن باقي الملفات ما تزال تنتظر مواقف شجاعة من صناع القرار والأخذ بنفس معايير التعامل مع الملف اليهودي.

الفقيد محمد الحاج سلام أمزيان (1975)

أما في المغرب، فإن انفراجا ملحوظا حدث في مجال حقوق الإنسان؛ إذ نشطت الجمعيات الحقوقية وجاهرت بمعايناتها ومتابعاتها. كما أن بعض الأحزاب السياسية تبنت ملفات بعينها ودافعت عنها في المحافل الوطنية والدولية، ثم نزلت الدولة بثقلها فأنشأت وزارة بكاملها حملت اسم وزارة حقوق الإنسان قبل أن تحذف في التعديل الأخير.

وبموازاة مع هذه التطورات بدأ الحديث عن سنوات الجمر أو الرصاص وما يحمل هذا التعبير في نفوس المغاربة من معاني القهر والسجن والتعذيب والاعتباط ومصادرة الحريات. فظهرت شهادات معتقلين سابقين خرجوا أحياء من الجحيم لكن بدون حياة، وكأن الدولة شعرت بنوع من تأنيب الضمير فسارعت إلى توزيع بعض التعويضات وتهدئة الخواطر. ثم تطور الأمر بالدعوة إلى فتح ملفات الانتهاكات منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات، من أجل البحث عن الحقيقة وكشفها أمام الرأي العام ومن ثم التعويض وجبر الضرر.

من إيجابيات هذه المبادرة أنها فتحت المجال للنقاش والتحاور والمساءلة؛ مساءلة الذات قبل كل شيء عن هذا الماضي المؤلم الذي ينبغي التصالح معه أو نسيانه ودفنه. لكن أمام هذا المشهد السريالي تتبادر إلى الذهن بعض الأسئلة الساذجة من قبيل: هل الدولة، باعتبارها صاحبة المبادرة الآن، جادة فعلا في دفع عجلة المصالحة في الاتجاه الصحيح؟ هل هي مستعدة فعلا لتقبل نتائج التقصي والبحث عن الحقيقة مهما كانت قاسية ومخجلة؟ هل ستعيد النظر في طريقة تعاملها مع المناطق المغضوب عليها أم ستكتفي بتوزيع الوعود وزرع الآمال في تربة شحت ينابيعها فأصبحت لا تُنبت إلا السراب؟ هل سيُكفِّر المخطئون عن خطاياهم ويطلبوا العفو من ضحاياهم في خطوة تاريخية تكون هي البداية نحو مستقبل تطمئن فيه النفوس وترتاح فيه الضمائر؟ إذا كان هذا هو الهدف فإن الشعب المغربي حتما سيتصالح مع ماضيه.

ومن بين الملفات التي لا شك أن الهيئة ستنظر فيها وتعمل على كشف حيثياتها وملابساتها، هناك ملف انتفاضة الريف في أواخر 58 وبداية 59 من القرن الماضي. تلك الانتفاضة التي نالت حظها الوافر من التجاهل والنسيان والتحريف والتزوير والبهتان. فالذين قاموا بها هم في نظر المركز "متمردون"، "عملاء"، "صنيعة الأجنبي"، انفصاليون"، بل هم أيضا "صنيعة القصر" لكسر شوكة حزب معين!!

إن الريفيين حينما طالبوا بتكوين حكومة وطنية (بمفهوم أن الوطن يتسع للجميع وليس لفئة بعينها) هل كانوا انفصاليين؟ حينما طالبوا برجوع عبد الكريم إلى المغرب هل كانوا متمردين؟ وحينما طالبوا بمراعاة تقاليد الناس هل كانوا عملاء للأجنبي؟ إن الانفصاليين الحقيقيين ينبغي البحث عنهم خارج الريف؛ إنهم أولئك الذين زوروا التاريخ وروجوا لأسطورة التمرد. هم أولئك الذين هجّروا آلاف الريفيين من مساكنهم ونهبوا عائداتهم على مدى أكثر من أربعين سنة ولم ينشئوا لهم ولو جسرا واحدا يربطهم ببقية الوطن.

فإذا كنا فعلا نريد البحث عن الحقيقة فمن هنا نبدأ. هذه هي شهادتي، وشكرا لكم على كل حال.

م. أ.
أمستردام، الجمعة 8 أكتوبر 2004

بيان صحفي

إن المصالحة الوطنية مع الماضي هي بلا شك مقصد نبيل يسعى إليه الجميع لإزاحة ثقل سنوات الرصاص من على صدور المغاربة أجمعين. إلا أنه حينما يجري الحديث عن ضرورة تحقيق المصالحة، ينبغي بشكل أساس توفير الآليات اللازمة لذلك والضمانات الكافية، لتفادي تكرار ما سبق من قبر الحقائق وطمسها، ترضية لهذه الجهة أو تلك أو نزولا عند رغبة عابرة نتجت عن ظروف دولية ضاغطة. آليات تساعد على كشف حقيقة ما جرى من انتهاكات و تجاوزات و تعسفات، أو غيرها من المفردات التي تؤدي في وجدان الضحايا معاني الألم والمعاناة والقهر والحرمان وامتهان كرامة الإنسان.

وجاء الإعلان عن تشكيل "هيئة الإنصاف والمصالحة" المكونة من شخصيات عانت هي بدورها من أوزار الماضي، لتفتح أمام الشعب المغربي أبواب الأمل والرجاء في غد أفضل تغيب فيه كل أشكال الظلم الذي لازم المغرب المعاصر كاللعنة. وقد ارتأت الهيئة لنفسها أن تقتحم ملفات الماضي المنيعة من ثلاث زوايا: البحث عن الحقيقة، جبر الضرر (الجماعي والفردي) ثم المصالحة وبها يُختم على الصفحات الموجعة.

وهذه التراتبية التي تبدو ظاهريا منطقية تبقى مع ذلك عرجاء بحيث ينقصها، في نظرنا، ركن آخر عليه تستند الزوايا السابقة؛ ألا وهو ركن "الاعتراف" العلني بخطأ ما جرى ومن ثم تحديد المسؤوليات والمسئولين سواء المباشرين أو المنفذين الطيعين. والاعتراف لا يعني بالضرورة المحاسبة والانتقام من الجلادين. فالشعب المغربي إذا ما أعيدت له كرامته وحريته وبراءته، يعفو ويتسامح ويتصالح بكل صدق وعفوية.

كما أن الاعتراف لا يعني إلقاء اللوم على الدولة فقط على اعتبار أنها المسئولة الوحيدة على ما جرى، وعليها وحدها بالتالي واجب تقديم الاعتذار أمام الشعب. فمن المؤكد أن المغرب عرف منذ فجر الاستقلال توجهات سياسية متحزبة ومتأدلجة، لجأت بدورها إلى استعمال أساليب القمع المنظم لتعقب كل من يخالفها الرأي وتصفيته جسديا أو تغييبه ونفيه. وفوق ذلك أشهرت في وجه منطقة مشهود لها بوطنيتها واعتزازها بكرامتها وحريتها وخصوصيتها الثقافية، سلاح التمرد والعصيان والانفصال. فكان ما كان من دخول المنطقة دوامة العقاب العشوائي الذي لم يسلم منه حتى تاريخ المجاهدين وعلى رأسهم البطل محمد عبد الكريم الخطابي.

وليعلم الجميع أنه في قضية الحقيقة والاعتراف بها لا يوجد حل وسط. فإما أن تكون كاملة أو لا تكون.

وبناء عليه، فإن أبناء الريف، وبعد عقود من الظلم و "الحكرة" والحيف، يطالبون بما يلي:

- الإقرار بخطأ النظرة المخزنية الضيقة القائمة على الزجر والعقاب،
- اعتراف الأحزاب النزعوية بما تسببت فيه أيديولوجيتهم الإقصائية من اختطافات وتصفيات وماسي فردية وجماعية،
- رفع الوصاية عن الريف والكف عن تفكيك بنيته الاجتماعية كأسلوب قديم لتوليد الخوف وزرع الفتنة،
- إعادة النظر في التقسيم الجهوي للمنطقة، القائم على نظرة أمنية بحتة تتجاهل الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل جهة،
- الكف عن نعت الريفيين بطلاب الانفصال كلما جاهروا بحقهم المشروع في مواطنة كاملة غير منقوصة،
- التعجيل بتحقيق وعود ما بعد زلزال فبراير الماضي،
- إيقاف النزيف المالي الذي تتعرض له المنطقة بالعمل على استثمار عائدات الريف والريفيين في توفير بنية تحتية قادرة على كسر العزلة المستديمة،
- العمل على إيقاف نزيف الشباب نحو المجهول مطاردين بعقود من اليأس والآمال الخائبة.

إن التعامل الجدي والحضاري مع هذه المطالب وغيرها، سوف يعيد الثقة إلى أبناء الريف بكونهم ينتمون حقيقة إلى وطن يتطلع نحو مستقبل يتسع للاختلاف والتنوع والاحترام المتبادل.

«فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ»

إوْذَانْ نَ رِيفْ
(أبناء الريف)
هولاندا في 8 أكتوبر 2004

جامعة الشريف الإدريسي بالحسيمة في دورة شتنبر 2004:

منطقة الريف: حصيلة البحث العلمي عن الإنسان والمجال

بعد انقطاع دام أزيد من عشر سنوات، استأنفت جامعة الشريف الإدريسي(المعروفة باسم الجامعة الصيفية سابقا) نشاطها العلمي والفكري بعقد دورة شتنبر2004 حول موضوع: "منطقة الريف: حصيلة البحث العلمي عن الإنسان والمجال"، وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وبإشراف ودعم من وزارة الثقافة.

وقد اتسمت أشغال الندوة، التي استمرت لمدة يومين متتاليين (24و25 شتنبر)، بحضور هزيل جدا للفعاليات الثقافية والفكرية المحلية، وبارتباك واضح على مستوى التنظيم (عدم احترام التوقيت المعلن عنه في برنامج الندوة الموزع على المدعوين للحضور، خاصة بعد تعذر مجيء بعض الوجوه المدعوة للمشاركة من الأساتذة الباحثين). وقد أعزى بعض المتتبعين هذا الفتور في أجواء الأشغال إلى كون الجهة المشرفة على التنظيم كانت مقصرة في دورها المنوط بها إعلاميا، بحيث لم تعمد إلى تخصيص وصلات إعلانية متلفزة قصد شيوع الخبر، كما أن الملصقات الإشهارية التي هيئت خصيصا لهذه الندوة جاءت شحيحة ولم تثبت على الواجهات الزجاجية لبعض المقاهي المحلية سوى يوم واحد قبل بداية أشغال الدورة، الأمر الذي لعبت فيه الصدفة وحدها دور اكتشاف استئناف أعمال هذه المؤسسة. ومن جانبهم اعترف القيمون والمشرفون على تنظيم هذه الندوة بمسؤوليتهم في بعض هذا التقصير، لكنهم دعوا إلى التريث في إصدار الأحكام المسبقة وضرورة تفهم الظروف الصعبة التي اجتازتها هذه الجامعة ولا تزال، معتبرين أن الأهم، في الوقت الحالي، هو استئناف الجامعة لعملها واستدامتها مع اعتبار هذه الدورة بمثابة الولادة الحقيقية لهذه المؤسسة المنبعثة من رمادها. أما الشق المتعلق بالهيكلة والتنظيم. يردفون. فسيأتي مستقبلا مع الدورات المقبلة.

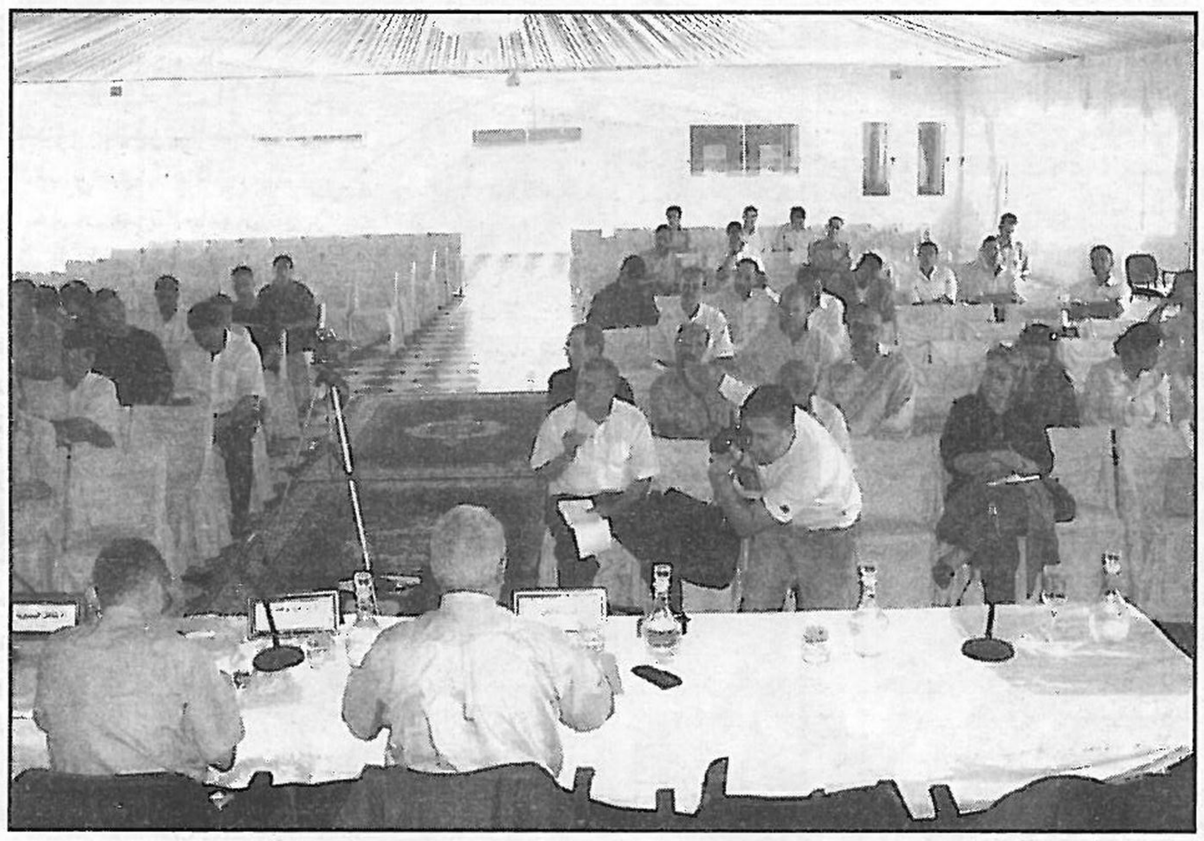

إلا أنه مع ذلك، وبالرغم من كل الظروف السيئة التي شابت أجواء انعقاد هذه الدورة، فإنه ليس من الإنصاف في شيء التغافل عن ذكر بعض محاسنها و النواحي الإيجابية فيها؛ منها أولا، استئناف عمل هذه الجامعة الذي يعد، بحد ذاته، مكسبا للإقليم ، خاصة بعد أن جمدت أنشطتها منذ أن كان علال سيناصر وصيا على وزارة الثقافة. وثانيا، بالنظر إلى بعض الأسماء المشاركة والتي لها حضور قوي فيما يرتبط بالبحث العلمي على الصعيد الوطني (ولاشك أن الأمر كان سيغدو أفضل لو تم الانفتاح على أساتذة باحثين دوليين ومحليين على وجه أخص)، وكذا طبيعة المواضيع المقدمة خلال هذين اليومين الدراسيين، لاسيما وأنها مست جوانب هامة ومضيئة من إشكالية الإنسان والمجال في منطقة الريف، من زوايا نظر مختلفة ومقاربات متشعبة (جغرافية، تاريخية، اقتصادية، سوسيولوجية، عمرانية، أدبية...).

أما الأهم في كل ذلك، فيكمن في التعود والاستزادة من إقامة مثل هذه الندوات (ذات البعد الوطني والدولي) التي من الممكن أن تبث الروح والحيوية المطلوبة، على مستوى الفعل الثقافي، في جسد وكيان المنطقة، وتحيي الدماء في عروقها اليابسة وتخرجها من تلك العزلة الثقافية المعششة في كنفها لعقود من الزمن.

بقي أن نلفت انتباه القارئ، من باب الأمانة العلمية، إلى أن التغطية التي سنقدمها هنا لأشغال الدورة المشار إليها، تظل مجتزأة وغير كاملة، ويعود ذلك إلى ضغط وكثافة الجلسات المتلاحقة وما ذكرناه أعلاه عن سوء التنظيم.

افتتاح أشغال الندوة:

بقاعة "رياض ميرادور" افتتحت، صبيحة يوم الجمعة 2004/09/24، أشغال دورة شتنبر 2004 لجامعة الشريف الإدريسي بالحسيمة.

كان أول من تناول الكلمة هو د. محمد بودرة (رئيس الجماعة الحضرية للمدينة) الذي جاء في كلمته أن استئناف عمل هذه الجامعة يأتي في خضم التطورات الإيجابية والأوراش المفتوحة التي ما فتئ يعرفها إقليم الحسيمة بعد الزلزال/ الفاجعة الذي شهده خلال شهر فبراير من السنة الجارية، كما طالب المسؤولين، بما في ذلك الوزارة الوصية، بإيجاد مقر خاص ودائم لهذه الجامعة، مشيرا إلى ضرورة تكثيف الجهود مع كافة الفاعلين المعنيين لأجل إيلاء أهمية قصوى للرافد الثقافي الذي كان شبه مغيب بسبب انعدام الفضاءات والمؤسسات الثقافية والفكرية على صعيد الإقليم. وبالتالي، فإن التفكير في خلق وإنشاء بنيات أساسية، بوسعها احتضان الأنشطة الثقافية لأبناء الإقليم، يصب في إطار التوجه الجديد الذي أعرب عنه صاحب الجلالة في خطابه التاريخي بالحسيمة يوم 25مارس 2004 والمتمثل في إعادة الاعتبار لهذه المنطقة ووضعها على سكة التنمية الحقيقية لجعلها "قطبا تنمويا حقيقيا في شمال المملكة".

أما الأستاذ مجمد الأشعري (وزير الثقافة)، فقد أفصح في كلمته المرتجلة عن السعادة التي تغمره وهو يطأ أرض هذه المنطقة الحضارية التي كانت دائما معقلا للوطنية والدفاع عن البلد. وأثنى على الإرادات التي جعلت منطقة الريف تتحول من منطقة منكوبة إلى منطقة ناهظة تبلور مشاعر التضامن والتآزر التي تميز الشعب المغربي. مضيفا أن القرارات المنصبة في إرادة البناء كان لها بعد أساسي في تاريخ هذه المنطقة، وسنشهد، حسبه، بعد سنوات قليلة (أي عند انتهاء الأشغال الكبرى مع سنة 2007) كيف ستتحول المنطقة إلى قطب اقتصادي تنموي مهم وأساسي بالنسبة للبلد. ومن جهة أخرى، ثمن استئناف عمل جامعة الشريف الإدريسي، مشيرا إلى أن توقفها ، لوقت من الزمن، ربما كان ضروريا للتأمل في مسار تجربة هذه المؤسسة واستجماع الإرادات ، في أفق يحاول إيجاد طرق جديدة للعمل، مما أوحى لنا بالبدء بالتفكير في تقييم حصيلة ما أنجز من بحوث حول منطقة الريف بغية استخلاص النتائج العلمية المترتبة، وبهدف استشراف الآفاق المستقبلية للجامعة، وإعلان انطلاق التفكير والحوار الواسع حول منهجية العمل الفعالة المفترضة داخل هذه المؤسسة، حتى تنغرس بقوة في هذه التربة المحلية، ليس المادية (أي إيجاد المقرات والتجهيزات الأساسية) فحسب. ولكن كي تصبح وسيلة تفكير وأداة عمل للمنطقة التي لابد من بنائها على أسس ثقافية صلبة، آخذين في الاعتبار أن البعد الثقافي هو المكون الذي تبنى عليه التنمية في بعدها الشمولي.

واختتمت جلسة الافتتاح هذه بكلمة مقتضبة لرئيس اللجنة العلمية الأستاذ أحمد الخمليشي الذي أثنى، من جهته، على الجهود الحثيثة والرغبة الدفينة التي لامسها لدى السيد وزير الثقافة قصد استمرار عمل جامعة الشريف الإدريسي. مضيفا إن هذه الاستمرارية رهينة بتظافر جهود سائر الأطراف، آنذاك فقط يمكن التحدث عن بث روح جديدة وضخ دماء جديدة في شرايين هذه المؤسسة التي كادت أن تقبر.

الجلسة الأولى: حصيلة البحث الجغرافي بمنطقة الريف

تميزت هذه الجلسة بتقديم أربعة عروض: الأول ألقاه الأستاذ الباحث جمال الكركوري (جامعة ابن طفيل/القنيطرة) حول موضوع:"التعرية المائية والمحافظة على التربة بجبال الريف: محاولة للإيضاح"، تناول فيه بالتحليل العلمي/ الجغرافي جملة من الأسئلة المرتبطة بالتعرية المائية Erosion hydrique التي اعتبرها الباحث أحد العوامل الرئيسية المسببة في إتلاف وتبديد dégradation الموارد الطبيعية في جبال الريف، كما تشكل أهم العوائق الكبرى التي تحول دون تطور ونماء المنطقة. وقد انتهى الباحث إلى التأكيد على أن الريف يحتل الصدارة، على مستوى خريطة المغرب، من حيث التضرر الذي تسببه هذه التعرية (وسيطلع قارئ تيفراز على هذا البحث القيم ابتداء من هذا العدد بعدما أمدنا به الأستاذ جمال الكركوري مشكورا).

فيما تناول العرض الثاني ما اصطلحت عليه الأستاذة الباحثة ثريا المرابط ب »الزلزالية التاريخية لمنطقة الحسيمة وثقافة زلزال٢٤فبراير2004"، حيث نبهت إلى أن العودة إلى التاريخ البعيد، بالاستناد إلى النصوص التاريخية، يزودنا بمعلومات ودروس غاية في الأهمية، لاسيما وأن المغرب عرف زلازل مدمرة عديدة منذ 1522م/ 1755/1624 وصولا إلى زلزال أغادير 1960 وانتهاء بزلزال الحسيمة خلال السنة الجارية. وهي زلازل خلفت من ورائها الآلاف من الضحايا البشرية والخسائر المادية الفادحة. لذلك، فإن المناطق التي ضرب فيها الزلزال قديما مثل فاس، كانت لها ثقافة زلزالية، أي وعي بضرورة تفادي الخسائر الناجمة عن الهزات الأرضية عن طريق إقامة بناءات مضادة للزلازل حتى ولو تم ذلك بشكل تقليدي جدا.

غير أن امتلاك ثقافة زلزالية، من وجهة نظر الباحثة، لا يمكن أن تتشكل وتتقوى إلا في حالة ما إذا كانت قوة الهزة جد كبيرة (تتجاوز ست درجات على سلم رشتر). في حين أن خمود هذه الهزات لمدة طويلة من الزمن (أجيال مختلفة) يمكن أن تضعف من هذه الثقافة الزلزالية لأن الناس آنذاك يكونون قد نسوا ما حدث من قبل. وفي الوقت الذي تعد فيه الزلازل عوامل مدمرة فهي بالمقابل تشكل أحد الأسباب الهامة للتجديد والبناء والتطور(أغادير نموذجا). وقد عقبت المتدخلة، بعد أن نازعها بعض المتدخلين حول مدى الدقة العلمية لمصطلح الثقافة الزلزالية، بأن هذا المفهوم يعتبر علميا ودقيقا ومتداولا جدا في الكثير من الجامعات ومراكز الأبحاث الدولية المهتمة بهذه الدراسات المنجزة عن الزلازل وتاريخها.

أما العرض الثالث، فقدمه الأستاذ الباحث لحسن آيت ابراهيم(كلية العلوم/الرباط) حول موضوع تقني متخصص عنونه ب"التعمير والمعوقات الجيولوجية، الجيوتقنية، الطبوغرافية والزلزالية بمنطقة الحسيمة والناظور"، أكد فيه أن منطقة الريف تعاني من الانزلاقات glissements الأرضية؛ وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها وباشرتها فرق عمل من الباحثين المغاربة والأجانب أيضا، تم التوصل إلى مسح خرائطي رقمي Numérique عصري جدا وليس على الورق كما كان عليه الشأن في السابق، بحيث أن هناك بنكا للمعطيات رقمي. لكن ما ينقص، في نظر الباحث، هو مد جسور التواصل فيما بين الباحثين والجهات المعنية لأجل السير بمنطقة الريف نحو الأمام.

وانصب العرض الرابع، الذي قدمه الأستاذ الباحث محمد العبدلاوي (جامعة عبد المالك السعدي/ تطوان)، على "دور الفلاحة في التنمية المحلية بجبال الريف من خلال حصيلة البحث الجغرافي". ممهدا بسؤال مؤرق ظل يراوده ومفاده أن منطقة الريف شكلت هاجسا، لمدة نصف قرن، لدى الجميع على مستوى التنمية، بحيث ثمة أبحاث عديدة خاصة بهذه المنطقة، فهل يفهم من ذلك أن الريف لا يتوفر على المؤهلات الكفيلة برقيه أم أن الأمر يعود لأسباب أخرى؟. وخلص إلى أن الأبحاث التي همت منطقة الريف، في مجال الفلاحة بالخصوص، يعد قليلا جدا، لكن على قلته فإن المنطقة لا تستفيد من هذه الأبحاث التي تظل حبيسة الرفوف وزوايا المكتبات، إذ مباشرة بعد انتهاء الباحث من عمله يؤذن له بالانصراف، وهذا ما اعتبره أستاذنا أكبر إهانة يتلقاها الباحث بعد الجهود المضنية والمستنزفة لطاقته ووقته. كما أوضح، من جهة أخرى، أن تدخل الدولة في ميدان الفلاحة، على صعيد المنطقة، جد محدود إن لم يكن منعدما أحيانا. داعيا، في ذات الآن، إلى ضرورة العمل على تحويل المعيقات الطبيعية إلى قيمة مضافة لخدمة وتنمية المنطقة، خاصة وأن فلاح المنطقة يمتلك قدرات ومؤهلات كبيرة جدا، والريف يحوز إمكانيات تجعله ينافس شريط البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فالفراغ ناتج عن غياب دعم فلاح وفلاحة منطقة الريف من طرف الدولة.

هذا، في الوقت الذي تناول فيه عرض الأستاذ الباحث امحمد لزعر (كلية الآداب والعلوم الإنسانية/فاس ظهر المهراز) حصيلة البحث العلمي فيما يخص الهجرة العالمية بالريف، مشيرا إلى أن الهجرة تعد معطى ثابتا في تاريخ المجتمع الريفي، وذلك بسبب تظافر مجموعة من الظروف السوسيو اقتصادية التي حولت منطقة الريف إلى حوض كبير للهجرة العالمية (سيجد القارئ نص هذه المداخلة على أعمدة تيفراز بدءا من هذا العدد بعد أن أمدنا بها مشكورا الأستاذ امحمد لزعر).

الجلسة الثانية:
اقتصاد مناطق الشمال

كان أول متدخل خلال الجلسة المسائية هو الأستاذ الباحث إدريس الكراوي الذي قدم عرضا مختصرا حول "القضايا الاقتصادية الكبرى لمناطق الشمال" لامس فيه المشكلات الكبرى التي تتخبط فيها مناطق الشمال، مبينا بالأرقام كيف أن هذه المنطقة بالذات تنال أكبر معدل للبطالة على المستوى الوطني. ومتمنيا أن تكون مؤشرات العناية الخاصة التي حظيت بها المنطقة مؤخرا حافزا قويا لأجل النهوض بها.

ثم تلاه الأستاذ علي فجال (جامعة ابن طفيل/القنيطرة) بتناول مسألة "الأنساق الإنتاجية والتنمية المحلية بالأقاليم الشمالية: الإمكانيات والشروط". التي أوضح فيها أن الأنساق الإنتاجية كأداة لتدبير بديل للتنمية المحلية، ناتج عن الآثار الجانبية التي يخلفها. فالتدبير والسياسات المنتهجة في السابق كانت لا تأخذ بعين الاعتبار المجال الذي توضع فيه، كانت سياسات تطبق على كل المجالات كيفما كانت طبيعة هذه المناطق، إضافة إلى كونها موجهة للمقاولة فحسب. ونتيجة ذلك كان الأداء ضعيفا دائما. تبعا لهذا خلص الباحث إلى أن التنمية شأن محلي يقتضي تعبئة كافة المؤسسات الأكثر قربا والمتجذرة في الميدان.

أما الأستاذ حميد الفروقي (وكالة تنمية الأقاليم الشمالية) فقد تقدم بعرض حول:"التوجه الاستراتيجي لتنمية الريف الأوسط: أهم المشاريع التنموية"، أبان فيه، تبعا لما تهيئه وتنجزه الوكالة، عن وجود إرادة سياسية للرفع من وتيرة تنمية الأقاليم الشمالية والوعي بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه الأقاليم، وابتغاء ذلك يلزم مراعاة ثلاثة مستويات في الرؤية الاستراتيجية لهذه التنمية، وهي المتمثلة في: أولا: الإطار المرجعي الشمولي؛ ثانيا: الإطار التصوري؛ ثالثا : الإطار الإداري.

الجلسة الثالثة: حصيلة البحث التاريخي بمنطقة الريف

ونظمت صبيحة يوم السبت 25شتنبر2004، حيث كان مرتقبا مشاركة العديد من الأساتذة في هذه الجلسة، كالأستاذين: محمد خرشيش ومحمد بن عزوز حكيم، غير أنهما تغيبا لأسباب لم يكشف عنها. وتدخلت في هذه الصبيحة الأستاذة البيضاوية بلكامل في موضوع:"المجال الريفي منذ الأصول إلى الفتح الإسلامي"، ركزت فيه على المعلومات الأسطورية التي تختزن بين ثناياها حقائق مهمة لا يجوز إهمالها في نظر الباحثة. واستدلت على ذلك بأمثلة عديدة، منها طروادة الشاعر الإغريقي هوميروس، حيث كانت إلى حدود القرن التاسع عشر تعتبر في عداد الأساطير، ولكن حفريات الباحث الأثري الألماني شريمان أزالت عنها هالة الأسطورة وجعلتها حقيقة تاريخية. لذلك عندما نقرأ عن أبطالنا الأسطوريين من قبيل: الإله أطلس، أونتي، ديودوروس، سوفاكس...إلخ، نجد بأن أعمالهم تتضمن الكثير من الوقائع الحقيقية. فتاريخ المغرب وجغرافيته يحتفظان بذكريات من هذه الحقبة الموغلة في القدم، من ذلك نسبة المحيط والسلسلة الجبلية للعملاق أطلس الذي اعتبر بأنه من أكبر الملوك الأسطوريين للمغرب القديم. وفي المقابل نجد البطل الإغريقي هرقل الذي أطبقت شهرته الفضاء المتوسطي بدوره ترك بصمته الواضحة على الطبونيميا المغربية، مثل المغارة الواقعة بطنجة والمعروفة ب"مغارة هرقل" كرمز ومؤشر بسيط، وربط مدينة طنجة بسلالته أو بأونتي. ومهما يكن فإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على التبادل الحضاري أو الانتشار الحضاري بين ضفتي المتوسط منذ هذه العصور الغميسة.

ثم جاء دور الأستاذ حسن الفكيكي الذي حاضر في موضوع:"التصوف الريفي في القرن السادس الهجري: أبو داود مزاحم نموذجا"، مذكرا بأن حصيلة البحوث المنجزة عن الريف في هذا المجال تعد ضئيلة للغاية. وقد حصر موضوعه في منطقة النكور، مركزا على الحركة الدينية والثقافية فيها وظاهرة التصوف بالأخص، حيث عاد إلى القرن السادس الهجري، أما مجال الحدث المتناول فينتمي ، من جهة المكان، إلى قبيلة تمسمان، إذ يتعلق الأمر بشخصية الشيخ أبو داود مزاحم الورتادي الطودي التمسماني وهو أول شخصية صوفية في تاريخ الريف حسب المعلومات التي توصل إليها الباحث.

الجلسة الرابعة:
الريف في الأدب المغربي

تقدم خلالها الأستاذ عبد الله شريق بمداخلة حول "الشعر الأمازيغي في الريف ومقاومة الاستعمار الأسباني"، أقر فيها بأن مثل هذا الموضوع ما يزال مجالا بكرا للدراسة والبحث، لأن التراث الشعري والأدبي عموما لا يزال مهملا ولم يخضع بعد لمشرحة الدراسة العلمية المطلوبة. عاقدا الأمل على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لأجل الاضطلاع بدوره في هذا الميدان. وملاحظا كيف أن هذا الشعر يغلب عليه الطابع الغنائي والاحتفائي ومرتبط بشكل عميق بالإنسان والأرض. وتبقى المقاومة هي التيمة الأقوى حضورا في هذا الشعر. ولتوضيح ذلك تناول الباحث مثال قصيدة"ملحمة دهار أوبران" بعد محاولة تعريبها.

تلاه الأستاذ الناقد نجيب العوفي الذي قدم ورقة عن "محمد شكري من الريف إلى العالم"، مستهلا حديثه بفذلكة تذكيرية ببعض الرموز الأدبية والثقافية التي أنجبها الريف الأمجد، وتجسير الفجوة ما بين الأجيال النابتة والرموز السابقة. لأجل التركيز بشكل أساسي على محمد شكري، نظرا لاعتبارات ذات أهمية قصوى في نظر الباحث، أولاها: تتعلق بمناسبة حلول الذكرى الأولى لرحيله؛ وثانيهما: أنه مبدع ريفي أصيل؛ وثالثها: لأنه مبدع ريفي أصيل نابع من أصلاب الشعب، استطاع أن يخترق مجرة العالم من خلال الترجمات التي أنجزت لعدد لا يستهان به من أعمال شكري. وخامسها: أن محمد شكري مبدع ريفي أصيل ومغضوب عليه من طرف فئات عديدة من المجتمع. منتهيا بكلمة بليغة:"لقد كان محمد شكري في عمقه قديسا نقيا أشف وأصفى من كل التقاة الورعين، لقد كان أولا وقبل كل شيء أديبا ومبدعا تحدر من أقصى بقعة في الريف ليحلق عاليا في أقاصي العالم شحرورا أبيض السريرة والجناح، متميز الشدو والهذيل، فعلى روحه السلام ...وعليكم السلام".

وعادت الكلمة الأخيرة، في هذه الجلسة، للأستاذ الناقد عبد الحميد عقار الذي تدخل في موضوع "صورة الريف في الرواية المغربية"، مشيرا إلى أنه على خلاف الشعر الذي كاد أن يحصر اهتمامه بالريف في صورة البطولة والملحمة النابعة من أنوال وشخصية عبد الكريم الخطابي، فإن السرد القصصي والروائي كان أكثر اهتماما وانشغالا بعيدا عن الصورة النمطية للملحمة والبطولة وما شابههما. فالريف يحضر في الأدب الروائي من حيث هو تجربة ثقافية ومعين للإبداع من حيث هو مجال لتصريف مختلف التوترات سواء كانت بين الآباء والأبناء أو بين الإنسان والقيم المقيدة لحركته، أو بين الإنسان ومجاله المحاصر طبيعيا، أو حين تضيف إليه الإهمالات المتكررة حصارا مضاعفا. لذلك فالصورة المقدمة في هذه النصوص السردية هي صورة ولودة متعددة وليست صورة نمطية ثابتة وواحدة.

أما الجلسة الخامسة التي كان من المقرر بدؤها مساء هذا اليوم (25شتنبر) فقد أدمجت مع هذه الجلسة الصباحية (لذلك لم نتمكن من متابعتها)، وكان مبرمجا تدخل كل من محمد اشتاتو في "الإنسان والمجال في الريف: بين التناغم الشامل والتنافر التام"؛ ومحمد المرجان في "الدراسات الكولونيالية الأسبانية حول منطقة الريف"؛ وفريدة الخمليشي عن"المراة والهجرة والقيم".

أخيرا، يلزمنا التذكير بأن مثل هذه الندوات ينبغي تكثيف الجهود، من قبل كافة الفاعلين الثقافيين، لأجل تكريسها كتقليد دائم ومستمر. وعلى القيمين في هذه الجامعة تفعيل عملهم أكثر بالانفتاح على باحثين أساسيين آخرين فيما يتعلق بالدراسات المرتبطة بالريف وتوسيع مجالات البحث. ونرى من جهتنا أن خلق لجنة محلية تابعة لهذه المؤسسة أمر محمود يمكن أن يشكل قوة اقتراحية غاية في الأهمية بحكم قربها أكثر من الانشغالات المحلية، شريطة أن تضم هذه اللجنة شخصيات مهووسة بالبحث العلمي الحقيقي والنزيه، وليس طفيليات لايهمها سوى البحث عن المصالح الضيقة.

وزير الثقافة ذ.محمد الأشعري يصرح ل«تيفراز»:

المركب الثقافي للحسيمة سيكون جاهزا خلال الدورة المقبلة لجامعة الشريف الإدريسي

اغتنمنا فرصة حضور الأستاذ محمد الأشعري (وزير الثقافة) لأشغال دورة شتنبر 2004 لجامعة الشريف الإدريسي بالحسيمة، لنتوجه إليه بسؤالين هامين، في تقديرنا، يرتبط أولهما بالفراغ الثقافي الرهيب الذي تحيا تحت وطأته منطقة الحسيمة على مستوى الفعل الثقافي، والدور المفترض أن تلعبه وزارته في أفق سد بعض ثغرات هذا الفراغ. فيما تمحور السؤال الثاني حول المؤسسة المتحفية، والأسباب الكامنة وراء عدم إخراجها لحيز الوجود (والتذكير فقد سبق لذات الوزير، حينما كان يجمع بين الثقافة والاتصال، أن أعلن عن دعمه لفكرة إقامة متحف خاص بالحسيمة، بعد أن كان قد تم اقتراحها من طرف مؤسسة الإدريسي المغربية الاسبانية للبحث التاريخي والأثري والمعماري التي يرأسها المؤرخ المعروف الدكتور أحمد الطاهري) علما أن منطقة الريف تختزن خصوصية وفرادة على مستوى تاريخها الحافل بالبطولات والأمجاد، فجاء تصريح السيد الوزير كما يلي:

التصور الذي نتوفر عليه في مجال الثقافة على مستوى منطقة الحسيمة، هو الانطلاق مما هو محلي. ولذلك ينبغي أولا التغلب على المشاكل العديدة على مستوى التجهيزات الثقافية، وبهذا الخصوص فنحن الآن على أهبة الشروع في بناء المركب الثقافي للحسيمة مع بداية شهر ديسمبر، بعد أن تعذر علينا بدء الأشغال خلال هذا الشهر(شتنبر) بسبب عدم وجود مقاول محلي يتكلف بالبناء. ونروم أن يضحي هذا المشروع جاهزا وقائما خلال الدورة المقبلة لجامعة الشريف الإدريسي؛ علما أن هذا المركب سيضم قاعة متعددة الاستعمال وقاعة متعددة الوسائط ومكتبة. ونأمل من إنشاء هذا المركب الثقافي أن يكون حافزا لتنشيط الحركية الثقافية محليا، لاسيما في مجال المسرح وباقي التعبيرات الأدبية الأخرى. إضافة إلى أننا ملزمون بعمل آخر فيما يخص البرنامج الوطني للقراءة العمومية في عدد من الجماعات المنتسبة للإقليم بتوفير عدد من المكتبات، ونحن لازلنا نبذل جهودا في هذا الإطار ومستمرون في هذا العمل.

تبعا لذلك، فإن ما نرجوه هو أن الحيوية الثقافية للمنطقة ينبغي أن تكون نابعة من داخل المنطقة، وليست أمرا ينزل من فوق، بحيث تكون لها جذور يغذيها ما هو محلي. وأؤكد لكم بأن الوزارة هي على أتم الاستعداد لمساندة المشاريع الثقافية النابعة من التربة المحلية، خصوصا في مجال المسرح الذي نأمل كثيرا في أن يعرف انتعاشة وصحوة بتشكيل فرق مسرحية لتستفيد هي الأخرى من الدعم الذي تقدمه وزارتنا سنويا.

فيما يرتبط بفكرة إنشاء متحف بمنطقة الحسيمة، فأكيد أنها فكرة ظلت دائما واردة، وأظن بأن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع التي كانت قد بدأت في وقت سابق يجب أن تستمر لتعطينا فكرة مقنعة. لأن المتحف، في اعتقادنا، ليس مسألة شكلية بل هو وسيلة بيداغوجية لأجل قراءة الماضي، ولكن أيضا بغية الارتباط بالمستقبل. فالمتاحف التقليدية المقدسة لما هو ماضوي لم تعد مجدية، بحيث ينبغي الاتجاه نحو متاحف برؤية جديدة: تربوية وثقافية وعلمية. إن ما نأمله هو التوصل، بمشاركة جميع الأطراف، إلى مؤسسة متحفية ليست رمزية فقط، حيث المحتوى يكون فارغا، بل ينبغي أن يكون لهذا المتحف مضمون ذي صلة بالأبحاث التاريخية، كالمسألة الأركيولوجية على سبيل المثال. ونحن نتوفر على فرق أبحاث مهتمة بمنطقة الريف وبعض البقع الأثرية الدالة على قدم الحياة والحضارة وعراقتها بهذه المنطقة، ونتمنى أن تكون حصيلة أبحاثها منطلقا لتأسيس هذا المتحف بالمواصفات التي نرتئيها وننشدها فيه، ومعلوم أن هذا الأمر لا يتأتى خلال ظرف وجيز (سنة أو سنتين)، لأن بحثا أثريا واحدا يستغرق سنوات وسنوات ويحتاج لدراسات دقيقة وتصنيفات علمية ممحصة. كما أن المتحف ليس مجرد شيء نريح به ضميرنا بأن نضمنه أجزاء من تاريخنا للاطمئنان عليها، إذ ليس المطلوب منا تحنيط التاريخ ووضعه في صندوق زجاجي مغلق، بل المتحف وسيلة للتخاطب مع الآخرين سواء كانوا مواطنين مغاربة أو أجانب. بحيث يحمل شعارات بأهداف تنموية أساسا، وله فاعلية اقتصادية مرتبطة بالتنمية السياحية والثقافية وما إلى ذلك.

بناء على ذلك، فإن فكرة المتحف بإقليم الحسيمة نحن حريصون عليها. ولكن لا نريد - واستسمح على استخدام هذا التعبير - إنشاء متحف تحكمه نظرة إثنوغرافية سطحية، وإنما المطلوب هو توظيفه وفق رؤية أعمق وأشمل، لذلك لا ينبغي تأسيس أشياء ذات غايات نبيلة، من قبيل تأسيس المتاحف، واستعمالها استعمالا رمزيا، فرموزنا يجب أن نحيطها بمكانة تتجاوز الملك المحلي إلى الملك الوطني العام. فما قلته عن كون منطقة الحسيمة تتميز بتاريخ خاص هو أمر صحيح جدا، ولكن هذا لا ينبغي أن ينسينا بأن هذا التاريخ الخاص هو ملك وطني، وبالتالي فمنطقة الحسيمة ليست مكتفية بذاتها، وإنما هي تكبر بفضل الرموز الوطنية الأخرى. وإذن، فهدفنا يكمن في الوصول إلى عمل ثقافي لا تحكمه نظرة انطوائية مغلقة بل رؤية استراتيجية وطنية شمولية.

سعيد الغزواني

حصيلة البحوث حول الهجرة العالمية بالريف

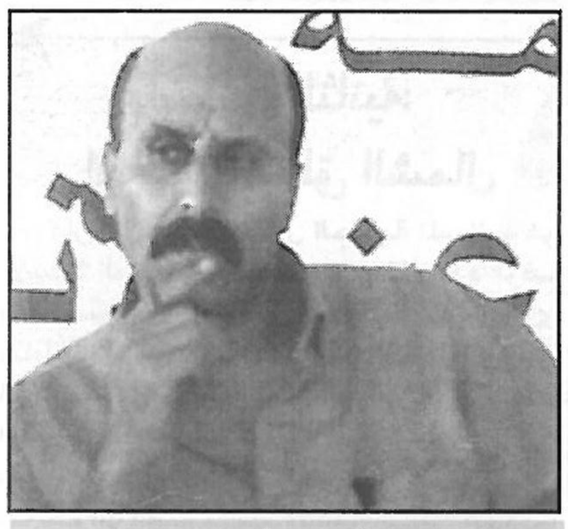

امحمد لزعر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية (ظهر المهراز)

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الهجرة تعتبر معطى ثابتا في تاريخ المجتمع الريفي. ذلك أن البحث عن موارد تكميلية خارج المجال الإقليمي كان ولا يزال من ابرز تجليات ردود فعل السكان على محدودية موارد مناطقهم الأصلية. لهذا لا غرابة إذا كان مجالهم مسرحا لمختلف أنواع الحركات السكانية. داخلية وخارجية أو عالمية. هذا علما بأن مساهمة الريفيين في مسلسل الهجرة جد متباينة من منطقة إلى أخرى.
ولا نتوخى من هذه المداخلة القيام بجرد شامل للبحوث التي همت مختلف أشكال الهجرات التي شهدها المجال الريفي، وإنما سنكتفي برصد حصيلة البحوث التي عالجت ظاهرة العالمية. هذه الهجرة التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين. وفي نظرنا لا يرجع هذا الاهتمام إلى كون المجال المذكور يشكل أحد الأحواض المتوسطية الكبرى المغذية للتيارات الهجروية إلى أوربا فقط، أو إلى تجذر ثقافة الهجرة في المجتمع الريفي، وإنما أيضا إلى تعقد انعكاساتها على المجال والمجتمع.
كما نشير أيضا إلى أننا سوف لن نقوم باستحضار مجموع البحوث التي عالجت الهجرة الدولية في منطقة الريف بمفهومه الواسع - أي المنطقة الممتدة من وادى ملوية شرقا إلى طنجة غربا - وإنما سنركز على البحوث التي همت الهجرة الخارجية بالريف بمفهومه الضيق، أي بإقليمي الحسيمة والناظور.

الريف: قطب قوي للهجرة العالمية

لقد تظافرت مجموعة من الظروف السوسيو اقتصادية وطنيا و دوليا لتحويل منطقة الريف - منذ بداية الستينيات من القرن الماضي - إلى أحد الأقطاب الكبرى المغذية لتيارات الهجرة العالمية.

فقد شهد هذا الجزء من المملكة أكبر عملية تحويل للفائض الديموغرافي خارج الحدود الوطنية في تاريخ القرن العشرين. أكثر من 20 من مجموع سكان الناظور وحوالي15 من سكان الحسيمة. ولعل التنوع الكبير في مجال هجرة الريفيين خير شاهد على هذا الواقع. فقد أصبحت الهجرة تشكل العالمية إحدى الركائز الأساسية المحافظة على التوازنات في الإقليمين المذكورين ومصدر أهم التحولات التي مست المجال والمجتمع في منطقة الريف .لهذا لا غرابة إذا كان العديد من الباحثين انكبوا على دراستها منذ السبعينيات من القرن الماضي.

وعمليا يمكن التمييز بين نوعين من البحوث التي أنجزت حول هذه الظاهرة، منها ما تم في إطار أكاديمي(اطروحات جامعية) ومنها ما أنجز في إطار مشاريع دراسية مغربية أجنبية مولتها دول الإقامة. مع الإشارة إلى أننا سوف نترك جانبا المقالات التي تناولت جانبا أو عدة جوانب لإشكالية الهجرة الدولية في منطقة الريف..

أ - المشاريع الدراسية المغربية

بداية نسجل أن الأوربيين كانوا هم السباقين إلى دراسة ظاهرة الهجرة العالمية بالريف. وتعتبر الدراسة التي أنجزها الهولنديون بتعاون مع جامعيين مغاربة في إطار برنامج REMPLOD، والتي كانت تحمل عنوان هذه المعادلة المتناقضة - الهجرة من أجل البقاء - Partir pour rester (1) من بين الأعمال الأولى. شمل هذا البرنامج عدة جماعات قروية ريفية في كل من الناظور والحسيمة، إضافة إلى بعض الجماعات القروية في منطقة سوس. كما هم البرنامج دولا أخرى مثل تونس وتركيا.

وفي سنتي 1979 و1981 ، ظهرت دراستان للمغربيين اللذين كانا ضمن المتعاونين مع الهولنديين. ركزت الأولى على نتائج الهجرة الخارجية على العالم القروي (2) بينما اهتمت الثانية، التي أنجزت بتعاون مع جامعة كيبك الكندية Qubec ،بدراسة نتائج الهجرة على الوسط الحضري (3).

شكليا، اتخذت الدراسة الأولى طابعا وطنيا، لكن عمليا لم تتجاوز تقديم نتائج البحوث التي أنجزت في المناطق التي تم اختيارها للقيام بالبحث الميداني في إطار برنامج REMPLOD . وفي سنة 1990 أنجز المغربيان عبد الله برادة و عبد اللطيف فضل الله بحثا حول الهجرة والتمدين بالناظور مولته مؤسسة أجنبية.

وخلال عقد التسعينيات ظهرت عدة دراسات تعالج الهجرة العالمية ونتائجها بالناظور في إطار المشروع الألماني المغربي (5) . ودائما في إطار التعاون المغربي الأجنبي أنجز أطلس للهجرة المغاربية في شبه الجزيرة الإيبيرية بتمويل من أسبانيا يتضمن عدة خرائط حول الأحواض المغذية للهجرة الريفية نحو أسبانيا ومناطق استقرار المهاجرين الريفيين.

ب - البحوث الأكاديمية:

تعتبر أطروحة R.Bssard في السبعينيات من القرن الماضي أول دراسة عالجت إشكالية الهجرة الدولية بإقليم الناظور(6) ، ثم تلتها سنة 1984 أطروحة الحمراوي عبد الحميد حول ظاهرة الهجرة وتأثيرها على المجال والمجتمع في الريف(7).

وفي أواخر الثمانينات قمنا بإنجاز أطروحة حول الهجرة العالمية وانعكاساتها على البوادي الريفية من خلال حالة إقليم الحسيمة(8).

وخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي نوقشت خمس أطروحات جامعية تناولت جزئيا أو كليا الهجرة الدولية وانعكاساتها بإقليم الحسيمة. انكبت كلها على دراسة نتائج الهجرة الدولية على الوسط الحضري: اثنتان منهما تركزتا على إمزورن وبني بوعياش (9)، بينما شملت أطروحة محمد حمجيق سنة 1996، بالإضافة إلى المركزين السابقين، مدينتي الحسيمة وتارجيست (10). هذان المركزان اللذان درسهما على التوالي أحمد الدروسي ومحمد الزناتي(11). وبعد مرور سبع سنوات على أطروحته الأولى عاد محمد حمجيق - بعد تعميقه بحوثه حول الموضوع الذي عالجه سابقا - سنة 2003 ليناقش أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية حول الهجرة الدولية بالريف الأوسط (12).

وفي سنة 1994 أنجز الحسن دوحو أطروحة حول الهجرة الدولية العقار بمنطقة الناظور (13) .

وخلال سنة 2003 ناقشت فريدة الخمليشي أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في علم الاجتماع حول الهجرة و العرض ببني ورياغل، كما ناقشنا في بحر هذه السنة أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا حول هجرة الريفيين الحديثة إلى أسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية من خلال حالة إقليم الحسيمة (14).

تعليق

تمكن هذه البحوث من تشخيص دقيق لظاهرة الهجرة الدولية بالريف، ومن ابراز المساهمة المتباينة للوحدات الترابية في تيار الهجرة. هذا التباين الذي يجد تفسيره في تفاوت الاقتصاديات المجالية المحلية وفي اختلاف تجذر ثقافة الهجرة من منطقة إلى أخرى، وفي تفاوت نشاط مسالك وشبكات الهجرة كانعكاس لحيوية التضامنات الأسرية. كما تكشف عن التحولات الكمية والنوعية التي عرفها ولا يزال يعرفها الشتات الريفي في المهجر. إضافة إلى الإحاطة بمختلف العوامل التي أدت إلى الانحراف القوي لتيارات هجرة الريفيين في العقود الأخيرة إلى دول الواجهة الجنوبية للاتحاد الأوربي، وعلى الخصوص إلى أسبانيا.

نسجل أن مختلف هذه الدراسات أظهرت الدور الحيوي الذي تلعبه رساميل الهجرة في الحفاظ على التوازنات بمختلف مناطق الانطلاق، رغم إجماعها على صعوبة معرفة حجمها بدقة نظرا لتعدد طرق التحويل. هذه الرساميل التي ساهمت بشكل فعال في تطوير الشبكة البنكية في الريف، وخصوصا في الناظور التي تحولت إلى ثاني مركز مالي على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار نشير إلى أنه إذا كانت مختلف البحوث الأكاديمية بالناظور والحسيمة اكتفت برصد هدا الواقع بكل موضوعية، وأبرزت الدور المتواضع للمهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية، فإن البحوث الممولة من الخارج، خصوصا تلك التي تمت في إطار التعاون المغربي الألماني، بالغت في الحديث عن الحيوية والتحديث الذين شهدهما النسيج الاقتصادي المحلي بفضل أموال الهجرة. هذا علما بأن هذا التحليل لا يتقاسمه معهم أحد أعضاء مجموعتهم Kagermeir، حيث كتب معلقا على الخلاصات التي يروج لها زملاؤه: « إن نجاح المهاجرين الذي يتحدثون عنه مجرد خرافة. ويحتمل أن يكون الباحثون المذكورون تعمدوا انتقاء الحالات التي حققت بعض النجاح في الفلاحة والتجارة، ولم يعيروا أي اهتمام لغالبية المهاجرين والمهاجرين العائدين الذين لم يستطيعوا مراكمة رساميل كبيرة». وهي الحقيقة التي توقفت عندها مريم سلطان مؤخرا؛ ففي أطروحتها حول « الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بالناظور الكبرى» أثارت انتباهها هيمنة الاستثمارات الاجتماعية على استراتيجية استثمار مهاجري الناظور كما تدل على ذلك هذه الفقرة : «إذا كان الهدف الأساسي من الهجرة هو تحقيق هدف مادي، أي جمع أكبر قدر ممكن من المال قصد استثماره في البلد الأصلي، فإن هذا الهدف يبقى في غالب الأحيان سجين مفاهيم تقليدية تقتصر على بناء المسكن وشراء الأرض دون التفكير في القيام باستثمارات إنتاجية ومقاولات كبرى».

وهذا الواقع نفسه سبق لنا الكشف عنه في أواخر الثمانينيات بالنسبة لمهاجري بوادي إقليم الحسيمة. وأكدته أيضا جل الدراسات التي عالجت علاقة الهجرة الدولية بالتمدين في الإقليم المذكور. فإذا لم يكن هناك أحد يجادل في أهمية الرساميل التي يضخها المهاجرون في الاقتصاديات المحلية وما تولد عن ذلك من تحسن ملموس في مستوى عيش الأسر وفي تطور سلوكاتها الاستهلاكية، فإن معظم هذه الرساميل امتصها البناء والمحافظة على إعادة إنتاج الأسر. ولعل النمو السريع والمفاجئ الذي شهدته بعض المراكز بإقليم الحسيمة، كإمزورن مثلا التي يضرب بها المثل على الصعيد العالمي باعتبارها تجسيدا ملموسا للمدن التي أنتجتها الهجرة الدولية، يشهد على هذه الحقيقة. وكذلك بني بوعياش وميضار والعروي والدريوش...إلخ. فالدينامية الموسمية التي تعرفها معظم المراكز الحضرية بالريف والتوسع العمراني السريع الذي شهدته مختلف المستوطنات البشرية، وعلى الخصوص العواصم الإدارية الإقليمية، لها ارتباط وثيق بأموال الهجرة. فباستثناء الاستثمار في العقار، الذي نتج عنه ارتفاع صاروخي في قيمة الأرض، فإن المشاريع التي أنجزها المهاجرون في المجال الحضري تهم إجمالا قطاع التجارة والخدمات. ويتعلق الأمر بمشاريع صغيرة ذات قدرة محدودة على خلق فرص الشغل وإنتاج الثروات، وأصبح استمرارها رهينا بتدفق أموال الهجرة.

ولا تعكس هذه الوضعية المتناقضة التطور الملموس الذي تعرفه الشبكة البنكية في الريف. فهذا التطور لا يعبر في الواقع عن غنى المنطقة ولا عن ديناميكيتها، بقدر ما ارتبط "بحمى" المنافسة بين الشركات البنكية على جلب وكسب تحويلات أبناء الريف المغتربين. ذلك أن الغاية من انتشارها المكثف في المنطقة هو تحقيق الربح، وليس تنشيط الحياة الاقتصادية المحلية. تدل على ذلك الحصة القليلة من الرساميل الموزعة على شكل قروض محليا. بينما تستفيد من هذه القروض قطاعات اقتصادية وفئات سوسيو اقتصادية خارج الإقليم. وكأن وظيفة المؤسسات البنكية لاتتجاوز جمع الأموال ثم إعادة توزيعها بمناطق أخرى لتجني منها فوائد مرتفعة.

وهكذا، تبقى مساهمة الهجرة في تحديث بوادي منطقة الريف جد متواضعة. فإذا استثنينا الهياكل السكنية، فإن استثمارات المهاجرين في تحسين الأنشطة الفلاحية وتوسيع الرقع الزراعية والرفع من انتاجيتها وعصرنة وسائل الإنتاج كانت وما تزال جد محدودة. فالاستثمارات في هذا المجال تكاد تقتصر على حفر الآبار وتجهيزها بآلات الضخ، فضلا عن تشجيع بعض المهاجرين لعائلاتهم المقيمة بالبادية على غراس أشجار اللوز والزيتون وفاء وحنينا لنموذج اجتماعي وثقافي أكثر من الرغبة في تطوير الإنتاج.

والحصيلة هي أن مساهمة مهاجري الريف في خلق الثروات، وفي تحديث الهياكل الإنتاجية المحلية محدودة ومتواضعة على العموم. فدور المهاجرين في الرفع من القدرة الاستيعابية للمجال يظل ضعيفا جدا. وأمام غياب بنيات استقبال لرساميل المهاجرين، وضعف مبادرة الدولة والمؤسسات المالية المحلية لتوجيهها إلى استثمارات منتجة، يتم تحويل جزء كبير منها إلى مناطق أكثر ديناميكية، الشيء الذي يفسر النزيف المالي الذي تشهده منطقة الريف في السنوات الأخيرة. وبذلك ينضاف إلى النزيف البشري الذي تتعرض له المنطقة منذ عدة سنوات خلت وما تزال إلى يومنا هذا. فعلى الرغم من أهمية التحويلات التي يضخها سنويا المهاجرون في مناطقهم الأصلية، فإن اقتصاد بوادي وحواضر الريف لم يعرف تحولا مهما من شأنه تثبيت السكان بمسقط رأسهم. إن المشاكل الحقيقية المولدة للهجرة في الريف ماتزال قائمة ولم تعرف طريقها إلى الحل كما توهم المخططون. فما تزال الرغبة في الهجرة من بين الانشغالات المجتمعية الكبرى، وما تزال الحياة البشرية أكثر ارتباطا من أي وقت مضى بالموارد الخارجية. ويدل على ذلك البعد الاستثنائي للهجرة السرية نحو الجارة الإيبيرية والانتشار الواسع للأنشطة الاقتصادية غير القانونية.

وعلى ذكر الهجرة الحديثة إلى أسبانيا لاحظنا أن المنطق الاستثماري لدى هذه الفئة من المهاجرين لا يختلف عن منطق إخوانهم المقيمين في دول أوربا الغربية: «**المنزل أولا**». هذا علما بأن المهاجرين بأسبانيا مازالوا يعيشون المرحلة الأولى أو "السن الأول" للهجرة، حسب تعبير عبد المالك صياد : مرحلة تسديد الديون والبحث عن التوفيق بين تلبية حاجيات أفراد الأسرة القاطنة بالبلد والإستراتيجية الشخصية.

تحدث هذه التطورات في وقت ما يزال فيه مدبرو الشأن الوطني ينظرون إلى الهجرة كحل مؤقت لمعضلة التشغيل، إلا أنه «مؤقت» دائم كما يبدو. فإلى يومنا هذا لم نفكر في الهجرة كوسيلة يمكن الاعتماد عليها في تحديث الجهاز الإنتاجي الوطني والإقليمي، أو على الأقل المحلي، بالمناطق المنخرطة بشكل مكثف في نظام الهجرة العالمية. ألم يحن الوقت لإعادة النظر في المنطق الذي حكم سياسة الهجرة المغربية إلى يومنا هذا، والتفكير في الدور الذي يمكن أن يلعبه المهاجرون كوسطاء بين مناطقهم/بلدانهم ودول الإقامة لإرساء سياسة تعاون حقيقية تمكن من تقليص رغبة السكان في الهجرة؟

لقد أصبح هذا الواقع يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، خصوصا عندما نلاحظ التراجيديات الإنسانية التي تحصل أثناء محاولات المهاجرين السريين بلوغ الشواطيء الأسبانية. إذ تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى نقطة سوداء في العلاقات المغربية الأسبانية.

إن الرفع من جاذبية منطقة الريف والتخفيف من النزيف المالي والبشري اللذين تعرفهما رهين بمدى تدخل الدولة وبتعزيز الإصلاحات المؤسساتية، وبتطوير علاقة الشراكة مع دول الإقامة. إضافة إلى ضرورة قيام الدولة بمجهود إضافي لتدارك الخصاص الكبير الذي تعاني منه في المجال الاجتماعي والاقتصادي. فتدخل الدولة في المنطقة يبدو ضروريا وحيويا للرفع من قدرتها الإستيعابية والإستقطابية، وللحد من النزيف المالي ومن العناصر الأكثر ديناميكية. وهذا ما دعا إليه المشاركون في الورشة المحلية المنظمة في إطار الحوار الوطني حول إعداد التراب بالحسيمة سنة 2000 : «إن الدولة ينبغي أن تكون منشطا أساسيا للحركة الإقتصادية في المناطق والجهات الفقيرة ». وهي الدعوة التي سبق للخبراء الهولنديين أن نادوا بها قبل 25 سنة من هذا التاريخ أثناء التحضير لمشروع REMPLOD كما تدل على ذلك هذه الفقرة: «إن المنطقة تعاني من مشاكل بنيوية، وإن تدخل المهاجرين في تمويل التنمية لا يعفي الدولة من تحمل مسؤوليتها في إنجاز المشاريع الأساسية التي تمكن من استقطاب الرأسمال الوطني والدولي». فأي تعثر في مسلسل الإصلاحات أو بطء في إنجاز المشاريع المبرمجة يفوتان على المنطقة فرصة الإستفادة من عناصرها الدينامية ومن رساميل المهاجرين التي ما أحوج المنطقة إليها. ونتمنى أن يشكل الخطاب الملكي المؤرخ ب25 مارس الماضي بالحسيمة - الذي دعا فيه إلى تحويل المنطقة إلى قطب للتنمية - قطيعة مع الماضي، وحافزا على تعبئة كل الفاعلين - بما فيهم المهاجرون - للإنخراط في مسلسل التحديث الإقتصادي والإجتماعي بالريف.

الهوامش:

1- Heinemeyer(W. V) et autres 1977- Partir pour rester : incidences de l'émigration ouvrière sur la campagne marocaine. S.G.I/ REMPLOD. La Hay.

2- A.Berrada, B.Hamdouch 1979- Migration de développement, migration de sous-développement ? INSEA/ I.G ;s Amsterdam.

3-A.Berrada et autres 1981- Migrations internationale au Maroc. INSEA/U.Q.U.S.M.

4- A. Berrada et A.Fadloulah 1990 – L'émigration internationale et l'urbanisation de l'espace à Nador.

5- M. Berriane, H.Hopfinger, A. Kagermier et H.Popp 1996: Rémigration Nador I, Analyse régionale de la province de Nador(Maroc).

- A. Kagermeir 1995- Rémigration Nador II, le secteur tertiaireen milieu rural de la province de Nador (Maroc) et les effets de l'émigration de travail.

- A.Benchrifa ; H. Popp1999 : Rémigration Nador III, le développement agricole dans la province de Nador (Maroc) et les effets de l'émigration de travail.

-M. Berriane, H. Hopfinger1999 : Rémigration NadorIV, le développement urbain dans le grand Nador(Maroc) et les effets de l'émigration de travail.

6-R. Bossard 1978 – Mouvements migratoires dans le Rif oriental, le travail en Europ aspect contomporain majeur des migrations dans la province de Nador. Thèse de3eme cycle, geographie, Montpellier.

7- A. El Hamraoui 1984 – Le phénomène migratoire et son impact sur la société et l'espace dans le Rif, Toulouze II.

8- M. Lazaar 1989 – La migration international de travail et ses effets sur les campagnes rifaines(Province d'Al-Hoceima, Maroc), Poitiers.

9- L,El Mossati 1993- La dynamique urbaine actuelle dans le Rif Central. Mémoire pourl'obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme. Rabat.

- S. El Sabri 1995- Approche du phénomène de la croissance urbaine dans le Rif Central (Province dAl-Hoceima, Nord du Maroc) : Cas du doublet Imzourène-Bni ouayyache. Thèse de doctorat, geographie, Amesterdam.

-10- محمد حمجيق، 1996 – الهجرة الدولية والتنمية الحضرية بالريف الأوسط. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، فاس.

11- A. Droussi 1995- Dynamique et développement d'un centre urbain de la ville d'Al-Hoceima,Thèse de 3emecycle, I.N.A.U, Rabat.

- M. Znati 1993- Genèse et développement d'un centre urbain du Rif Central, cas de la ville de Targiste. Diplôme d'Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme, Rabat.

-12- محمد حمجيق، 2003 – الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط. رسالة لنيل الدكتوراه الوطنية في الجغرافيا، فاس.

13- E. Douhou 1994 – Migration et Foncier dans la région de Nador. Thèse de doctorat Nouveau régime .

– هجرة الريفيين الحديثة إلى إسبانيا2004 امحمد لزعر، 14– وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة إقليم الحسيمة. رسالة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، فاس.

هذا المقال

نقدم هنا للقارئ الجزء الثاني من ترجمة الأستاذ عبد المجيد العزوزي لمقال الأنتربولوجي دايفيد هارت حول الظهير البربري ، والتي يبدو أنها قد خلفت وقعا طيبا لدى المتتبعين والمهتمين، مما يدفعنا للتفاؤل بالانطلاق الفعلي إلى نشر الترجمة العربية الكاملة لأعمال الراحل هارت التي ظلت مشروعا وحلما قيد الانتظار

الظهير البربري لسنة 1930

ما بين الأمس واليوم 1930-1969

دايفيد مونتغومري هارت - ترجمة: عبد المجيد العزوري

ردود الفعل تجاه الظهير

لقد كان الفصل السادس من الظهير، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، هو الذي أشعل الشرارة الأولى للاحتجاجات، وذلك من خلال تنصيصه على أن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القوانين التشريعية الخاصة بها هي التي لها صلاحية زجر الجنايات التي ترتكب في المناطق الأمازيغية كيفما كانت صفة المجرم. فبالإضافة إلى أن هذا الأمر كان يعني البتر النهائي للجانب الجنائي في القانون العرفي الأمازيغي، فقد تم تأويله من طرف الوطنيين على أنه يضرب الإسلام في العمق ، وهذا يتعارض مع ما جاء في معاهدة فاس التي تم بموجبها إقرار الحماية سنة 1912. إذ بإجرائها هذا تكون فرنسا قد استثنت بالفعل كل القبائل الأمازيغية من التعامل بالشريعة الإسلامية في مجال العدالة والقضاء وأضعفت بالتالي نفوذ السلطان.وبما أن النخبة القاطنة بالمدن، وبالخصوص منهم المثقفون الشباب بفاس، كانوا على وعي بالأهداف الكامنة وراء إنشاء المدارس الفرنسية الأمازيغية، فليس من الصعب إدراك السبب الذي جعلهم يعتبرون هذا الفصل محاولة من طرف الفرنسيين لإحكام وتوسيع سيطرتهم على المغرب.

بل الأكثر من هذا، وهو ما أثار دهشة الفرنسيين، أن الظهير البربري اعتبر ليس فقط كهجوم على الإسلام بل كمؤامرة تمهد الطريق لتنصير المغرب. وكانت هاتان النقطتان هما الوحيدتان اللتان أثرتا فعلا في المسلمين في الشرق الأوسط وأججتا شعورهم من خلال الحملة العنيفة التي نظمت لاحقا في الصحافة العربية.

بما أن الفترة ما بين 1925 و 1930 كانت مرحلة اختبار للحركات الوطنية والمناهضة للاستعمار في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، واعتبارا لمحاولات الحركة السلفية لإيجاد حلول المشاكل التي كان يتخبط فيها العالم آنذاك من خلال استعمال أساليب حديثة بهدف إصلاح الأسس والقواعد التي ينبني عليها الإسلام، فإن نخبة المثقفين المغاربة كانت على استعداد للاستجابة لأي محفز، وقد كان الظهير البربري بالتحديد هو المحفز الذي كانت هذه النخبة في حاجة إليه. كما كانت هناك حاجة أيضا إلى فكرة تستنهض الهمم بهدف توحيد الشباب بالمدن الذين كانوا تواقين إلى الحركة والعمل، وقد توفرت هذه الفكرة بفضل ما ادعته النخبة المغربية من "هجوم" للفرنسيين على الإسلام.

لقد كانت سلطات الحماية كما أشرنا إلى ذلك سابقا مندهشة حقا من رد الفعل هذا ومن فكرة الهجوم على الإسلام لأنها لم تكن لديها نية التدخل في الشؤون الدينية المغربية أو أن تورط نفسها في مثل هذه القضايا. لكن، وكما لاحظ لافوينت Lafuente، فإن بعض الأحداث المحددة كان لابد أن تثير مشاعر وسخط المغاربة الذين كانوا ينتظرون فقط الخطأ النفسي الملائم، وهو ما وفره الظهير بامتياز (11). يجب التذكير أيضا بأن سنة 1930 كانت سنة المهرجانات الكبرى المرتبطة بالاحتفال بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر. وعندما تظاهر العديد من الشبان الفرنسيين في شوارع الجزائر العاصمة بزي الصليبيين فإن المسلمين في جميع أنحاء شمال أفريقيا اعتبروا هذا الحدث كانتصار رمزي للصليب على الهلال. لذا فإن تخوف سكان شمال أفريقيا سواء كانوا تونسيين أو جزائريين أو مغاربة من أنشطة ممثلي الكنيسة الكاثوليكية كان كبيرا، وبالخصوص منهم سكان مدينة فاس، العاصمة الدينية للمغرب، الذين أحسوا أن الهجوم قد استهدف دينهم وإيمانهم.

من المنطقي إذن أن تنطلق الاحتجاجات ضد الظهير من مدينة فاس، خصوصا وأن أحد أبنائها وهو محمد عبد الجليل كان قد اعتنق الدين المسيحي وسيصبح قسيسا بعد ذلك. فقد شعر الفاسيون أن ارتداده عن الدين الإسلامي واعتناقه للمسيحية هو إذلال ومصدر خزي لهم. أضف إلى ذلك ما كان يصدر بالمجلة الشهرية Le Maroc Catholique الممولة من طرف رئيس الأساقفة بالرباط وهو ما كان يثير سخط القراء المغاربة الذين كانوا يترجمون مقتطفات منها إلى اللغة العربية ويرسلونها لتنشر بالصحافة الصادرة بالشرق الأوسط خلال الحملة المنظمة للاحتجاج على الظهير بهدف التدليل على أن الهدف منه، أي الظهير، هو "إبعاد الأمازيغيين عن دينهم الإسلامي وتحويلهم إلى نصارى" وأن هذا الأمر حسب وجهة نظر الذين صاغوا فصوله ليس هدفا خياليا بل على العكس من ذلك مشروعا قابلا للتحقيق بكل تأكيد.

لم تكن تحظى مثل هذه الملاحظات ولا المجلة نفسها بتزكية رسمية من طرف الإقامة العامة الفرنسية، لكن مسألة إمكانية صدورها في الصحافة دون تعرضها للرقابة والمنع، لم تعمل إلا على تزكية فكرة انطلاق "حرب صليبية" دشنتها السلطات الفرنسية في المغرب. هذا بالتحديد ما كان يثار باستمرار في الصحافة من طرف الوطنيين من خلال حملتهم المنظمة ضد الظهير، رغم أن رد فعل المغاربة لم يكن في الواقع لا مباشرا ولا تلقائيا كليا. فقد عرف الوطنيون إذن كيف يستغلون الخطأ النفسي والسياسي للفرنسيين عبر إصدارهم للظهير وذلك للتعبير عن مطالبهم تحت غطاء الدفاع عن الإسلام. ومن المؤكد أيضا انه رغم اللغة الخطابية الرنانة المستعملة فإن مصير "إخوانهم" الأمازيغيين لم يكن يحظى بمكانة حقيقية ضمن اهتماماتهم ، إذا أخذنا بعين الاعتبار مواقفهم وآراءهم التي كانوا يتشبثون بها دائما ومنذ زمن طويل تجاه هؤلاء الأميين الخشنين والقبليين الأفظاظ. غير أن فرنسا ومن خلال استغلالها لبعض الاختلافات بين الأمازيغ والعرب التي يفرزها الواقع سواء كانت اجتماعية _ ثقافية أو اجتماعية _ لغوية وذلك من أجل أهداف سيكولوجية وسياسية فإنها قد أعطت بذلك فرصة غير منتظرة للشباب المغاربة لإسماع صوتهم في جميع أنحاء العالم العربي.

انطلاق الحملة الاحتجاجية ضد الظهير

لم تنطلق أولى أكبر المظاهرات الاحتجاجية ضد الظهير مع ذلك إلا في العشرين من شهر يونيو أي بعد أكثر من شهر من نشره كما أشار إلى ذلك كل من لافـوينت Lafuente، وبراون Brown(13).وقـد كـانت هذه المظاهرات موجهة من طرف وطني من سلا هو عبد اللطيف الصبيحي كان يعمل مترجما في الإدارة التابعة للإقامة العامة لكنه قدم استقالته بمجرد اطلاعه في المكتب الذي كان يعمل به على نسخة من الظهير. وقد اتجه أولا إلى ثانوية مولاي يوسف بالرباط ثم إلى القرويين بفاس لإخبار التلاميذ والطلبة الشباب بمحتواه وإبلاغهم أن فرنسا كانت تحاول تقسيم المغرب إلى منطقتين على أساس عرقي. اما من اقترح قراءة اللطيف في المساجد فكان سلاويا آخر يسمى عبد الكريم حجي. وقد كانت قراءة اللطيف لالتماس النجـدة من الله لا تتم عـادة إلا في حـالات الكوارث الكبـرى والنكبـات كالفيضانات أو الجفاف أو هجوم الجراد. هكذا ردد دعاء اللطيف يوم 20 يونيـو وبعـده في أغلب المسـاجـد في المغـرب، في الرباط وسـلا وفـاس بالخصوص. وهذا لأن المسجد كان المكان الوحيد الذي يمكن فيه للمغاربة تنظيم احتجاجهم . أما في جامع القرويين بفاس فقد كانت قراءة اللطيف تتكرر يوميا.

لكن في 11 غشت من نفس السنة حدث ما لم يستطع الوطنيون فهمه، فقد تزامن هذا اليوم مع الاحتفال بعيد المولد النبوي، وتمت تلاوة الكتاب الشريف الذي وجهه الملك إلى الباشوات في أكبر مساجد المملكة وذلك أثناء صلاة الجمعة.

كان من الواضح أن الرسالة كتبت بإيعاز من الإقامة العامة وكانت تطالب بتوقف الاحتجاجات وقراءة اللطيف وتوضح في نفس الوقت الدوافع التي حذت بالملك لإصدار هذا الظهير وأنه لم يكن كما كان يعتقد الجميع خطأ، موجها لتمسيح الأمازيغيين . كان التنازل الوحيد الذي قام به السلطان لفائدة المحتجين هو قبوله للطلب الذي ستتقدم أية قبيلة ترغب في الخضوع للأحكام الشرعية في منطقتها. وقد توجهت لاحقا أواخر نفس الشهر لجنة تمثيلية مكونة من عشرة أشخاص لمقابلة السلطان وتقديم مطالب منها توقف أنشطة المبشرين المسيحيين وعودة الفقهاء لتدريس القرآن في المناطق الأمازيغية . لكن هذا الوفد المفوض الذي كانت الإقامة العامة الفرنسية تراقب وتضبط تحركاته _ رغم أن المقيم العام نفسه كان قد أنب رئيس الأساقفة بالرباط _ عاد خاوي الوفاض من هذه المقابلة فانطلقت الاحتجاجات من جديد واستأنفت الحملة الصحافية التي أصبحت أكثر حدة خارج المغرب مما هي عليه داخله.

كانت هذه الحملة الصحافية منظمة من طرف نفس الوطنيين الشباب الذين كانوا السباقين إلى الاحتجاج على الظهير نفسه، ومنهم احمد بلا فريج ومكي الناصري ومحمد علال الفاسي وعبد القادر بن جلون ومحمد حسن الوزاني بالإضافة إلى الصحافي الفرنسي دانييل كيران Daniel Guerin .كانوا جميعهم متواجدين بباريس، وقد قاموا بتوجيه من قومي عربي متشدد بالشرق الأدنى كان يكبرهم سنا وهو شكيب أرسلان ، بإرسال العديد من المقالات إلى الصحافة العربية بالقاهرة توجت بعمل مثير للجدل نشر في باريس سنة 1931 تحت عنوان Tempête sur le Maroc وقد حرر هذا العمل من طرف جميع هؤلاء لكنه وقع باسم مستعار هو " الأمازيغي المسلم " " Barbari. Muslim وما يبدو مدعاة للسخرية هنا هو أن هؤلاء جميعهم كانوا فعلا مسلمين لكن لم يكونوا بالطبع أمازيغيين . كان ما تقوم به فرنسا مستهدفا بشكل أساسي من طرف انتقادات الوطنيين، لذا أصبح الظهير أكثر من أي وقت مضى موضع استنكار واحتجاج. ودون اعتبارنا لأي حد كانت قضيتهم هذه مبررة ومبنية على أسس وحجج معقولة فإن تضخيم الوضعية قد نتج عنه كما أشار إلى ذلك لافوينت Lafuente مبالغة مقصودة ومتحيزة في طريقة نقل الواقع وهو أمر بين أن الأمانة العلمية أو النزاهة الفكرية هي بالكاد الفضيلة التي كان يتميز بها هؤلاء (14).

لكن وكما أشرنا إلى ذلك أعلاه، لم تكن الاحتجاجات الأكثر تحيزا وحدة ضد الظهير هي التي انطلقت من المغرب بل التي ظهرت في الشرق الأدنى وذلك بدءا من أكتوبر 1930. وقد تزعمها ووجهها شكيب أرسلان الذي سبق أن طرده الفرنسيون من طنجة رغم أنه كان على اتصال دائم بالعديد من الوطنيين في تطوان بمنطقة الحماية الاسبانية التي كانت تعرف تساهلا أكبر مع هذه الأنشطة مقارنة مع مثيلتها الفرنسية. ونذكر من هؤلاء عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنونة. وقد عرفت هذه المنطقة أيضا احتجاجات ضد الظهير رغم أنه لم ينشر بها وذلك نظرا لأن الريف وكما أشرنا إلى ذلك في أحد أعمالنا، ورغم أنه كان ممكنا بالطبع إدراجه ضمن المنطقة التي يستعمل بها العرف الأمازيغي وذلك قبل سنة 1921، إلا أن محمد بن عبد الكريم الخطابي القاضي المصلح وزعيم الحرب الريفية ما بين 1921-1926 ضد كل من الإسبان والفرنسيين كان قد استبدل بالفعل حوالي 1922-1923القوانين العرفية بالشريعة في أهم المجالات، خصوصا منها الجانب الجنائي ، وذلك كإجراء وقائي مصاحب لإصلاحاته يضمن الأمن في زمن الحرب. لذا فإنه حتى وإن كانت لدى الإدارة الإسبانية رغبة في تبني ما جاء به الظهير واستعماله في المناطق الناطقة بالأمازيغية فلم يكن يتسنى لها ذلك لسبب بسيط هو انه في سنة 1930 لم يكن للقوانين العرفية وجود فعلي في هذه المناطق (15).

لا داعي للتطرق بتفصيل هنا للحملة المضادة للظهير المنظمة في الشرق الأدنى بل يكفي أن نقول أنها نموذج مضخم لكل الاحتجاجات التي انطلقت في الأصل من داخل المغرب والتي اعتبرت السياسة الفرنسية كحرب صليبية يقودها الآلاف من المبشرين " عاقدين العزم على محاربة الإسلام بكل الوسائل". وقد وضعت تحت تصرفهم "موارد ضخمة " كما كان بإمكانهم أيضا الحصول على تمويل من الأحباس وأملاك الوقف المخصصة أصلا للمؤسسات الدينية الإسلامية في حين أن عملية "التمسيح بالحديد والنار" مستمرة ومصممة على القضاء على الإسلام وقد أعادتنا مرة أخرى إلى عهد محاكم التفتيش (16).

وقد نجحت هذه الحملة التي تم الاحتفال بها في المغرب خلال إحياء ذكرى صدور الظهير في 16 ماي من السنتين المواليتين أي 1931 و 1932 في تحقيق هدف واحد على الأقل ألا وهو تحويل كل الدول المسلمة ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب. وقد أرغمت أيضا سلطات الحماية على مراجعة بعض مظاهر سياستها البربرية مادام لم يكن باستطاعتنا دائما إخفاء تضايقها مع استمرار عجزها عن إيقاف هذه الحملة

لقد عرف الوطنيون إذن كيف يستغلون الخطأ النفسي والسياسي للفرنسيين عبر إصدارهم للظهير وذلك للتعبير عن مطالبهم تحت غطاء الدفاع عن الإسلام. ومن المؤكد أيضا انه رغم اللغة الخطابية الرنانة المستعملة فإن مصير "إخوانهم" الأمازيغيين لم يكن يحظى بمكانة حقيقية ضمن اهتماماتهم ، إذا أخذنا بعين الاعتبار مواقفهم وآراءهم التي كانوا يتشبثون بها دائما ومنذ زمن طويل تجاه هؤلاء الأميين الخشنين والقبليين الأفظاظ.

هكذا تقرر في أوائل سنة 1933 ملاءمة العدالة الأمازيغية لإطار عام أشمل وهذا ضمن عملية إعادة تنظيم كلية للعدالة بالنسبة للأهالي. لذا تمت إقامة المقيم العام لوسيان سانت Lucien Saint وتعيين هنري بونسو Henri Ponsot مكانه. إذ أن وجهة نظر السلطات الفرنسية قد عرفت بعض التغيير وتم الإقرار بأن الانشغال والقلق الذي سجل في العالم الإسلامي لم يؤسس على فراغ رغم "الافتراءات المبالغ فيها" من طرف الصحافة العربية. علاوة على هذا فإن اعتبار الظهير كوسيلة لتقسيم المغرب إلى كتلة أمازيغية وأخرى عربية كان فكرة توحي إلى يوطوبيا عززتها " اللغة غير الرزينة" المستعملة في بعض المنشورات غير الرسمية للكنيسة الكاثوليكية. هكذا فإن كان السماح للمخزن بإقرار الشريعة في المناطق التي كانت تطبق فيها العدالة حسب القانون العرفي لازال أمرا مستبعدا إلا أن ذلك لم يكن ليمنع من مراجعة الموقف من إعادة صياغة الفصل السادس من الظهير والذي سيصبح موضوع ظهير جديد صدر في 8 أبريل من سنة 1934 (17).

عمل الظهير الجديد على توحيد نظام العدالة الذي يتم تحت إشراف الباشوات والقواد وأعطى للمحكمة العليا الشريفة كامل الصلاحية للنظر في الجرائم التي ترتكب في المناطق التي كان يطبق فيها القانون العرفي. وبهذا يكون الظهير الجديد قد ألغى مقتضيات الفصل السادس من ظهير 1930 عبر توسيع اختصاصات المحكمة العليا الشريفة المطبقة حسب ظهير 4 غشت 1918 في جميع مناطق الحكم العرفي في المغرب (18).

يتبع

الهوامش:

11- G. Lafuente, "Dahir bèrbère (16 Mai 1930); encyclopédie berbère XIV (Aix-en-Provence: Edisud,1994) p.2183.
12- Ibid ; p. 2183
13- K. Brown , op.cit.
14- G.Lafuente ,op.cit, pp 2187 – 8
15- David .M. Hart, The aith waryagher of the MoroccanRif : An Enthnography and History. Viking fund Publications in anthropology, N 55, tucsm; University of Arizone press , 1976, pp.375 – 394.
16- G. Lafuente, op cit; p.2189 ; also Maria Rosa de Madariaga, "le Dahir Berbère de 1930 et la Société des Nations " Cahiers de la Méditérranée , 19 , (Nice : Université de Nice , 1979) pp.59-128.
17- Ibid ; pp . 2189 – 90.
18- Ibid ; p.2191.

في رحيل الفيلسوف جاك دريدا

في اليوم التاسع من شهر أكتوبر الجاري سيكف قلب الفيلسوف جاك دريد عن النبض، ستلحف سحابة الغياب جسده المتعب، ثم.. يتوقف عقله المشاغب عن عاداته الوجودية والتفكيكية.. ومنذ تلك اللحظة المسائية سيتحول دريدا إلى أثر باق بقاء جذوة السؤال وجدوى اللارضى على ما دون المستحيل في الإنسان.. ولأن الأثر الدريدائي ليس كأي أثر، لدرجة أن"فلسفة الأثر" هي من بين التسميات التي يمكن أن تتسمى بها فلسفته، ولأن جاك دريدا قد استطاع أن يفرض نجوميته الفكرية في زمن أفول نجم المفكرين وتألق نجوم الملاعب والكباريهات والشاشات.. وكعربون جد متواضع عن تقدير بالغ لجاك دريدا الإنسان والمفكر المفكك للأنساق والمفاهيم المحددة لشرط وجودنا القائم والقاتم.. سنحاول، في هذه الورقة، اقتفاء الأثر الدريدائي، بهدف إبراز أهم لحظاته وسماته الدالة على تجربة فكرية أصيلة ومنقطعة النظير في ذات الوقت..

■ جمال المحدالي

شذرات من السيرة الذاتية

رأى جاك دريدا النور في هامش المركز الاستعماري الفرنسي، حيث ولد في يوم 15-09-1930 بالبيار قرب مدينة الجزائر، من عائلة يهودية. وبسبب أصله الديني، تعرض دريدا لعنف مادي ورمزي، لعل أسوأه هو طرده من المدرسة بموجب قرار 3 تشرين الأول 1940، القاضي بمنع اليهود من حق التعليم في الجزائر. وهو ما دفعه لاستئناف دراسته بمدرسة يهودية خاصة. وسيمضي دريدا العقدين الأولين من حياته بالجزائر، حلم خلالهما بأن يصير بطلا في كرة القدم، ثم فكر في أن يكون مدرسا للآداب، رسب في امتحانات الباكالوريا، وقرأ لروسو، أندري جيد، نيتشه، فليري ،ألبير كامو، كير كراد وهايدغر... بعد ذلك انتقل لمتابعة دراسته بفرنسا بجدية لافتة للنظر.

وإذا كان عقد الخمسينيات بالنسبة لجاك دريدا هو عقد انتقاله من ضفة إلى أخرى وتعميق التحصيل الدراسي الذي أفضى به إلى الضفة الأمريكية؛ فإن عقد الستينيات هي المرحلة التي رسّخ فيها حضوره الأكاديمي، الذي دشّنه بالتدريس في جامعة السوربون، وبالمحاضرة في المعهد الفلسفي حول فوكو وبحضوره، ثم التدريس بالمدرسة العليا للأساتذة إلى حدود 1984. وتظل سنة 1967 من السنوات البارزة في الحياة الفكرية لجاك دريدا حيث أصدر فيها كتبه الثلاث الأولى : الكتابة و الاختلاف، الصوت والظاهرة وفي الغراماتولوجيا. وسيختم دريدا عقد الستينات بذيوع صيته في الولايات المتحدة الأمريكية، وبانفتاح جامعة برلين وغيرها من جامعة العالم عليه، في مقابل انغلاق أبواب الجامعات الفرنسية في وجهه. أما عقد السبعينيات، فسوف ينكب فيه دريدا، إلى جانب اهتماماته الأكاديمية، على الدفاع عن الفلسفة وعن تدريسها، فأسس «مجموعة البحث في تدريس الفلسفة». وسيواصل نزوعه للدفاع عن الفلسفة وحرية التعبير ووقوفه بجانب القضايا العادلة على الصعيد العالمي إبان الثمانينات : (ساهم في تأسيس المعهد الدولي للفلسفة، وكان أول مدير منتخب له، وفي تأسيس المؤسسة الثقافية ضد الأبارتهايد ولجنة الكتاب من أجل نيلسون مانديلا). وسيواصل دريدا في هذا العقد فتوحاته المعرفية وانفتاحه على مختلف الممارسات التعبيرية والإبداعية، ليصبح مدير الأبحاث في معهد الدراسات العليا في العلوم الإنسانية، ويشرع بعد ذلك في التدريس في جامعة كاليفورنيا و نيو يورك بعدما سبق له التدريس كأستاذ زائر بجامعة يال Yale منذ 1975.

أما خلال عقد التسعينات والسنوات الأربع من العقد الذي ودعه باكرا فقد تميز دريدا بالإشتغال بشكل أكبر على قضايا الفلسفة السياسية والأخلاقية، مخضعا بذلك قضايا عصرنا الكبرى وقيمه لمختبر التفكيكية، وهو ما تفصح عنه عناوين بعض إصداراته خلال هذه المرحلة، ومنها: أشباح ماركس، سياسات الصداقة، قوة القانون، الإيمان والمعرفة، في الضيافة، الحق في الفلسفة، من الزاوية الكوسموسياسية، مفهوم 11 شتنبر... علاوة على ذلك استأنف تألقه الفكري والأكاديمي، مما دفع جامعات دول متعددة لاستضافته: روسيا، الصين، جنوب أفريقيا، المغرب، مصر، الجزائر، إسرائيل، فلسطين، البرتغال... وسيمنح المزيد من شواهد الدكتوراه الفخرية التي بلغ مجموعها إحدى وعشرين. كما سيتقلد منصب نائب رئيس البرلمان الدولي للكتاب، وعضو المجلس العلمي لكل من المعهد الدولي للفلسفة وشعبة الفلسفة في المدرسة العليا(1).

في البدء كان الإختلاف

لعل ما يميز المشروع الفكري للفيلسوف دريدا هو تموقعه الإختياري على هامش تقليد العقل الغربي ونتاجه الفلسفي-الميتافيزيقي، وهو ما مكنه من أن يولّد قراءته الخاصة والمتميزة لتاريخ ذلك التقليد، وأن يفرض تجربته الفكرية والكتابية المنفلتة من كل تحديد أو تصنيف. فهو منذ البداية قرر أن يظل مترحلاً بين تخوم الهويات والمذاهب والتصورات والجغرافيات. و لم يصدر منه ذلك عن نفور انفعالي، وإنما عن قراءة عاشقة لنتاج العقل الغربي ولغيره من النتاجات الفكرية والأدبية والفنية. فدريدا كان قارئا من الطراز الأول، ومن ثم فإن كتاباته هي قراءاته، وعلى خلاف بعض الفلاسفة الذين يعمدون إلى عدم الإشارة إلى أسماء المفكرين والكتب التي يناقشونها، فإن دريدا كان يُلح على استضافة النصوص التي يحاورها، وقد أبدع في هذا الإطار كتابة جريئة وفريدة، هي شبيهة إلى حد ما بما يسمى في المعلوميات بالنص التشعبي، حيث تتحول النصوص إلى شبكة رقمية كل نص فيها يحيل إلى غيره من النصوص. وعن فهمه الخاص للعلاقة الخلاقة بين القراءة والكتابة يقول دريدا : « إذا ما كانت الكتابة "هي" القراءة، فإن تلك الوحدة لا تشير إلى غموض غير متميز ولا إلى هوية مطمئنة إلى ذاتها، فتلك ال" هي" التي تقرن بين الكتابة والقراءة تعمل على فتق ذاك التطابق» (2)، وعملية الفتق تلك هي ذاتها العملية التفكيكية التي أخذ دريدا على عاتقه مهمة إنجازها في قراءاته الغزيرة لنصوص متباينة من حيث زمنها وجنسها وتخصصها. فالوحدة بين القراءة والكتابة هي إذن وحدة مسكونة بالإختلاف ومحكومة به، وفي حيز الإختلاف يغرس المُنكتب توقيعه الخاص ويحقق نصيته التي يعمل على إخفائها في نفس الوقت، ذلك لأن « أي نص لا يكون نصا إلا إذا كان، منذ الوهلة الأولى ومنذ مجيئه الأول، يخفي قانون تكوينه و قاعدة لعبه » (3) . ومنطلق تفكيك دريدا للنصوص هو البحث فيها عن ذلك القانون وتلك القاعدة، ليعمل في سياق تجذير قراءته التفكيكية على زلزلة منطق النص وزحزحة دلالته ومفاهيمه ليرغمه، فيما يشبه قسوة الرغبة أو عنف المحبة، على الكشف عما يضمره ويحجبه خلف قناع منطقه وتماسكه ووحدته.

هذه التفكيكية، يرفض دريدا أن يعتبرها منهجية أو طريقة بالمعنى الديكارتي، على خلفية أن المنهجية تفترض مبادئ ومفاهيم جاهزة وثابتة تسقطها على موضوعاتها المختلفة، في حين أن التفكيكية هي عملية استراتيجية تقوم على تشغيل آليات لعبة النص وتتبع منطقه الداخلي إلى أن تجعله يفقد وحدته ويعجز عن تبرير ذاته، لترغمه على قول اختلافه الخصب. وقد أفضت التفكيكية بدريدا إلى الكشف عن ضروب هائلة من أوهام العقل الغربي وتناقضاته، وتمركزاته، وأعراضه التي ترسخت عبر تاريخه الممتد من اللحظة اليونانية إلى الأزمنة الحديثة، مبرزا كذلك الوشائج الكثيرة التي تربطه بالإرث الإبراهيمي وأفقه اللاهوتي (إشارة إلى الديانات التوحيدية الثلاث)، وفاضحا لتناقضاته الراسخة في البداهات والممارسات. فقد بين دريدا أن العقل الغربي، الذي ما فتئ يفرض نفسه كعقل كوني ومعياري، قد تأسس على نزعات التمركز حول : الإنسان - العقل - الصوت - القضيب (4) . وعبر هذه التمركزات انبنت الميتافيزيقا، من حيث إنها أرقى نتاجات ذلك العقل، على نظام الثنائيات، وهو نظام تمجيد الإنسان، العقل، الذكر، الصوت، الوحدة، المركز، الذات، الهوية، الداخل، الحضور والحقيقة... في مقابل احتقار الحيوان، الخيال، الأنثى، الكتابة، الإختلاف، الهامش، الآخر، المغايرة، الخارج، الغياب والمجاز...

وقد وجه دريدا تفكيكيته باتجاه ما ظل مهمشا ومستبعدا داخل الميتافزيقا وخارجها، ليس من أجل القيام فيها بانقلاب مفاهيمي يحل بموجبه الهامش محل المركز (وذلك لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب الميتافيزيقا عينها)، وإنما بهدف نسف المنطق المولد لتلك الثنائيات، بما هو منطق الماهية - المطابقة - الثالث المرفوع، وتفجير منابع الإختلاف البدئي والأبدي. لقد استوعب دريدا جيدا دروس الدعوة إلى تجاوز الميتافيزيقا التي أطلقتها بعض التجارب الفلسفية، فكانت الحصيلة بقاءها أسيرة ما عملت على تجاوزه. ولا يعني هذا تغاضل دريدا عن انجازات تلك التجارب الفكرية الرائدة، ذلك أنه يعترف أن التفكيكية تدين بالشيء الكثير لتدميرية نيتشه وهايدغر، فالأول دعانا إلى ممارسة التفكير عبر ضربات المطرقة في رقصة بهلوانية على حبال المعرفة، والثاني أيقظنا من سبات نسيان الوجود وأسس للكينونة كانفتاح - حرية - اختلاف، كما يعترف أن النقد الماركسي وخاصة مبدأ النقد الذاتي يعد من المرتكزات الأساسية التي جعلت التفكيكية ممكنة.

أثر التفكيكية ومفعولها:

على خلاف الانتقادات الموجهة للتفكيكية والتي من أبرزها: تعمد اللبس واللعب بالألفاظ، الإغراق في الاستشهاد والاقتباس حد الابتذال، التنكر للعقلانية ولمشروع الحداثة، الإنغلاق داخل النصوص، الاكتفاء بالهدم والعجز عن تقديم البدائل، تمجيد اللاعقلانية، العزوف عن الواقع... ستبرهن هذه الممارسة الفكرية على فعالية قصوى في مجابهة قضايا عصرها بكيفية أذهلت المنتقدين قبل المؤيدين، إلى جانب الإحتفاء الكبير بها في شتى أنحاء العالم رغم الممانعات والمعيقات التي كانت تعترضها. كما أن دريدا سيولي، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أولوية خاصة لتفكيك أهم أحداث وقضايا العصر. وذلك ما باشره في كتاباته المتميزة: أشباح ماركس، سياسة الصداقة، المقاومات، كوسمو سياسات كل الدول، في الضيافة، ومفهوم 11 شتنبر...

إن مغامرة دريدا ب«تفكير الحدث» وهو في طور حدوثه أو مجيئه نسفت الفكرة الهيجلية التي ترى أن الفلسفة لا «تفكر العالم» إلا بعد وقوع الحدث وخفوت ضجيجه، بما أن الفلسفة هي بومة مينيرفا التي لا تستعيد حيويتها إلا حين يرفل العالم في الظلمة والسكينة. ولعل هذه المغامرة هي إحدى أهم الإنجازات الفعالة للتفكيكية.

وعلى عكس المفكرين الذين صفقوا لانهيار المنظومة الإشتراكية واعتبروه دليلا حاسما على نهاية التاريخ وانتصار اقتصاد السوق والديموقراطية الليبرالية، كما روج لذلك في حينه فرانسيس فوكوياما، يدعونا دريدا إلى «انتظار بدون أفق الإنتظار » ، وترقب الأشباح، مع عدم الثقة بالوعي السعيد الذي لا يعدو أن يكون وجها آخر للوعي الشقي. فالعالم قد أصبح، أكثر من أي وقت مضى، خارج محوره أو سكته كما تردد ذلك مرارا في كتاب «أشباح ماركس» وغيره. وقد كان دريدا ثاقب النظر في تشخيصه لأعراض عصرنا، وأثناء إنجازه ذلك التشخيص لم يرضخ لمنطق «القوي» ولإغراءاته، حيث أن سطوع نجم دريدا في سماء أمريكا، في الوقت الذي تنكر له بلده، لم يجعل منه بوقا رسميا للسياسة الأمريكية، ولم يثنه عن تفكيك نمط الوجود الأمريكي في عقر داره. كما أنه لم يفقد أمله في مستقبل أفضل ربما تتحقق فيه العدالة المستحيلة، وتسوده القيم التي كان له شرف الإسهام في بلورتها فلسفيا: الإختلاف، الإنفتاح، الإعتراف بالآخر، الصداقة، المواطنة -الدولة العالمية...

إن إلحاح دريدا على أخذ المسافة مما هو سائد ومهيمن على مستوى الفكر والممارسة جعله يقوى على تجذير تفكيكه للخطابات المهيمنة في عصرنا، بما في ذلك خطاب الحرب الإرهاب الذي تحول إلى مكون أساسي في إيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقدم نفسها كقائدة للعالم، ويبدو أنها تقوده فعلا، لكن نحو جحيم البؤس والعنف المتعدد الأطياف؛ ففي المقاطع التي نشرتها جريدة لوموند ديبلوماتيك (فبراير 2004) من كتاب "مفهوم 11 شتنبر 2001"، يسخر دريدا من إدعاء الولايات المتحدة الدخول في حرب مقدسة ضد عدوها الأول، الذي هو الشيخ أسامة بن لادن؛ متسائلا عن معنى إعلان دولة عظمى الدخول في حرب ضد شخص واحد أو مجموعة أشخاص، ليخلص إلى أن ما يسمى بالحرب على الإرهاب هي حرب لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب التي يحفل بها تاريخ الإنسانية، أي أنها حرب تطرح سؤال معنى مفهوم الحرب وأصنافه وبالتالي معنى الإرهاب. إن الحرب العالمية على الإرهاب تقدم كما لو أنها حرب ضد الأشباح، لكن كيف يمكن محاربة الأشباح؟ ومرة أخرى يدعونا دريدا إلى تأمل الأشباح التي ما انفكت تعود إلينا من الماضي والمستقبل، لتعلن أن لاشيء قد انتهى، وأن لاشيء يوقف مجيء المستحيل.

إن نطاق التفكيكية لا ينحصر في ما أثرناه أعلاه، ذلك أن الجانب الإبداعي والفاتن منها يكمن في المجالات الأخرى الكثيرة التي تمرست فيها التفكيكية وبالأساس ما يرتبط بقضايا الفن والتصوير والسينما والتشكيل وغيرها من انشغالاته الجمالية المحورية، وهو ما انعكس على أسلوب كتابته الذي ينبض بشعرية خاصة؛ فقد وجد، مرات عديدة، في العمل الإبداعي ضالة ومفتاحا من مفاتيح التفكيكية كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم Hymen (الجماع/ البكارة) الذي استوحاه من قراءته لشعر مالا رمي..

وسيظل جاك دريدا الذي كان غزير الكتابة بحجم غزارة قراءاته واهتماماته، بحيث ألف ما يربو من ثمانين مؤلفا فرديا وجماعيا، يستفزنا ويحفزنا على ضرورة قراءته وإعادة اكتشاف عوالم فكره اليقظ واقتفاء أثره الذي ينحفر وهو ينمحي.

الهوامش

1- لمزيد من التفاصيل حول بيوغرافية جاك دريدا انظر:
Jacque Derrida , Otobiographies. 1984 - المجلة الأدبية الفرنسية. عدد 430.
-الملف الذي أعدته جريدة لوموند الفرنسية عن رحيل جاك دريدا يوم 10- 2004 -12، ونشرته في موقعها على الأنترنيت.

2- La Dissemination.Paris, 1972. P72.
3- inbid. P71.
4- Jacque Derrida. De la Grammatologie,Paris,P 117.

على هامش تكريم الكاتب والصحفي الإسباني خوان غويتيسولو

عبد الكريم الخطابي، ناس الغيوان، التصوف، الانتفاضة، مراسيم الدفن ومعاني الموت...

■ محمد الداودي

من غير المجازفة القول بأن قليلين هم المثقفون أمثال خوان غويتيسولو الذين تميزوا في وسط زحام المزايدات الفكرية والولاءات الحزبية سواء في المجتمعات الغربية أو الإسلامية بوضوح الرؤية ودقة التحليل في موضوعة حساسة في الغرب مثلما هي دراسة المجتمعات الإسلامية وخصائصها الثقافية وذلك بموضوعية نادرة في كتاب آخرين معروفين "باختصاصهم" في ثقافات العالم الإسلامي وعلاقتها بالغرب أو بالثقافات الغربية.

نظم بمعهد ثيرفانتيس بالدار البيضاء يوم 4 أكتوبر الماضي ثم بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط في الخامس من نفس الشهر لقاء تكريمي للكاتب والصحفي الإسباني خوان غويتيسولو خصص للحديث عن برنامجه الوثائقي الشهير "القبلة". وبعد التقديم وإلقاء مداخلات حول أعمال غويتيسولو الأدبية (د. عبد الفتاح كيليطو)، والتراجم التي تمت لهذه الأعمال باللغة العربية (د. ابراهيم الخطيب)، وكذلك الأبعاد الإنسانية لأعمال غويتيسولو (خوصي ماريا ريداو)، تم عرض إحدى حلقات برنامج "القبلة" حول الإنتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987. ومن المنتظر عرض الحلقة الخاصة بحرب الريف تحت عنوان "عبد الكريم وملحمة الريف" يوم 14 دجنبر المقبل بمعهد ثيرفانتيس بالدار البيضاء.

تجدر الإشارة إلى أن خوان غويتيسولو هو الذي قام بكتابة سيناريو البرنامج ومواضيعه، وقد قام بهذا العمل السينمائي الوثائقي الذي عرضته التلفزة الإسبانية بين سنوات 1987 و1992. تضمن البرنامج ثلاث عشرة حلقة زار فيها غويتيسولو عشر دول إسلامية من بينها المغرب، فلسطين المحتلة، تركيا، إيران ومصر. وقد حاول فيها الاقتراب أكثر من ثقافات هذه البلدان وذلك بعيدا عن أي نظرة نمطية أو استشراقية حول هذه الثقافات. بل على العكس من ذلك، لقد حاول غويتيسولو تكسير هذه النظرة النمطية التي تحكم طريقة تفكير الكثيرين في المجتمعات الغربية، وهي النظرة التي تكرسها بشكل كبير وسائل الإعلام. في تقديمه لإحدى حلقات البرنامج، يحكي غويتيسولو في معرض توضيحه لبعض مظاهر هذه النظرة عن إحدى الطرائف التي كان مسرحها أحد برامج المسابقات التلفزية المعروفة. إذ تم توجيه سؤال لإحدى الفتيات المشاركات في المسابقة، وكان السؤال هو "أين توجد مكة؟" كان جواب الفتاة هو "ليبيا". كان ذلك مباشرة بعد الهجوم الأمريكي على ليبيا سنة 1986 والحملة الإعلامية التي رافقت ذلك الهجوم. يقول غويتيسولو بأن جواب الفتاة لا يعبر عن خطإ معرفي فقط بقدر ما يعبر عن مخزون معين داخل الذهنية الغربية في تعاطيها مع العالم الإسلامي. إذ كانت ليبيا، بحكم طبيعة الحدث، هي الدولة التي تمثل العالم الإسلامي كله في الإعلام الغربي. وما دام أن الإعلام كان يكرس الإيحاءات العنيفة والإرهابية لهذه الدولة، ومادام أيضا أن مدينة مكة معروفة بكونها ترمز للإسلام وللعالم الإسلامي، فقد تم ربطها أيضا بليبيا. وينتج عن هذا الخلط ربط كل شيء يوحي بالعالم الإسلامي بالصور التي يكرسها الإعلام عن ذلك "العالم الغريب الذي يوجد هناك في الخارج". إن هذه الإيحاءات تحكم إلى حد كبير النظرة الشمولية والضبابية في آن واحد والتي يكونها المواطن العادي في الغرب عن الإسلام والعالم الإسلامي.

في الحقيقة لقد حاول غويتيسولو من خلال تنوع المواضيع والثقافات التي تناولها في برنامج "القبلة" أن يبين كيف أن هذا العالم الإسلامي الذي يصوره الإعلام الغربي على أنه ثقافة واحدة موحدة في غرابتها هو غير ذلك لأن مثل هذا التصور ينفي التنوع الثقافي والعرقي واللسني الحاصل داخل العالم الإسلامي، وهو تنوع يضفي إلى جانب ذلك خصوبة يجب على الغرب الاستفادة منها. وهذا ما عبر عنه أيضا خلال اللقاء التكريمي في الرباط وذلك في جواب له عن سؤال حول النقاش الحاصل حول انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، فصرح غويتيسولو بأن أوربا أو المجموعة الأوروبية تخسر الشيء الكثير في ترددها عن التفاعل مع دولة إسلامية مثل تركيا، ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل كذلك على المستوى الثقافي.

يذهب غويتيسولو في "القبلة" إلى أبعد من ذلك، حيث يؤكد بأن تأثير هذه الثقافات الإسلامية حاضر في بعض التقاليد والطقوس الثقافية والدينية في الغرب. وهكذا فإنه يخصص إحدى حلقات البرنامج عن التصوف والطرق الصوفية، ويؤكد غويتيسولو على أن بعض الطقوس الدينية الحاضرة في المناسبات المسيحية أثناء الأسبوع المقدس مثلا أو رحلات الحج إلى الأماكن المقدسة المسيحية تجد أصلها في بعض التقاليد الطرقية، وهو ما قد يبدو غريبا لأي ملاحظ. لكن غويتيسولو يريد التأكيد على أنه ليس ثمة ثقافة خالصة "نقية" من المؤثرات الخارجية. فمثلما تأثرت ثقافات المجتمعات الإسلامية بمؤثرات غربية خاصة بحكم التاريخ الاستعماري وما تلاه، فبنفس الشكل، تأثرت الحضارة الغربية جراء لقائها وتفاعلها مع المجتمعات الإسلامية. وهو ما ينفي دعاوى النقاء العرقي أو الثقافي التي يتشبث بها البعض سواء في الغرب أو في المجتمعات الإسلامية.

فيما يتعلق بالريف والاستعمار الإسباني، تحدث غويتيسولو في الحلقة الخاصة عن "عبد الكريم وملحمة الريف" عن أهمية الحركة التي قادها محمد بن عبد الكريم ضد الاستعمار الإسباني وعن الإصلاحات الاجتماعية التي قام بها والتي كانت ثورية بالنسبة للمرحلة. وقد كانت المبادئ التي دافع عنها عبد الكريم هي نفسها التي رحب بها العالم المعاصر بعد أن نادى بها الرئيس ولسون في مبادئه الأربعة عشر. في حلقة أخرى من "القبلة"، يطرح غويتيسولو التساؤل: ماذا خلف الاستعمار الإسباني بعد رحيله من المناطق التي كان يحتلها في المغرب (الريف، سيدي إفني ...)؟ يلاحظ غويتيسولو بمرارة بأن المحصلة كانت بئيسة. لقد كانت كل مزاعم الحضارة والمدنية التي هي عملة كل استعمار سرابا اكتمل، كما يقول غويتيسولو، باقتلاع بعض الجنود الإسبان لصنابير المياه من الثكنات التي كانوا متواجدين بها لحملها معهم ضمن ممتلكاتهم بعد الانسحاب من الأراضي المغربية. إن معاينة الأماكن التي احتلها الإسبان في الوقت الحاضر والإرث الذي خلفه هذا الاستعمار يثبت بأنه لا شيء يبرر استعباد شعب ما وقمعه واستغلال خيراته مثلما لا شيء يبرر التضحية بكل أولئك الجنود الذين أرسلوا للقيام بمهمة الاستعباد تلك.

تضمنت الحلقات الأخرى من برنامج "القبلة" مواضيع مختلفة مثل "عنصر المكان في المدينة الإسلامية"، "الدراويش الهائمون"، حول المولويين (وهي من الطرق المعروفة في تركيا وسوريا)، "فلسطين بعد الشتات"، "ناس الغيوان: موسيقى الحلول"، "إسطمبول: المدينة الممسوحة"، "ترى دون أن ترى: المرأة في الإسلام"، "الإسلام بين الواقع والأسطورة"، "غاودي في كابادوسيا"، وغاودي كما هو معروف هو المهندس المعماري الكاطالاني الذي صمم بنايات كثيرة أصبحت رمزا لمدينة برسلونة مثل كنيسة "العائلة المقدسة". لقد حاول غويتيسولو من خلال هذه المواضيع المختلفة التركيز من جهة على أن العالم الإسلامي في تنوعه هو عالم مستقل كائن بذاته ومبدع في ثقافاته، وليس كما تصوره النظرة الاستشراقية بأنه غير مبدع ولا معنى لكينونته في غياب الغرب. ومن جهة أخرى يحاول أيضا التأكيد على أن الغرب بنفسه متأثر في الكثير من المظاهر الثقافية والفنية والعمرانية والدينية بهذا الإرث الموجود لدى ثقافات العالم الإسلامي، وبأنه إلى جانب ذلك، فإن التفاعل الثقافي بين العالمين هو شيء محتوم وأساسي.

لقد أبان خوان غويتيسولو عن نفس الموضوعية والانفتاح الذين تميز بهما برنامج "القبلة" وذلك من خلال أعماله الأخرى سواء في المجال الأدبي أو في كتاباته النقدية. وتوجد من بين أعماله كتب قيمة مثل "دفاتر سارايفو"، "خوان بدون أرض"، "مشاهد بعد المعركة"، "الجزائر في مهب الريح". وقد تميز غويتيسولو في كتاباته بدقة في التحليل وبجرأة في التعبير عن مواقفه وذلك في قضايا جد حساسة قد تكون محرجة للمثقفين أو للأحزاب السياسية. فلم يتردد مثلا في نقد التناول الإعلامي للأحداث العنصرية التي كانت مدينة إيليخيذو في جنوب إسبانيا مسرحا لها وكذلك التواطؤ الحزبي في هذه الأحداث سواء من جهة اليمين أو اليسار لأغراض انتخابية. وقد كانت مواقفه هذه السبب في إعلان بلدية إيليخيذو لخوان غويتيسولو "شخصا غير مرغوب فيه" Persona non grata.

أخيرا...

يجب القول بأنه في الوقت الذي نعبر فيه عن إعجابنا بجرأة كاتب مثل خوان غويتيسولو وبموضوعيته في مقاربة العلاقة بين المجتمعات الإسلامية والغربية، فإننا بحاجة إلى مثقفين في العالم الإسلامي وفي المغرب بالتحديد على نفس مستوى الجرأة والموضوعية في نقد المؤسسات الثقافية المهترئة والمتعفنة لمجتمعاتنا بعيدا عن الولاءات الحزبية، وكذلك في دراسة المجتمعات الغربية وثقافاتها وأطيافها بشكل موضوعي ودقيق من أجل التعرف أكثر على هذه الثقافات للقدرة على فهمها ومحاورتها بعيدا عن النزعات الثقافية الضيقة أو التبعية اللاهثة.

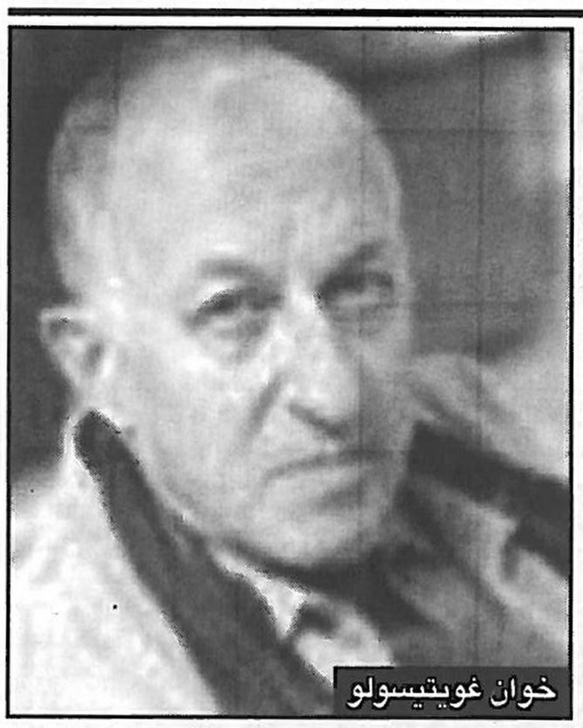
خوان غويتيسولو

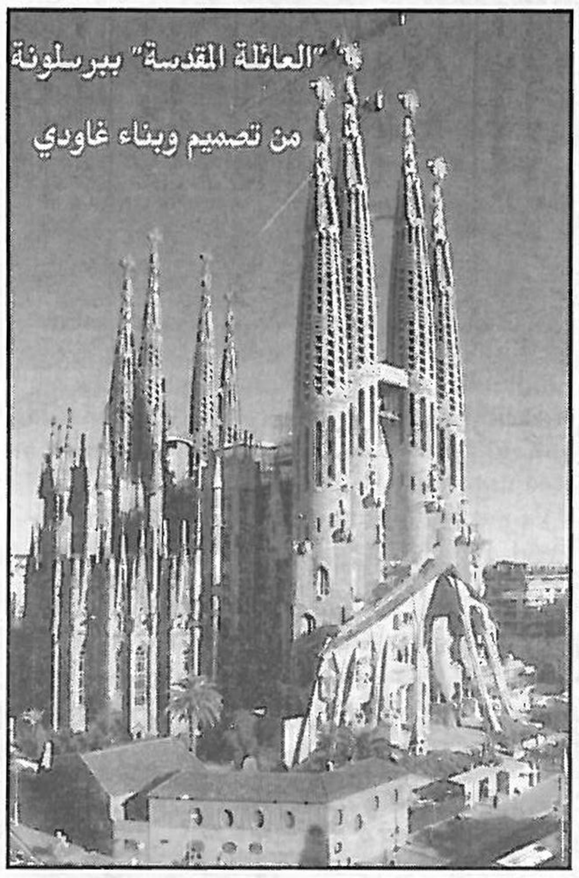
"العائلة المقدسة" ببرسلونة من تصميم وبناء غاودي

الانفتاح على ثقافات المجتمعات الإسلامية في برنامج «القبلة»

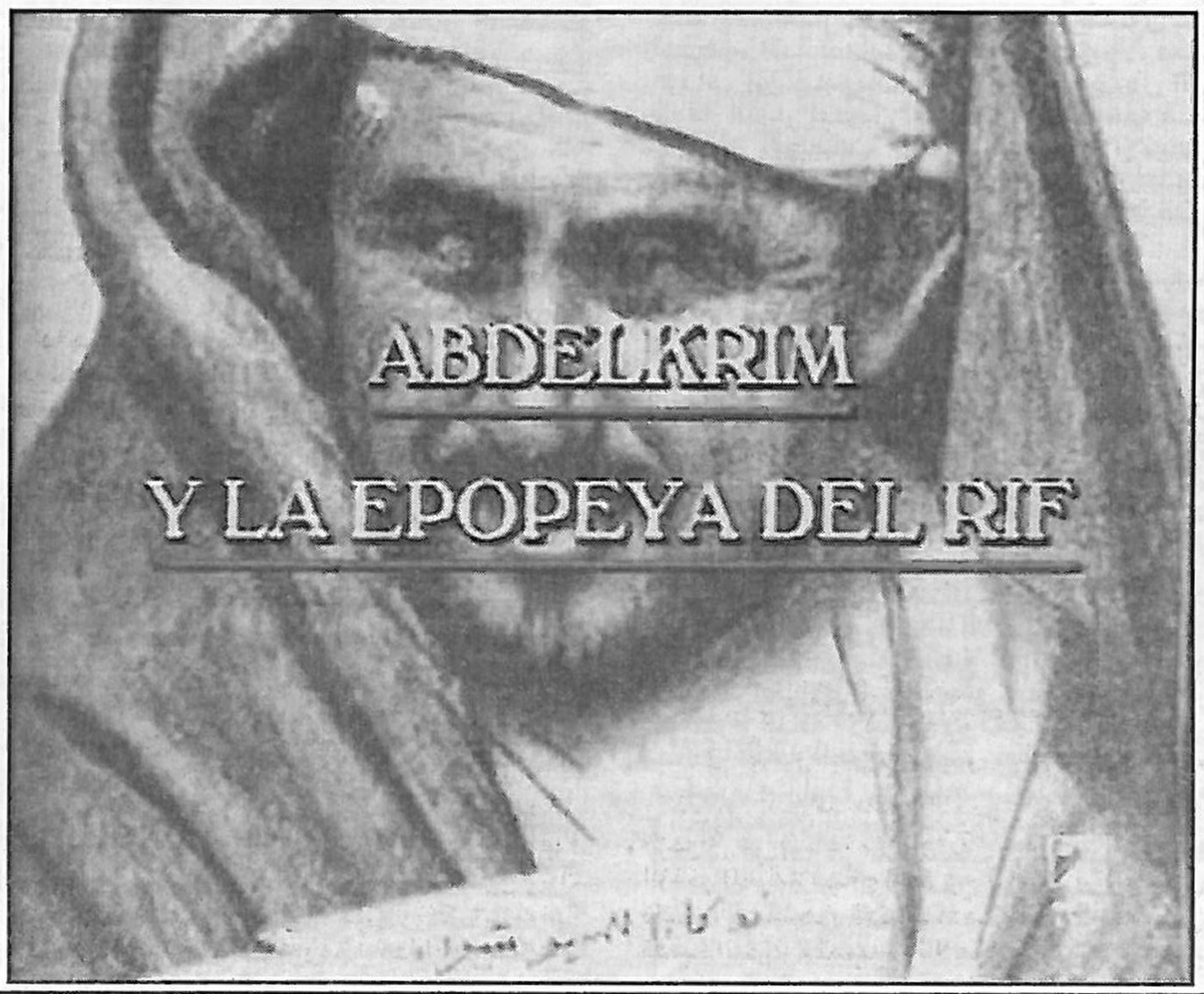

اليسار المغربي والأمازيغية

■ أحمد الشيخي

بات من المؤكد اليوم أن القضية الأمازيغية تعرف نوعا من الانفراج بسبب الأوضاع التي تمر منها البلاد ، بعدما كانت بمثابة "طابو" يمنع ويحاصر كل من تكلم عنها أو طرحها للتعريف بها وتطويرها والدفاع عنها. أما الآن فقد غدت "مقبولة" من قبل كل أصدقائها وأعدائها وانتهازييها سياسيين كانوا أم فاعلين مدنيين.

من خلال هذه الورقة، وعلاقة بالعنوان، سأحاول الوقوف فقط عند مواقف اليسار المغربي من هذه القضية، نظرا لتحليله المتميز وجرأته المعهودة التي يتعاطى بها اتجاه مختلف القضايا المرتبطة بالوطن وخارجه، مقارنة بالموقف الرسمي للدولة وكذا الأحزاب الإدارية أو التي يسمونها بالوطنية أو الإسلامية التي تبقى معالمها واضحة لمتتبعي الشأن العام السياسي المغربي لاسيما أثناء الحملات الانتخابية.

فتعدد التسميات والنعوت الموجهة لليسار المغربي منذ نشأته أوائل الستينيات إلى يومنا هذا، حيث عرف تارة باليسار الجديد أو الحركة الماركسية اللتينية المغربية وتارة أخرى باليسار الجذري... كما نعت قدحا من طرف من كان يسميهم هو "بالقوى الإصلاحية" بالتيار المتياسر وفي حالات أخرى باليسار العدمي والمتطرف. إلا أن هذا " اليسار" وبغض النظر عن هذه التسميات والنعوت تميز بنوع من الديناميية من خلال التيارات السياسية المكونة التي أفرزها عبر تشكله وتطوره ((1، ومن ثم من خلال " الاختلافات الإيديولوجية" التي يحملها كل تيار.

إن اليسار الجذري المغربي عانى الكثير طيلة سيرورته النضالية، حيث نال حصة الأسد من القمع الشرس لأكثر من عقدين (1970- 1990) من طرف النظام آنذاك وصدرت في حق مناضليه أحكاما قاسية تراوحت بين جحيم المحدد والمؤبد.

أما سبب هذه الأحكام القاسية فتبقى في تقديري الشخصي "عادية" إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر منها خلال تلك المرحلة، إذ كانت طروحاته ومواقفه تأتي في صميم - نقيض استراتيجية النظام.

و في هذا الإطار، سنحاول إبراز بعض مواقف هذا اليسار من القضية الأمازيغية، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للهوية المغربية، وذلك بصورة تتوخى الإيجاز مع تقديم ملامح وفلاشات علقت به منذ ظهوره على الساحة إلى حدود الآن.

إن الحديث عن البرنامج الثقافي لحزب أو لتيار سياسي يقودنا حتما إلى مدى تطبيقة على أرض الواقع من قبل حامله، لأنه يعكس تصوره وأدواته وتقديره لفعاليته هو في تغيير ذلك الوضع وتطويره. إلا أنه من الصعب الحديث عن برنامج ثقافي يخص هذا اليسار (خاصة الجانب المتعلق بالأمازيغية). وذلك راجع لعدة أسباب منها أن "ظروفه" لم تمهله لأجل القيام بذلك، ففي بداية السبعينيات _ أي فترة تنلوره - لم يقدم أي شيء إيجابي لصالح الأمازيغية ما عدا تعتيرة عن فكرة تأجيل حلها إلى حين نجاح ما يسمى في أدبياته ب: "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وبناء المجتمع الاشتراكي"، إذ عمل إبان هذه الفترة على رفع شعارات متشبعة بالفكر القومجي العروبي الشرقاني مثل مطالبته بتعليم عربي علماني موحد. واعتبار بلاد تامازغا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج رغم أنف الجغرافيا التي تقول غير ذلك. مع اعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية وربط مصيرها بمصير تضالات الشعب المغربي؛ كما ساهم في خلق ما يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية" ((2كما ابتعد كثيرا آنذاك عن فكرة إبراز الجانب الأهم من الثقافة الأصيلة المغربية عامة والأمازيغية خاصة، وبذلك يمكننا أن نحكم عليه بكونه تعامل بشكل عنصري _ شوفيني اتجاه كل ما هو أمازيغي أصيل (لغة وثقافة)، ولم يتجرأ قط على وضع المتطور السائد لغويا في المغرب (الأمازيغية والدارجة المغربية) موضع تساؤل ونقد جدي، سيرا على نهج أسلافه اليساريين المنتسبين رغما عنهم لفكر الحركة الوطنية ((3لدفاعهم المستميت عن الشعارات التي رفعتها مباشرة بعد الاستقلال الشكلي (التعريب _ المغربة _ التوحيد).

ولئن كانت الحركة الوطنية، إبان الاستعمار، قد ابتدعت ما سمته ب "الظهير البربري" ((4وعملت على فرضه على الشعب المغربي من خلال التعليم والإعلام والواقع المعيش. فإن الحركة اليسارية الجذرية المغربية بمشروعها الثوري التواق إلى بناء مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال والقمع والعبودية وتسود فيه العدالة الاجتماعية والحريات العامة، انساقت وراء خطأ تاريخي ارتكبته بتبنيها للفكر اليساري العروبي الذي هو في آخر التحليل يحمل في طياته أفكار البعثيين والناصريين بنفحة الماركسيين الصينيين والروسيين. ونأت عن مواقفها الصحيحة وفق منظورها الاشتراكي الأممي. فبرنامج الماركسيين، كما عهدناهم في المسألة القومية، يدافع أولا عن المساواة في الحقوق بين القوميات واللغات، وعن استحالة القبول بأية امتيازات بهذا الصدد، ويدافع ثانيا عن مبدأ الأممية والنضال العنيد الحازم ضد تسميم البروليتاريا بسم التعصب القومي البورجوازي، مهما رق و نعم. فليس ماركسي ولا ديمقراطي حتى من لا يقر بالمساواة في الحقوق بين القوميات واللغات ولا يدافع عنها ، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومي وضد كل عدم مساواة قومية.(مسائل السياسة القومية والأممية البروليتارية _ لينين _ دار التقدم، موسكو. ص:.(48

تبعا لذلك، بمقدورنا القول، عن مواقف اليسار الجذري المغربي من القضية الأمازيغية، أنها كانت في أغلب الأحيان تحتقر الثقافة الأصيلة للشعب المغربي وساهمت في تعريب الإنسان والمجال، وتغنت وأعجبت بكل شيء مستورد من الشرق العربي"((5، في الوقت الذي كان عليه _ أي اليسار - أن يعمل ويستفيد من كل ما هو عقلاني إنساني سواء أتى من الشرق أو

الغرب و"يستغل" ما تزخر به ثقافتنا الأصيلة في شمال إفريقيا عبر تاريخها الذي يشهد لها بكونها ثقافة تعشق الحرية والإنسانية والحق، ولعل هذا هو جوهر ما كان يطمح إليه فكر هذا اليسار وتعلنه أدبياته، ولم يعمل هو على ممارستها ((6 أبدا على أرض الواقع.

أما الأقلام اليسارية التي تطرقت للقضية الأمازيغية، مع بداية الثمانينات، فهي في غالبيتها لم تخرج عن نطاق الاحتقار أحيانا والشتم أحيانا أخرى لهذا المكون الأساسي المغربي في زمن كان حلمها يتمثل في استكمال بناء "قومية عربية ووطن عربي موحد"، كما تكشف عن ذلك شعارات أدبياته (الجماهير العربية، الشعب العربي الموحد، الوحدة العربية، اللغة العربية الموحدة...إلخ). ولعل كتاب المعتقل "السياسي اليساري" علال الأزهر الذي عنونه ب: "المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي" سيظل كبطاقة تعريف يحملها أغلب اليساريين آنذاك للإدلاء بموقفهم اتجاه الأمازيغية. ثم فتحت جريدة أنوال الثقافي في عددها المتتاليين: 17 و 18 دسمبر 1985 صفحاتها نوقشت فيها آراء مختلفة من جهة بعض الأساتذة والباحثين حول الأمازيغية: ثقافة ، لغة ، وهوية.

أما المناضل اليساري أبرهام السرفاتي الذي كان لا يزال قابعا في السجن لمدة غير محدودة الأجل، والذي نحتبه لذكائه الثاقب في تعامله مع الموضوع بمنظور مغاير، فقد تطرق في كتابات سابقة بشكل موضوعي إلى معضلة الإثنية الأمازيغية. كما أن المناضل الحقوقي اليساري حسن إدبلقاسم أصدر سنة 1992 كتابا بعنوان: "حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بالمغرب" حدد فيه الحقوق اللغوية والثقافية اعتمادا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. و تطرق كذلك إلى موقف " الحركة الوطنية" وكذا الأحزاب السياسية آنذاك من الأمازيغية. مع إصدار مثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب (و الذي وقعت عليه ست جمعيات أمازيغية في 05 غشت 1991 على هامش أشغال الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية بمدينة أكادير) إذ قام بعض المناضلين الأمازيغ اليساريين، الذين خصل لديهم تطور جديد في العقلية السياسية بخصوص الأمازيغية وأدركوا أخيرا قيمة هذه الثقافة، بالسعي إلى إغنائها ومنحها ما تستحق من عناية وتطوير، بهدف المساهمة في بناء مجتمع عادل وديمقراطي تسود فيه القيم الإختماعية النبيلة. كما ساهم الرفاق في النقاش من خلال تخصيص صفحتين على أعمدة جريدتي: المواطن وحرية المواطن في أعدادها الأولى سنة 1991، للتعبير الأمازيغي مع طرح إشكاليات اللغة والثقافة الأمازيغيتين بغية الرقي إلى صياغة وتبني موقف سليم تقدمي وديمقراطي. حيث عبروا عن رغبتهم في مناقشة الموقف النظري من جوانبه اللغوية والفكرية والثقافيه والحصاريه، ودراسه الإشكالية من مختلف مناحي الحياة الأقتصادية والاجتماعية والسياسية والاهتمام بالمستويات التاريخية، الحضارية، الثقافية وكذا العلمية اللسانية واللغوية. لكن ومع الأسف الشديد لم يستمر هذا المشروع نظرا للمنع الذي جوبهت به هاتين الجريدتين.

إن الصراع/الاختلاف حول القضية الأمازيغية على مستوى الفكر اليساري المغربي _ إن صح هذا القول _يظهر جليا وبالملموس في إطار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تحتضن حل مكونات اليسار التقدمي، حيث ظهرت أولى البوادر من خلال نقاش صاخب حصل في المؤتمر الثالث للجمعية المنعقد بالرباط في دجنبر 1991، وانتهى إلى المصادقة على تقرير ومقرر هامين حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغيتين. أما مؤتمرا الجمعية السادس 2000 و السابع 2004 ، فقد كادا أن يفضيا إلى الفشل لولا تدخل بعض الغيورين الحقوقيين إثر النقاش الحاد الذي طفا على أشغال المؤتمر حول الموقف من دسترة اللغة الأمازيغية.

وإذن، فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان عرفت في الآونة الأخيرة بثلاث اتجاهات في تعاطيها مع الأمازيغية :

-1الاتجاه ذو الموقف المتخلف _ سلبي وواضح عند أغلبية الرفاق في حزب الطليعة وكذا لدى بعض الرفاق في حركة النهج الديمقراطي.

-2الاتجاه ذو الموقف المتذبذب أحيانا وشبه الإيجابي أحيانا أخرى عند الرفاق فيما يسمى حاليا بحزب اليسار الاشتراكي الموحد، وبعض الرفاق القلائل في حركة النهج الديمقراطي.

-3الاتجاه ذو الموقف الإيجابي والواضح لدى الرفاق المنتمين للحركة الأمازيغية .

وقد طرحت أثناء النقاشات المارطونية لدى الاتجاهين الأولين، خلال مؤتمرهم الأخير، مسألة الدسترة التي اعتبروها موقفا سياسا وليس حقوقيا، وبرروا ذلك بأن المواثيق الدولية لا تنص على دسترة اللغات...

وفي هذا السياق، قد يتعجب ويستغرب كل مغربي أصيل ينتمي لهذا الوطن من الموقف الذي يصدر عن جمعية مغربية حقوقية _ اللهم إذا كانت عربية _ تجاه كل ما هو أمازيغي (فالفرق بين مغربية وعربية فرق شاسع جدا)، ومن الممكن أن تكون واقعية إلا في عقول الرفاق المستلبين من قبل العقل العروبي الشوفيني.

إن المؤتمر الأخير للجمعية، ومن خلال البيان العام، خلص فيما يتعلق بالحقوق الثقافية إلى مطالبته بتجاوز البطء والارتجالية في تدريس اللغة الأمازيغية وإعطائها المكانة اللائقة بها كلغة وطنية على مستوى التعليم والإعلام الرسمي، ووقع في موقف سياسي/حقوقي محتشم بمطالبته بتوفير الحماية الدستورية والقانونية للغة الأمازيغية.

ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح جليا أن القضية الأمازيغية ليست إلا ورقة في يد هذه التنظيمات السياسية تزايد بها من خلال شعارات المراد منها الوصول إلى أهداف ذاتية سياسوية ضيقة ليس إلا، منها أهداف انتخابوية مباشرة أو الوصول إلى موقع القرار لبعض الهيئات ذات الصفة شبه مدنية " الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كنموذج " وليس غيرة عن الدفاع عنها باعتبارها أحد الثوابت الأساسية التي تنبني عليها الشخصية المغربية.

فباستثناء موقف حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي الذي بشنوبه الكثير من التخلف، فإن التنظيمات الأخرى منها أذكر على الخصوص حركة النهج الديمقراطي قبيل انعقاد مؤتمره الأخير كان سقف مواقفه الرسمية من الأمازيغية هو المطالبة بدسترتها كلغة وطنية ((7والذي نعتقد جازما أن النظام سيعمل لا محالة على الاعتراف بها في هذه الحدود ضمن الدستور المرتقب تعديله.

وضمن نفس السياق، فإن ما قد يستوقف المرء ويدعوه للاستغراب والشك هو هذا التحول "النوعي" و المفاجئ للنهج الديمقراطي الذي طالب في مؤتمره الأخير بدسترة اللغة الأمازيغية لغة "رسمية" إلى جانب اللغة العربية. فهل يبقى هذا الموقف مجرد مزايدة سياسية اتجاه الحكم والتنظيمات السياسية الأخرى؟ وهل أدرك فعلا رفاقنا في هذه الحركة معنى اللغة الوطنية واللغة الرسمية؟ (مع كل احتراماتنا طبعا للمنتمين للنهج الصادقين والغيورين فعلا على القضية الأمازيغية). هل أعد التنظيم برنامجا ثقافيا واقعيا-عمليا بخصوص الأمازيغية؟ وتوخيا لوضوح أوفر، نهمس في آذان كل رفاق النهج ونسألهم عن اللغة / اللهجة التي استعملت أثناء انعقاد أشغال مؤتمرهم الأخير؟.. وهذا مدخل أساسي، في اعتبارنا، للجواب على هذه الأسئلة. ونهمس أيضا في آذان كل المغاربة، خاصة ما يسمى بالنخبة والمثقفين بكل توجهاتهم السياسية والثقافية، أن هذه القضية تهم ماضي المغاربة و حاضرهم ومستقبلهم، مهما كانت آراؤهم أو لغاتهم. وأن الاهتمام بها والتعامل معها بشكل إيجابي يمثل واجبا وطنيا يمليه حب الأرض والإنسان والوطن (.(8

الهوامش:

-1من منظمة إلى الأمام و 23 مارس إلى حركة النهج الديمقراطي ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون ثم اليسار الاشتراكي الموحد. واللائحة مفتوحة...

-2وهي أكبر خطأ سياسي/ثقافي بتزكيته لفكرة خلق "دويلة عربية" في قلب شمال إفريقا الأمازيغية الأصل.

-3لا يوجد أي فرق بين موقف " الحركة الوطنية " وموقف اليسار، فترة تبلوره، من القضية الأمازيغية، حيث تم حل المشكل اللغوي، بالنسبة للحركة الوطنية، في إطار المنظور السلفي، ولصالح موقف يصب مضمونه في التعريب قصد التصدي للمستعمر الأجنبي، أما اليسار فقد عمل على حل هذا المشكل في إطار قومي عروبي قصد التصدي لما أسماه بالاستعمار الجديد.

-4إن الاسم الحقيقي الذي أطلقه المشرع على هذا الظهير هو: " الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف البربرية والتي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشريعة". ولتسليط المزيد من الأضواء على هذا الظهير، أنظر: - محمد مونيب: الظهير "البربري" أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر- عبد المطلب الزيزاوي: أوهام الظهير البربري، السياق والتداعيات.

-5كان فعلا كما يقول بعض الرفاق، احتفال لا تاريخي بالشرق في الغرب على شرف اللاشيء.

-6الممارسة أو العقل العملي، هي التي تصحح مغالطات العقل النظري: أوليانوف لينين.

-7إن اللغة الأمازيغية، بلهجاتها الثلاث، هي لغة وطنية بامتياز وليست بحاجة إلى الاعتراف بها دستوريا في هذا المستوى، إذ ربما ستقدم هولندا مثلا في المستقبل القريب بالاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية، نظرا لتزايد وارتفاع نسبة جاليتنا المغربية المقيمة هناك والمتشبثة طبعا بلغتها الأم.

-8حسن إيدبلقاسم: حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، ص:05.

بيـــــان

المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة

في دورة المرحوم علي صدقي أزايكو

عقد المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة اجتماعه العادي في دورة المرحوم _ علي صدقي ازايكو والذي بالمناسبة يقدم تعازيه الخالصة لاسرة الفقيد ولكافة الفاعلين في الحقل الأمازيغي.

وخلال تدارسه لبرنامجه النضالي خلال الموسم ووقوفه عند واقع العمل الجمعوي2005-2004 الأمازيغي والوضع العام خلال الفترة الأخيرة يعلن للرأي العام ما يلي :

يان : يدين بشدة استمرار السلطات المحلية عبر كافة مواقع تواجد فروع الشبكة والمركزية بالرباط حرماننا وحرمان الفروع من وصل الإيداع القانوني الذي لازالت السلطات المذكورة تحتجزه منذ يوليوز 2002 إلى الآن وهو ما يشكل دعوة وممارسة صريحة للتمييز المبني على اللغة والثقافة ومساسا تعسفيا بالحق في التنظيم وروح المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والحق في المواطنة الكاملة والقوانين المنظمة للحريات العامة بالمغرب

سين : نستنكر استمرار سياسة لهجنة اللغة الأمازيغية والتي توجت أخيرا بلهجنة بطاقة المعلومات الخاصة بالإحصاء تنفيذا ممن يعنيه الأمر لمقتضيات ميثاق التربية والتكوين المرفوض أصلا في عدة مقتضياته ومنها الفقرات 115 و 116 منه.

كراض : يجدد مطالبه :

بتدريس الأمازيغية كلغة موحدة وثقافة وحضارة وتاريخ ولجميع المغاربة

دسترة الأمازيغية كلغة رسمية كمدخل أساسي لإدماجها في كافة المرافق العمومية الإدارية والقضائية والإعلامية

كرز : يدعو :

الجمعيات الأمازيغية الديمقراطية المستقلة إلى مضاعفة جهودها في اتجاه بلورة تنسيق وطني فاعل يساهم في رد الاعتبار للأمازيغية لغة وثقافة وهوية وحضارة

عن المكتب التنفيذي

الرئيس: أحمد آرحموش

قلوبنا لا تخفق

■ أمينة بودرة

«... إنه الخريف

ولا زلنا نشكو من الإخفاق والفراغ، لازلنا مختبئين في أثوابنا المرقعة، لا نحلق رؤوسنا إلا في مرات متباعدة، نفوسنا يميتها الإحباط كل يوم، كل ليلة، من كل الصمت الذي يدفننا وندفنه في دواخلنا، ولا نصرخ...»

إنها السطور الأولى من الصفحة الرابعة والعشرين من الفصل الثاني، لم أستطع مواصلة القراءة، فقد أجهشت بالبكاء في أية لحظة..

كنت قاعدة على إحدى المقاعد الخلفية بين فراغات المقاعد الأخرى، قبل أن تمتلئ المقصورة بالبشر بعد منتصف النهار بقت، فرحت أتأمل الشارع عبر النافذة الزجاجية المضيئة لأشاهد الناس وهم في ذهاب وإياب، يزحفون في كل مجسد على وجوههم التي تعبر عن ألف معنى.

أتتبع خطواتهم، نظراتهم، همساتهم وهم في تيه دائم، ما الذي أصاب البشر؟

لم نعد «نقشة» وجوه بعضنا البعض، ولا تقدم ابتسامة طفيفة حتى.

ما الذي أصاب الناس في نفوسهم، في أفكارهم، في شكلهم وكلامهم؟

شعرت أني لا أملك قدرة التحمل، فعدت إلى القراءة :

«... فارقنا الفراغ، وانفردنا، عبث بنواتنا، بأمورنا، فبتنا فارغين من كل شيء، وفرغ المجتمع منا، حبذا لو يعود بنا الزمن، فتعود حقب الكفاح والموت من أجل القضية، فيحس المرء أن أجداده بنوا له سلالة.. لكننا أبناء السلالة وأحفادها أفسدنا سراديب المقاومة، استهترنا فحصدنا «الإحباط». وما عدنا نبحث إلا عن الضياع والضياع لنتهرب من مواجهة هزائمنا التي غالبا ما تصحو...».

استوقفتني هنا عندما أحسست بها تتساءل عن فراغ المقعد المجاور قبل أن تهم بالجلوس، انتبهت لوجودي فسألتني عن المحطة التي سأنزل بها، وقبل أن أجيبها أسرعت بالنزول، سمعتها تتنحنح في مكان مجاور، ثم عادت بعد ذلك بقليل ومنديل صغير لا يكاد يفارق أصابعها المخططة، بين الحين والآخر تمسح به فمها فيتلطخ دما.

وتسألني للمرة الثانية بعد أن غادرنا المحطة : «ماذا تقرئين...؟».

كنت أعرف أنها لن تفهم الجواب، فأكتفيت بابتسامة.

«... اللعنة أينما وليت وجهك، يقابلك الانتظار، مرت الساعات وأنت تنتظر، والناس يسابقونك.. تعبت وانتهى الموعد، وانصرف الأطباء قبل أن يصل دوري، وغدا في نفس برودة الصباح سأقل الحافلة لأعود إلى نفس الانتظار...».

كانت تسرد هذا بتريث، فيما كان الطفل الذي بصحبتها يعبث بالدراهم المعدودة في حجرها الطاهر، أحسست برغبة جامحة في البكاء، ليس لشيء وإنما لأنها كانت تكلم شخصا يائسا، مبتور الإرادة، يسبح في أحلام تتراكم دون تحقيقها، فيبكي ويبكي ثم يعود ليحلم بعد أن تسد في وجهه جميع الأبواب...

كان الصبي طوال الطريق يمعن النظر إلي بعينيه الرماديتين، بما يحاول فهم لغة العبرات التي لم أشعر بنزوحها إلا عندما رقعت قميصي لأمسح به وجنتي.

انتقلت إلى الصفحة الخامسة والعشرين تهربا من تساؤلات نظراته الثاقبة.

«... غابت شمس الحب ولم نعد نتفاعل، أحيانا يقتحم أجواء الأنس ذواتنا البادرة الشرسة، لكننا لا نهتز...

الواشمة

■ أحمد العراف

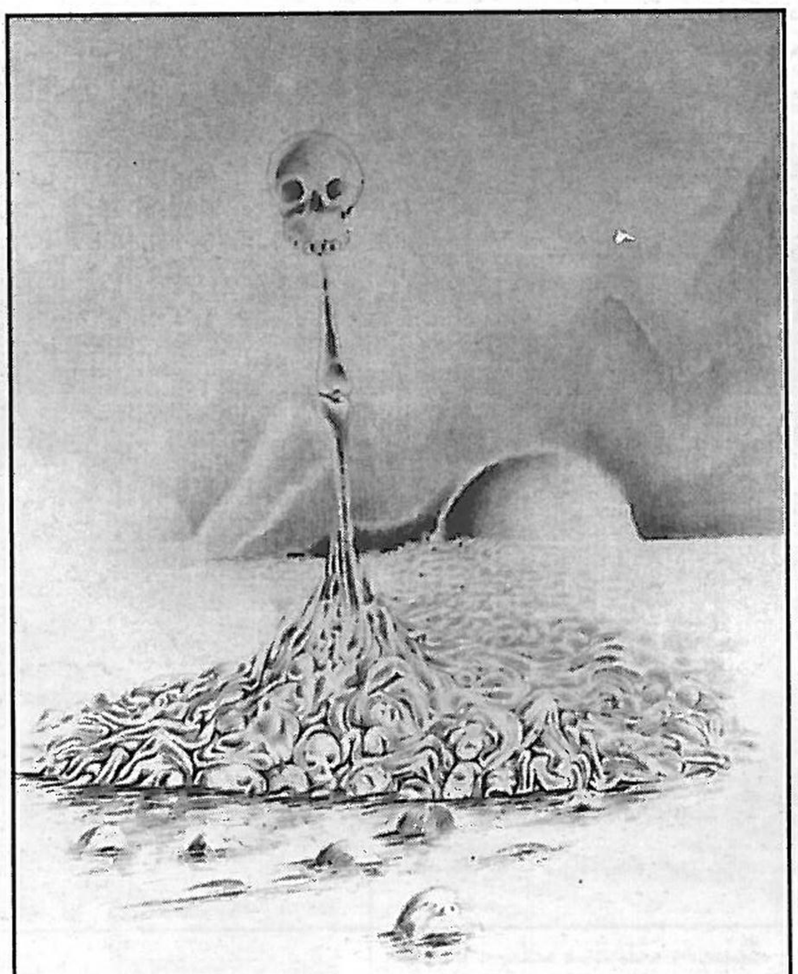

تشكيل بريشة الفنان امحمد أبطوي

أراد عبد الكريم النوم بعد أن انتهى من قراءة رواية «ديك الشمال» لمحمد الهرادي، بقيت مسألة الديك الأحمر لغزا محيرا، الديك الذي ينتظر الذي يأتي ولا يأتي، وكذا سلة التين المعلقة في الهواء.. هذه الأحداث بقيت موشومة في ذهن عبد الكريم الذي استلقى على ظهره مستعرضا شريط الرواية بكل تفاصيلها الدقيقة، يحاول أن يفهم ولكنه يجد نفسه عاجزا عن الإمساك بتلابيب الخيط الخفي الذي يتحكم في سير الأحداث. يصل الماضي القريب والبعيد بالحاضر المعيش والمستقبل الغامض المقلق. قلق ما يساوره ونوبات الاختناق تنتابه مما جعل النوم يهجره ويخاصمه، تذكر نصيحة المفتي بقراءة المعوذتين، حاول أن يئد أسئلة الماضي كي لا تغتال أسئلة الحاضر والمستقبل. الساعة متأخرة والليل أرخى سدوله، الديك يصيح كوكوعو كوكوعو، الوقت ليس وقت الصياح ولا الصلاة، هل هو ديك الشمال يبحث عن الشيخ، فصاحب الأمانة لم يظهر بعد والديك بقي رهينة ينتظر الخلاص والعتق؟ أصيب عبد الكريم بالدهشة والحيرة، كوكوعو كوكوعو، تلمس جسده من أعلى رأسه إلى إخمص قدميه، ترجل واقفا يحاول أن يستقصي الأمور، حمارة الحاج هي الأخرى تنهق، تمتم قائلا: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ربما كان صوت حمار جحا، أو هي ضفادع تنق في جدول قريب من سكناه.

الناس نيام والحيوانات في حالة من الاستنفار، إنها علامة الساعة، ارتعشت فرائسه، الخطر قاب قوسين أو أدنى، هدوء يسبق العاصفة، عاد إلى سريره، وهو يقول في نفسه: «لماذا لا أستمتع بهذه السمفونية الحيوانية في هذا الليل الموحش؟». وما كاد يسترجع أنفاسه حتى سمع هديرا ودويا وزفيرا، إنه صوت مخيف ومرعب... قعقعة الأواني... في كل جانب... سكتت الحيوانات فلم يعد هناك لا نهيق ولا نقيق ولا صياح، انقطع التيار الكهربائي وساد الظلام.. أزيز ينبعث من الأرض أو من السماء، ربما هو صوت الطائرات الإسبانية تحلق على مستوى منخفض لترى ليلى هل هي نائمة أم مازالت منشغلة بظفائرها أو تتلاعب بشعرها المسربل فوق كتفيها وهي تحرس ماعزها في الأحراش، أم هو دوي القنابل الانشطارية التي تلقيها طائرات الأباتشي بحثا عن المقاومة العراقية في شمال المغرب؟ ربما هناك معلومات استخبارية سربت تؤكد وجودها في هذه المناطق النائية، ربما...

عادت الأسئلة مرة أخرى تتناسل، الأرض غاضبة تئن تعلنها ثورة من أجل إعادة النظر في السلوكات البشرية... الحفر هنا وهناك... تقيأ عبد الكريم وأخرج ما ببطنه وغاب عن وعيه من جراء هول الهزة الأرضية. بعد أن استيقظ من الغيبوبة وجد جسده مدثرا بغطاء من صنع إسباني وأمامه علبة حليب مجفف من صنع أمريكي، ورأسه ملفوف بضمادة بيضاء.. مخلوقات لم تكن مألوفة لديه يهرولون ذهابا وإيابا، أصحاب الوزرات البيضاء، جنود من كل الأصناف، سيارات الإسعاف تخترق الشوارع، صحفيون، لغط، ضجيج، نواح وصياح، امتزجت اللغات، الأمازيغية، العربية، الإسبانية والفرنسية.. الكل يبحث عن شفرة للتواصل والتفاهم، يوم القيامة أم يوم الحشر؟ زلزال؟بركان؟ قصف جوي...؟ إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها: الأرض تتحرك.. تطلب رفات أحد أبنائها المغتربين بأرض الكنانة وهي تحن إلى ضمه ليحس بالدفء. مرة أخرى الرقابة الذاتية تتدخل لتضع حدا لكل ما كان يريد أن تنبس به شفتاه، إنه المحظور الممنوع...

إرهاصات «الواشمة» بدأت تلوح في الأفق، بل هي موجودة ولكنها مغلفة بغلاف الوداعة، الواشمة الذكر والأنثى، الوديعة المدججة بكل أنواع الحلي التي تتزين بها في مثل هذه المناسبات، فهي تعرف كل شيء، متضلعة في علم الفلك والتنجيم، تستبق الأحداث وتتكهن بما سيقع، إلا ثورة الأرض.. ولكن عبد الكريم يتساءل سرا: لماذا لم تخبرنا بأن ليلى قد تعرضت للاغتصاب وأنها صمدت أمام كال أنواع التحرشات وأن أبناءها لا يزالون يعانون من تداعيات غاز الأعصاب...؟ تصطك أسنانه من شدة البرد القارس لأن له حساسية من الغطاء الإسباني الذي لف فيه، ولكن أخاك مرغم لا بطل كما يقولون... الغضب في البحر والبر، الكل يستغيث ويطلب النجدة، الإعانات تتقاطر من كل فج عميق، دقيق، ماء، سكر، فراش، خيام، وحتى اللغة دخلت ضمن لائحة المساعدات لأن الوافدين على الأرض الغاضبة لا يتقنون لغتها التي أدخلتها الواشمة ضمن لائحة المنوعات التي تهدد الأمن العام..

عاد عبد الكريم إلى هذيانه بعد أن سمع المسؤولين يطالبون المركز بمزيد من المترجمين من أجل إمكانية التواصل بين أبناء الوطن الواحد... الظرف حساس وغسيلنا ينشر بيننا: «الكاميرا شاعلة»، هكذا يصرح المسؤولون، كل شيء متوفر، الأجهزة بجميع تخصصاتها حتى التي كانت منسية وألتها أصابها الصدأ وموظفوها تقاعدوا أو ترهلوا، والتدخل السريع ما ظهر منه وما بطن، والوقاية المدنية، والمرشدون والمرشدات الإجتماعيون، وعلماء النفس والاجتماع والزلازل، والفلكيون والمنجمون وعلماء اللغة لفك شفرات التواصل، ومكونو المترجمين بدون معلم... هؤلاء كلهم لم يبق في ذهنهم إلا مقطع من أغنية ريفية: « ءا كَعْكَعْ يا زُوبِيدَا، كَعْكَعْ ءا زْمَارْ عينو».. الكل دخل دوامة الحزن والكآبة والغضب، حتى السردينة التي نجت من مصايد الإسبان ابتعدت واختارت المراقبة من بعيد..

الجبال المجاورة للمدينة ارتدت الزي الأبيض حدادا على المفقودين. ترجل عبد الكريم مرة أخرى وأراد أن يتقصى الحقائق فوجد الخراب والدمار في كل مكان، جماعة هنا وأخرى هناك، عويل نحيب ضجيج، الرجل يسأل عن زوجته والأب يبحث عن أبيه، جرى في جميع الاتجاهات، دم يسيل، صاح بصوت مرتفع: «أيها الناس، من فضلكم، أريد نقطة نظام».. انتبه المهرولون وأصحاب البدل الرسمية إلى مصدر الصوت وتحلقوا حوله لمعرفة حاجياته، وقف منتصب القامة بعد أن تخلص من الغطاء الإسباني والحليب الأمريكي المجفف: «أريد ليلى، ليلى هي التي ستدثرني وتواسيني وتواسيكم، لا خلاص مما نحن فيه إلا بدواء ليلى». أصيب الناس بالحيرة: «أهو يهدي أم الصدمة أثرت عليه؟». تدخل أحد الواقفين: «لكل ليلاه». أرغى عبد الكريم وأزبد رغم أنه مثخن بالجروح، وقال: «ليلى واحدة، وهي مهددة اليوم، لا مجال للاختلاف، الالتحام واجب، يجب القضاء على الأفكار المشوشة...». ارتفع احتجاج الحاضرين: «هذا عار، ليلى في خطر». أنصار الواشمة أعلنوا حالة استنفار وشكلوا خلية أزمة ولجنة للمتابعة ولجنة للمراقبة ولجنة للملاحظة، ولجنة... ولجنة إمدادات وتعزيزات. رنت الهواتف، فتحت كتب التاريخ القريب والبعيد، انتشر الواشمون في كل مكان، تناسلوا وتوالدوا، حضر أصحاب الصناديق الزجاجية ومحترفو الانتخابات، حضر التاريخ للتذكير، للانتباه والاستفادة... هكذا قال أصحاب الحال، أما الجغرافيا المنسية فقد أخرجت خرائطها بخطوط طولها وعرضها، بجبالها وهضابها. كل هذا حركه شعار: «هذا عار ليلى في خطر». أما عبد الكريم فقد أخرج ما بجعبته لتفسير نقطة نظامه في مكان لا متناه وفي بحر هائج، والشمس عمودية، والذئاب على مسافة بعيدة، والحضور ينتظرون الشروحات... يحاول اختراق لغز اللغة التي لا يملكون سننا لفك شفرتها التي ضاعت مع الأزمنة الضائعة. تسلل أحد المقنعين إلى الحلقية ليستقصي الأخبار، إنها الشفافية، سأل هذا الأخير عبد الكريم: «هل انتهيت من نقطة نظامك لنتمكن من التدخل والرد؟». فطن عبد الكريم إلى الإشارة وترنح قليلا، لا زالت حليمة على عادتها القديمة، ثم قال: « نقطة نظامي أبدية سرمدية لا تنتهي إلا إذا انقرضت فصيلة قردة الواشمة. فالأرض طلبت نقطة نظام متضامنة مع السماء والبحر، الكل يتغير إلا قبيلة وحفدة الواشمة التي أصبح الناس من جرائها بلا رموس ولم تقم لهم لا جنازة و لا تأبين، قبور وهمية بلا جثث بلا قبور.. صلاة الغائب أو الغائبة أو الغائبين... خففوا المشي فأديم الأرض من الأجساد، أترون أن الأرض طلبت نقطة نظام أم أن الفهم استعصى عليكم؟». انسل الواشم بن الشمشام منطلقا كالسهم ليبلغ التقرير وهو يصيح: «تق.. رير.. تق.. رير، الخطر قادم، الجراد قادم، الزلزال قادم والموت قادم، العلم نور والجهل عار».. انعقدت على الفور اللجن المختلطة والمتفرقة المتخصصة تدرس التقارير، لأن كل همسة يجب تشريحها وتمحيصها باستعمال الآلات الحديثة والقديمة لكي لا تفيد «قدْ» لا التحقيق ولا التقليل لأنها ستعكر طرق التدخل ومعالجة الأوضاع قبل فوات الأوان. اخترق الجميع شيخ وقور بعمامته البيضاء متدثرا بسلهام صوفي، وقف مليا وكان العياء باديا عليه، ثم قال: «منذ زمان وأنا أطالبكم بنقطة نظام». عندما سمع عبد الكريم كلام الشيخ انجلت الغشاوة عنه، وما أن بدأ الكلام حتى طوق أبناء الواشمة المكان لأنهم أيقنوا أن التاريخ تحرك وأن الجغرافيا كشفت عورة الجميع. وأثناء هذا اللغط فتش عبد الكريم عن الشيخ فلم يجد له أثرا، وبدأ يصرخ وكلماته تشق الفراغات الشاسعة: «نقطة نظام، نقطة نظام، نق...». عاد الجميع إلى شرنقتهم لتضميد الجراح والبحث عما تبقى من الأحباب، ودلف عبد الكريم إلى خيمته وهو يردد: نق... نقطة نظام...

تاهلة

قطعة سكر

يونس زين العابدين

حُبُّك قِطْعَةُ سُكَّرْ
ذَابَتْ بِلَهِيبِ عِشْقِي
حُبٌّ لَمْ تَكُنْ لَوْنُه يَتَغَيَّرْ
فَاصْفَرّ
وَاخْضَرّ
وَاحْمَرّ

حُبُّك كَأْسُ نَبِيذٍ أَتَثَمَّلُ بِهِ
أَجْتَسِيهِ حِينَ يَهِلُّ الْقَمَرْ
أَوْ حِينَ أَغْدُو وَحِيدًا
أَبْتَغِي أَنِيسًا لِلسَّمَرْ

حُبُّك حُرُوفٌ أُقَرِّؤُهَا قَبْلَ النَّوْمِ
وَاحِدٌ فَوْقَ السَّطْرِ
وَآخَرُ مَا ظَهَرْ

حُبُّك لُعْبَةُ
أَذُوبُ فِيهَا كَقِطْعَةِ ثَلْجٍ
يَغْلِي مَاؤُهَا بِلَهِيبِ شَفَتَيْكِ
كَسَرَابٍ بِأَرْضٍ يَلْمَعُ طَيْفُه
بِشَرَارَةِ عَيْنَيْكِ
كَعُصْفُورٍ جَرِيحٍ
يَنَامُ حِينَ تُدَاعِبُهُ أَنَامِلُكِ
كَبُرْكَانٍ ظَلَّ نَائِمًا
فَلَمَّا رَأَى قَدَّكِ
هَاجَ... وَتَفَجَّرْ

أَنْتِ قِطْعَةُ سُكَّرْ
عَيْنَاكِ عَسَلِيَّتَانِ
وَلَوْنُ شَفَتَيْكِ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

الحسيمة: 21-10-2001

La Rocade méditerranéenne ou l'extinction du dernier phoque moine Méditerranéen au Maroc

La construction de la route entre Tanger et Saidia sur le littoral Méditerranéen vise la promotion et le désenclavement de la cote Nord du Maroc et son intégration à l'Espace régional et national tout en contribuant au développement durable des provinces du Nord. Projet financé par le projet MEDA I au coût de 84,8 millions d'euros ; dont 80.0 millions d'euro fourni par la communauté européenne.

Le tronçon Ajdir-Ras Afrou, qui s'étend sur 84 km, s'effectue sur un délai de 40 mois par un co-financement maroco-italien, s'élevant à 780.000.000 de dhs.

Les travaux de la rocade Méditerranéenne sur la portion Nador - Al-Hoceima connaît ces derniers mois un rythme très accéléré. En effet les intérêts socio économiques attendus par le rattachement de ces lieux très isolés, sont d'ordre majeur. Il est certain que sur le plan touristique, ces zones sont encore considérées comme vierge ; des plages de natures volcaniques, insolites ; et abritant du même coup une flore et une avifaune de haut intérêt biologique dont 28 espèces d'intérêt mondial et parmi elle ni plus ni moins que le phoque moine. De plus la zone d'Al-Hoceima abrite la plus grande colonie de Balbuzard au niveau du littoral Méditerranéen.

D'ailleurs le S.D.A.U.L.M.O ; le mentionne très clairement (Schéma Directeur d'Aménagement Urbain du Littoral Méditerranéen Oriental) « Rapport fait par la direction de l'Urbanisme auprès du ministre délégué chargé de l'habitat et de l'urbanisme ».

L'association AZIR durant son dernier travail de terrain, visant l'estimation de l'impact des travaux de la Rocade sur le littoral ; a découvert un vrai attentat contre ce biotope par le passage de la dite Rocade à même le niveau du supralittoral.

Tel a été le sort du dernier individu du phoque moine, espèce emblématique de la méditerranée Marocaine, mis à mort en mois de mai par les décombres issus des travaux de la dite Rocade ; ou indirectement par le comblement de son habitat formé d'un réseaux de caves

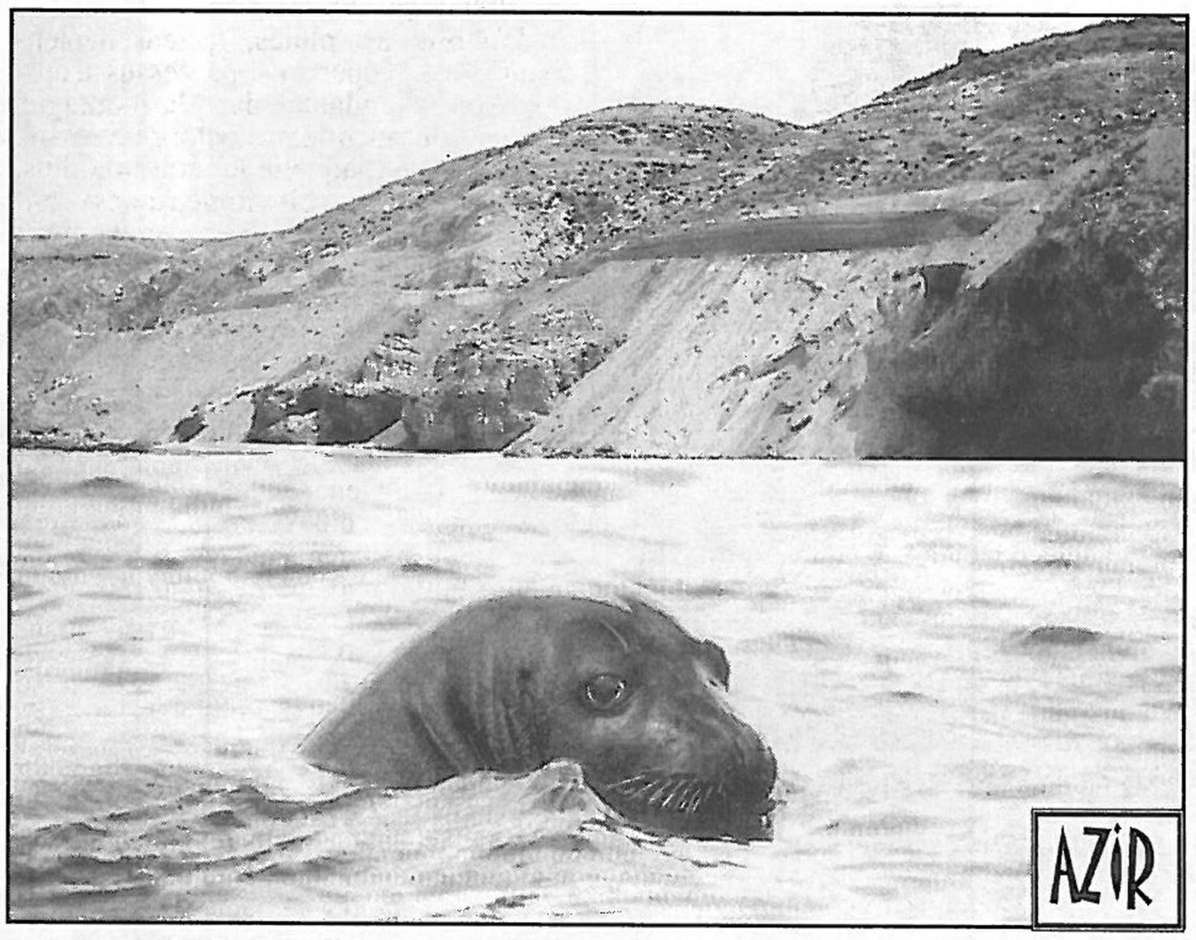

marines, et de petites calanques qui l'abritaient, dans la zone de Chemlala (Province de Nador). Cet habitat rare en méditerranée ; a souffert des décombres négligemment jetés via la ligne des falaises lors des déblaiements primaires de la route. On doit se rendre à l'évidence que ceci a d'autant plus de répercussion que la récupération de cette espèce s'avère pratiquement impossible, vu que son biotope est totalement anéanti.

Le moment fatidique est arrivé, et on est dans une situation historique pour l'économie du pays, mais aussi irréversible pour tout ceux qui ont une vraie préoccupation conservatrice, car ils peuvent se demander si on a réellement mis en considération un développement durable de ces zones ; si oui pourquoi assistons nous à l'absence totale d'un projet d'étude d'impact écologique du projet de la Rocade Méditerranéen sur la zone du projet.

L'absence de ce projet , explique donc le désastre écologiques qui s'est produit et se produit encore dans la zone de Chemlala, avoisinant l'Oued Kert ;importante zone humide qui aurait due être répertoriée site Ramsar ;En effet on assiste maintenant à une destruction acharnée et assidue de ce littoral .

On est très étonné de cette attitude téméraire des responsables du secteur de l'environnement qui ne cessent de glorifier la grande biodiversité animale et végétale du pays, mais qui d'autre part ne se tourmentent nullement sur son sort.

Comment peut on expliquer que de tels désastres écologiques se récidivant, alors que sur le plan administratif on a suffisamment de personnel spécialisé en la matière. Toutefois si un jour on trouvera une bonne réponse à cette question, croyez nous, on sera bien avancé.

D'un autre point de vue ce malheur se fait grâce au financement de la CEE ; ces pays qui ont tellement voulu qu'on profite des erreurs qu'ils ont commises contre leurs propres littoraux ; Paradoxalement, le Maroc est en train de détruire de manière progressive son littoral ; en construisant la Rocade Méditerranéenne à même le niveau supra littoral, lui qui a signé et ratifié la convention de Barcelone.

Il est vrai que le tracé actuel ne passe pas directement dans le Parc National d'Al-Hoceima (P.A.N.H) ;cependant il passe d'une manière aussi dévastatrice de son coté Ouest (vers Jebha) . On ne peut pas compromettre le devenir de la zone tampon du P.A.N.H à la richesse de biodiversité extraordinaire ; constituant même un habitat favorable au phoque moine .Cette zone tampon a d'autre part un rôle de riche corridor pour la sauvegarde de la biodiversité de la Méditerranée marocaine. Elle joint en effet le P.A.N.H ; et le site de Jebha considéré comme S.I.B.E (Site d'Intérêt Ecologique et Biologique) par le Plan National pour la Protection de l'Environnement au Maroc) .Sinon la raison même de la construction de la Rocade sera vidée de son vrai objectif, qui est le développement durable du littoral méditerranéen. Il faut donc que la Rocade cesse d'être une arme dévastatrice contre nos ressources naturelles et soit au contraire un outil pour en tirer profit de manière durable.

Il est impardonnable de ne pas prendre pour exemple des pays Méditerranéens comme la Turquie et la Grèce qui font des efforts énormes pour la préservation du phoque moine à travers la conservation de son biotope ; et qui d'ailleurs en sont largement bénéficiers grâce à l'énorme masse de tourisme qu'il attire ; ou le tourisme de nature est considéré comme un vrai moteur du développement durable. Il est utopique de songer à réaliser le chiffre de dix millions de visiteurs, si on ne préserve pas Le patrimoine naturel de notre pays.

Nous tenons Le gouvernement Marocain pour responsable du désastre écologique perpétué sur le littoral du Rif oriental, par le mauvais plan de tracé ; du projet de la Rocade Méditerranéenne ; et nous demandons que le tracé de la Rocade soit rectifié de manière qui respecte des normes conservatrices, afin de ne plus commettre ces mêmes erreurs sur la partie restante de cette route.

AZIR

Les conséquences socio-économiques de l'érosion dans le Rif sont importantes et très variables. Sur les terres affectées, on constate une perte en terres arables et/ ou une chute de leur productivité due aux pertes en azote, phosphore et potassium.

En dehors des sites concernées directement, l'érosion entraîne des inondations dans les plaines alluviales à l'intérieur des montagnes rifaines (Neckor, Beni Bouftah) comme à l'extérieur (plaine du Rharb), de fortes réduction de la capacité des barrages comme conséquence de l'évasement (Barrages Al Wahda, Nakhla, Abdelkrim El Khattabi), des dégâts au niveau des équipements (réseau routier et ferroviaire) et des habitations. Ces effets tous ensemble entraînent la paupérisation des paysans rifains et les incitent à l'exode vers les villes ou à l'émigration en direction de l'Europe.

LES PERTES EN TERRES ARABLES

Le décapage des sols agricoles est la conséquence directe de la dynamique érosive. L'importance des vases déposées derrière les barrages témoigne de l'ampleur du phénomène. En termes de surfaces ces vases signifient une dégradation spécifique des sols comprise entre 2000 et 4000 t/km2/an. Cela équivaut à un rabotage uniforme de la surface d'environ 1,5 a 3 mm/an. Localement, des valeurs plus élevées ont été avancées, ainsi les pertes en terres moyennes des bassins versants de l'Ouergha et du Neckor atteignent respectivement 9800 tlkm2/an et 5900 t/ km2/an.

L'érosion affecte aussi la qualité du sol en détériorant sa fertilité. Merzouk (Laouina et al. 1993) rapporte que, dans le bassin versant de Sidi Salah, l'érosion fait perdre annuellement aux sols 41 kg/ ha d'azote, 16 kg/ha de phosphore et 20 kg/ha de potassium.

Dans le Rif occidental Laabdi, 1978 a estimé le coût de perte en matière organique et en éléments fertilisants en terme de coût d'engrais de remplacement à près de 680 dh/ha/an.

L'ENVASEMENT DES BARRAGES

Parmi les effets les plus inquiétants de l'érosion figure l'envasement des retenues des barrages. En relations avec le régime torrentiel de la plupart des oueds rifains, ceux-ci charrient des quantités énormes de sédiments de la montagne vers les plaines. Une part de ces matériaux atterris dans les retenues des barrages. La durée de vie de ceux-ci se trouve fortement affectée. Les deux grands barrages du Rif: Al Wahda et Idriss premier sont édifié respectivement sur l'oued Ouergha et Inaouen drainant des- bassins versants aux terrains très érodables. La durée de vie du barrage Mohammed Ben Abdelkrim El Khattabi sur l'oued Neckor est évaluée entre 8 et 16ans. Le barrage de Talambote qui alimente en électricité la ville de Chefchaouen est Hors d'usage. Le barrage Nakhla près de Tetouan risque de subir le même sort dans quelques années.

LES INONDATIONS DES PLAINES ALLUVIALES

Le régime torrentiel des oueds rifains provoque des crues soudaines et violentes. Les cours d'eau incapables de drainer les flux, laisse déborder l'eau et la boue sur les plaines alluviales. Avant l'édification du barrage al Wahda, la plaine du Rharb était souvent le théâtre d'inondations spectaculaires occasionnées par les énormes débits que véhiculait l'oued Ouergha. Grâce à cet ouvrage les inondations sont réduites de 95% dans le Rharb. Mais le phénomène d'inondation continue dans d'autres régions du Rif La basse vallée de Béni Bouftah a connu en 2003 une vraie catastrophe qui est due aux débordements des eaux de l'oued principal; les dégâts occasionnés étaient très importants.

(A suivre)

1- Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture.

2- Projet de mise en valeur intégrée du bassin versant de l'oued Sebou lançé au début des années soixante.

3- Axes stratégiques de dévellopement économique et social des préfectures et provinces du Nord (1997).

4- Telle qu'elle a été délimité par le programme PAIDAR-MED (Programme d'Action Intégré Pour le Dévellopement et l'Aménagement de la Région Méditerraéenne Marocaine) mais sans les provinces de Oujda et de Taourirt.

5- Enquête sur le cannabis 2003.

L'EROSION HYDRIQUE ET LA CONSERVATION DES SOLS DANS LES MONTAGNES RIFAINES:

Essai de mise au point

RESUME

L'érosion hydrique est l'un des facteurs principaux de la dégradation des ressources naturelles dans les montagnes du Rif. Elle constitue une contrainte majeure au développement de la région.

Le phénomène érosif se caractérise par l'importance en surfaces affectées (plus de 60 % du territoire) et par l'intensité de ses manifestations (l'érosion spécifique varie entre 200 et 500 t/km2 dans le Rif Oriental et entre 2000 et 5000 t/km2 dans le Rif central et Occidental).

Le Rif constitue l'une des régions les plus sensibles aux processus de dégradation au niveau du Maroc. Le fort gradient altitudinal, la juxtaposition des roches tendres et d'autres plus résistantes, le fort compartimentage du relief et l'agressivité climatique, tous ces facteurs font que cet espace dispose d'un potentiel élevé du point de vue dégradation. La déforestation, le surpâturage, le faible niveau d'aménagement des terroirs agricoles - couplés à un fort accroissement de la population - ont vite libéré ce potentiel; ce qui s'est traduit par un emballement des processus d'érosion.

Les travaux qui ont porté sur l'érosion, dans cette montagne, sont nombreux et ne cessent d'augmenter et de se diversifier. Les premières investigations remontent aux années soixante, et ont été conduites par les experts du projet DERRO qui ont mis au premier plan le problème de l'accélération de l'érosion dans le Rif. Beaucoup de travaux ont vu le jour depuis, dont les suivants : Gerard Maurer (1968) Heusch (1970), El Gharbaoui (1981), Pascon et al. (1983), Barathon (1987, 1989), Laouina (1993, 1994, 1998), El Abassi (2000), Tribak (2000) et Al Karkouri (2000, 2003).

L'abondance des travaux témoigne que la dégradation du milieu naturel dans le Rif est un souci majeur pour les chercheurs, mais il l'est aussi pour les pouvoirs publics qui ont, depuis les années soixante, œuvré -par le biais de projets régionaux et locaux- pour contrecarrer ce phénomène aux conséquences néfastes. Cependant malgré les efforts déployés, le problème reste pleinement posé, il gagne en ampleur et en complexité.

La présente intervention essaie de faire une mise au point de la recherche géographique sur la problématique de l'érosion dans le Rif, et par la même, de relancer la discussion sur les méthodes de conservations du sol au Maroc notamment en zones de montagnes.

INTRODUCTION

Comparée aux autres montagnes marocaines, le Rif est considéré comme la chaîne la plus affectée par l'érosion, notamment par l'érosion hydrique. Depuis longtemps déjà (début des années soixante du siècle dernier) des chercheurs et des experts de disciplines diverses ont tiré la sonnette d'alarme en attirant l'attention sur la grande ampleur du phénomène. Mikesell en 1961 : 115.. dans son ouvrage sur la géographie culturelle du Nord marocain remarque que, rares sont les versants qui échappent à la dynamique destructive de l'érosion. Les experts de la FAO1 ont conclu dans un rapport final de leur mission au Maroc (1964) que « l'érosion est effrayante, s'accélère par le défrichement progressif des forêts et risque de réduire de moitié en 25 ans la fertilité» des sols. Maurer et al., (1964) soulignent à l'issue d'une excursion d'experts dans le Rif «la tournure souvent spectaculaire de la dynamique érosive ». Le même auteur (1968) conclut dans son travail de géomorphologie sur le Rif que celui-ci « est un domaine d'érosion exceptionnellement riche et violent». En 1970 des chiffres ont été

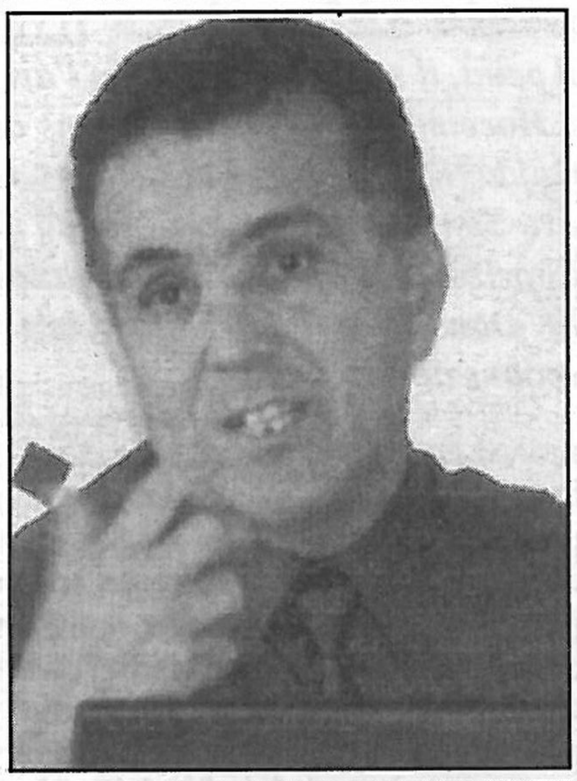

AL KARKOURIJAMAL
(Université Ibn Tofail)

avancés pour exprimer cette ampleur, B. Heusch, en sa qualité d'expert de la F AO auprès du projet Sebou2 estime que le Rif, qui ne couvre que 6% du territoire national est à l'origine de 60 % de la terre érodée du Maroc; le reste du pays, soit 94% du territoire, fournit les 40 % restant.

Ces affirmations et ces chiffres sur les conséquences potentiellement désastreuses de l'érosion dans le Rif ont été à l'origine d'une longue série d'interventions de l'état. Elles ont pris la forme de mesures techniques appliquées en masse un peu partout dans la région.

En principe les interventions effectuées devaient au moins diminuer l'ampleur du phénomène érosif, mais apparemment ce n'est pas le cas. Une étude réalisée par la FAO (1975) subdivise le territoire marocain en quatre catégories de régions selon l'importance de la dégradation spécifique (t/km2/an). Le Rif vient en tête avec une dégradation spécifique supérieure à 2000 t/km2/an. De nos jours encore dans un document3 de l'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Préfectures et Provinces du Nord du Royaume il y est écris que «la chaîne rifaine est sans doute au Maroc, la zone montagneuse la plus dangereusement attaquée par l'érosion, qui y occasionne chaque année une perte estimée à 2% des terres arables, entraînant ainsi un rétrécissement des superficies cultivées».

Malgré les efforts entrepris par diverses interventions pour endiguer l'érosion, on continue donc à parler de ce fléau avec le même langage alarmiste des années soixante du siècle dernier. Cet article essai de connaître les raisons de ce paradoxe.

Pourquoi le problème de l'érosion est toujours d'actualité dans le Rif ? Quelle est la part de la réalité dans les récits de crise?, sommes nous vraiment en présence d'une accélération exponentielle de l'érosion ?, les réponses apportées au phénomène sont-elles insuffisantes ou tout simplement inadéquates? , quelles sont les conclusions des récentes recherches menées dans la région ? Voilà quelques questions qui ont été à l'origine de ce travail.

I. PROBLEMATIQUE DE L'EROSION DANS LE RIF

1- FACTEURS ET CAUSES DE L'EROSION HYDRIQUE

L'érosion actuelle dans les montagnes rifaines est le résultat de la conjonction de plusieurs facteurs:

D'abord, les pluies, facteur déclenchant de la plupart des processus d'érosion, sont abondantes dans la montagne rifaine et tombent entre octobre et mars, période durant laquelle les sols sont nus. Les moyennes pluviométriques annuelles dépassent 1500mm sur les massifs les plus élevés à l'ouest et au centre de la chaîne (Jbel Outka: 1729mm, Bab Taza: 1586mm, Ketama: 1501mm). Vers l'Est ainsi qu'en direction du littoral méditerranéen, les normales annuelles s'affaiblissent à mesure que diminue l'altitude (Targuist: 419mm, Beni Bouftah : 250mm, Irnzoren: 247mm). Les pluies sont généralement brutales et concentrées, les totaux journaliers peuvent atteindre 100mm et même 200mm en 24h (213 au Jbel Outka, Beaudet et al., 1964). Elles peuvent être prolongées sur de longues périodes et deviennent de ce fait particulièrement érosives, notamment lorsqu'elles s'abattent sur un sol saturé. Des averses violentes se produisent parfois juste après la période sèche estivale, causant ainsi une forte érosion des sols nus.

Le relief rifain, bien que caractérisé par des altitudes relativement basses dépassant rarement 2000m, laisse une impression de haute montagne difficilement pénétrable. Cette situation est due à l'enfoncement particulièrement vigoureux du réseau hydrographique (de l'ordre de 200 à 300m) durant le quaternaire, le résultat en est un système de pente complexe marqué par des inclinaisons très fortes comme le montre le tableau suivant.

Tableau 1. Répartition des pentes dans la montagne rifaine.

Inclinaison en %	Superficie concerné en %
Moins de 5	07
05 - 12	05
12 - 25	12
25 - 30	25
30 - 50	30
plus de 50	28

Il en ressort que près de 70% des terrains rifains présentent des inclinaisons supérieures à 25%. Sur ces pentes fortes, l'eau de pluie ruisselle vite et acquiert la vitesse et la force nécessaires pour éroder.

La lithologie de l'édifice structural rifain est composée d'une gamme assez riche de roches, mais on note une prédominance des faciès tendres (schistes et marnes feuilletés) imperméables et facilement altérables. Ce sont des roches très ruisselantes puisque, dans les conditions normales, les marnes fournissent des concentrations élevées de l'ordre de 40g/l et les f1yschs 20g/l. Tandis que les roches dures (les calcaires), ne permettent q'une faible concentration souvent inférieure à 3g/l (Laouina 1993). Par ailleurs les superpositions de roches dures sur roches tendres jouent un rôle particulièrement important dans le Rif et entraînent le plus souvent des processus de solif1uxion (exemple des bancs de grès numidiens reposant sur les marnes sénoniennes. Beaudet 1964).

Les sols sont souvent peu profonds et tronqués sauf ceux qui se situent sur les plans en glacis. Sur les pentes fortes soumises depuis longtemps à l'érosion, les véritables profils pedologiques sont très rares, les sols d'érosion très caillouteux prédominent. Certes les fragments de roches réduisent l'érodibilité puisqu'ils protègent contre l'impact des gouttes de pluies et diminuent la vitesse de ruissellement. Mais une fois le ruissellement déclenché ils augmentent la turbulence des eaux et corrélativement la perte en terre (Roose 1994). La texture des sols généralement limoneuse ou limono-sableuse augmente la susceptibilité des sols rifains à être érodés surtout qu'ils sont pauvres en matière organique.

L'intensité de l'érosion hydrique des sols dans le Rif est également, fonction de la forte pression démographique sur les ressources naturelles.

Les montagnes rifaines supportent depuis longtemps de fortes densités humaines. En 1950, la population globale de la zone espagnole était de 1. 003 817 habitants, la densité moyenne y était de 51 habitants au km2 contre moins de 20 dans la zone ftançaise.

Actuellement (1994) la population totale de la région4 est de 4.196 749 répartie sur une superficie de 33 274 km2 soit une densité moyenne de 126 hab/km2. C'est-à-dire 3,4 fois plus forte que la moyenne nationale qui est de 36,7 hab/km2.

Les densités rurales, particulièrement élevées dans certaines zones de montagnes (province d'Al Hoceima: 76 hablkm2, de Chefchaouen: 91hablkm2 et de Taounate: 103 hablkm2) expliquent la forte pression sur les ressources forestières.

La déforestation est parmi les causes directes de l'érosion hydrique dans les montagnes rifaines. Elle est certainement la plus importante et la plus ancienne. Les récits sur les modalités de son développement ne manque pas (Mouliéras 1899, De Segonzac 1903; Maurer 1968). Confrontés, très tôt, à un manque dramatique des terres cultivables, les rifains, à mesure que leur poids démographique croit et que leur terres s'épuisent, étaient amenés à étendre leur cultures à des terrains vierges au détriment de la forêt. Au début du siècle dernier les espagnols ont eux aussi contribué au désastre infligé à ce patrimoine. Selon Mikesell 1961, les espagnols, avec leurs équipements modernes, ont probablement, coupé plus d'arbres en une décennie que ce que les tribus rifaines pouvaient détruire en un siècle.

De 1962 à 1968, 40% de la surface couverte par les forêts a disparu, victime de défrichements.

La culture du cannabis qui a connu une extension importante dans le Rif depuis 1980, gagne chaque année de nouvelles terres au détriment de la forêt. Selon le service de protection et Gestion participative des Ecosystèmes Forestiers du Rif (GEFRIF), le cannabis est responsable de la disparition de 1000ha de forêt par an (A. Labrousse et L. Romero 2002). Actuellement la superficie cultivée de cannabis est de 134 000 hectares (APON-CRTS (Maroc)-ONUDC/ICMP 2003)5 .

Par ailleurs, le pastoralisme, l'autre composante du système agricole rifain contribue, lui aussi, au développement de l'érosion. Le rétrécissement des aires de pacage du à l'érosion ou à l'extension des cultures est à l'origine d'une évolution en cercle vicieux: moins d'espace pour le cheptel conduit à une charge animale plus forte qui, à son tour, dégrade encore plus le sol et réduit les surfaces pastorales et arables.

Signalons aussi que le recul de la jachère, les labours dans le sens de la pente, la. multiplication des pistes inadéquates sont autant de causes qui accélèrent l'érosion dans le Rif, mais leurs impacts ne sont pas suffisamment connus.

2. CONSEQUENCES SOCIO-ECONOMIQUES DE L'EROSION

Ali MESSAOUDI (Artiste Peintre):

Je me prétends universaliste

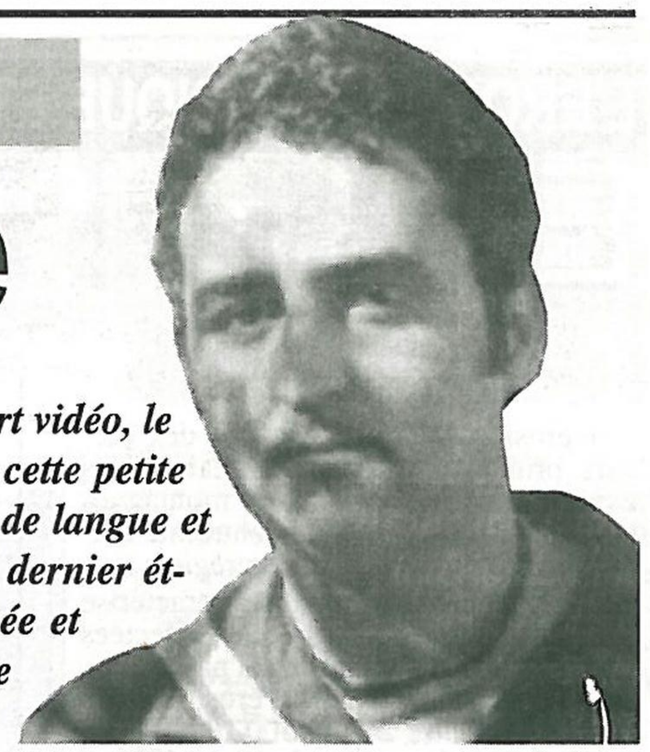

***Ali MESSAOUDI** est un artiste autodidacte et pluridisciplinaire; il peint, il sculpte, il pratique l'art vidéo, le design et la décoration et il crée également dans la poterie. Né à Al Hoceima en 1974. C'est dans cette petite ville qu'il a fait ses études jusqu'au baccalauréat. A l'université d'Oujda, il a poursuivi des études de langue et littérature anglaises. Depuis 1997, il se consacre entièrement à son art. Son atelier de travail est au dernier étage de la maison familiale dans cette ville qui scrute sereinement l'horizon azur de la Méditerranée et qui est presque sculptée sur un isthme adossé aux montagnes du Rif. Dans sa galerie commerciale d'art, la première à Al Hoceima, Ali a aimablement répondu aux questions de TIFRAZ:*

Tifraz : Parlez- nous un peu de vos expositions et dites- nous en quelle année et où était la première ?

MESSAOUDI : J'ai contribué à plusieurs expositions organisées par l'association Al Badissi des arts plastiques à Al Hoceima dont j'étais membre pendant cinq ans. La première exposition, c'était à Oujda en 1997 lors de la première rencontre des arts plastiques dans cette ville. La deuxième était également à Oujda à la deuxième rencontre des arts plastiques en 1998. La même année, j'ai participé au festival international de l'art vidéo en France avec mon deuxième cours métrage intitulé « Le masque ».

Tifraz : Et votre premier film alors ?

MESSAOUDI : D'une durée de 15 minutes, il s'intitule: « La bulle » et c'est sur la thématique de la quête intérieure chez un jeune homme. Il était projeté à Casablanca au festival d'art vidéo de 1997.

Tifraz : Vous avez déjà exposé en Espagne ?

MESSAOUDI : Oui. J'ai participé au festival portes ouvertes pour la protection d'un site historique du XIX ème siècle à Valencia. J'y ai participé par une installation artistique et une action d'art public en duo artistique nommé AZRO (pierre en Berbère) avec l'artiste Vicente INSA. En 2001, j'ai exposé mon travail de poterie à la galerie Viciana à Valencia.

Tifraz : Vous vous intéressez à la photo aussi?

MESSAOUDI : Je m'y intéresse depuis l'université. J'ai exposé au complexe culturel Charif IDRISSI à Al Hoceima en 2000. J'ai aussi donné une conférence sur cet art à Rabat à la commission américano-marocaine pour l'échange culturel et éducatif en collaboration avec l'artiste américaine Anny TOMPSON et sous le titre « La relation entre le photographe et la scène ».

Tifraz : le design chez vous touche la poterie aussi apparemment?

MESSAOUDI: En design, je travaille depuis 2002, en fait, sur le miroir et je compte passer au meuble en général et son côté fonctionnel. Je travaille déjà sur l'objet et sa création en tant que meuble fonctionnel. J'essaye de créer des objets « semi modernes » et « semi primitifs ». En poterie par contre, je prends des objets d'art rural qui sont à la base

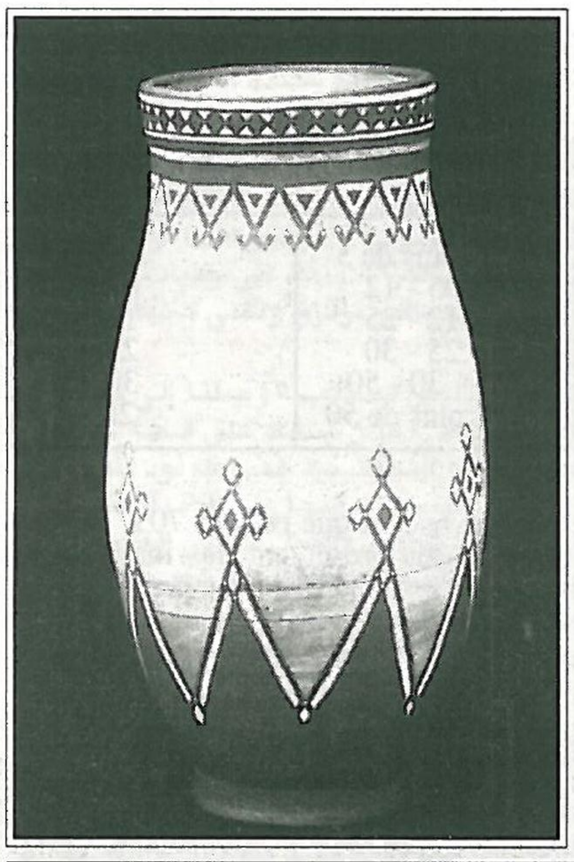

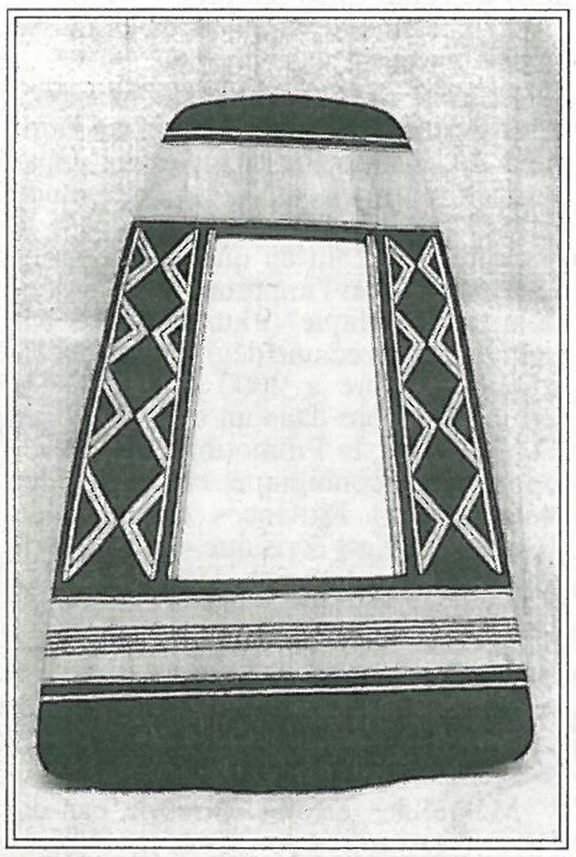

Deux oeuvres du peintre artiste Ali MESSAOUDI

utilisés en cuisine et j'en fais des œuvres artistiques pas fonctionnelles (en cuisine). J'utilise pour cela le patrimoine de la symbolique berbère et des gravures rupestres millénaires de l'Afrique du Nord.

Tifraz : En tant qu'artiste pourquoi faites- vous un va et vient permanent entre toutes ces formes de création et donc entre l'art traditionnel et l'art réfléchi?

MESSAOUDI: Il n'y a pas d'art majeur et d'art mineur pour moi. Les arts que j'exerce sont tous égaux et je change de forme de création artistique par « nomadisme ». Cela me permet de respirer et d'expérimenter autre chose. Ces formes de création ne s'opposent pas. Ce sont de multiples façons d'exister pour moi en tant que créateur artistique.

Tifraz : En plus de la peinture, vous développez donc actuellement la poterie et le design. Qu'est-ce qui vous inspire ou vous motive ?

MESSAOUDI : C'est le désir d'innover. Le design à Al Hoceima - qui est un espace presque « clos » - est confronté, comme toutes les initiatives innovatrices, à un regard douteux comme tout ce qui est audacieux et anticonformiste.

Tifraz : Et pourquoi une galerie commerciale d'art dans cet espace « clos » (du moins géographiquement) ?

MESSAOUDI : Justement, c'est pour bousculer ce conformisme et surtout cette culture du moche comme par exemple l'abandon de l'architecture traditionnelle rifaine ou encore l'habitude de peindre en blanc qui est remplacée par cette couleur de souffre qui rappelle la gale. Maladie que les anciens soignaient par le souffre.

Tifraz : Quelle est la raison de cette culture du moche ?

MESSAOUDI : C'est le manque terrible de l'éducation artistique et visuelle d'où la culture du grossier et ce goût accéléré pour le médiocre.

Tifraz : Vous définissez- vous comme un artiste profondément enraciné localement ou au niveau du Maroc méditerranéen ?

MESSAOUDI : Je ne me définis pas comme un artiste ayant une identité locale au sens géographique, ethnique ou autre car l'identité ne peut être que figée dans ce cas. Je me prétends universaliste. C'est un projet à travailler, à cultiver et à développer. Cela ne m'empêche pas d'être profondément enraciné, comme vous dites, dans mon patrimoine berbère que je revisite et essaye de faire évoluer et revivre comme une petite composante de la grande culture humaine. C'est cela le vrai Projet.

Tifraz : Quelles sont les formes de création que vous développez le plus actuellement ?

MESSAOUDI : La peinture, le design et la poterie.

Tifraz : Dites-nous en fin quand et qu'est- ce qui vous inspire ?

MESSAOUDI : L'inspiration peut venir à chaque instant et peut- être « provoquée » par le moche comme par le beau.

Tifraz : Merci Mr. MESSAOUDI

MESSAOUDI : Merci à vous et à tous les lecteurs de Tifraz

Propos recueillis par : Mohamed EL BOUCHHATI

LES ETUDES BERBERES (2)

SOUS LE PROTECTORAT ESPAGNOL AU MAROC (1912-1956)

Mohamed TILMATINE (Université de Cadiz)

1.2.2.1. Le Père Sarrionandia

Né le 21 octobre 1865 à Pueblo de Gavay au Pays basque, il sera, à 17 ans, fondateur avec d´autres novices du couvent de Chipiona (Province de Cadix) le 25 août 1882 qu´il quitte le 31 août 1892 pour la mission franciscaine du Maroc où il séjournera surtout dans le nord du pays à Tanger, Melilla et Tétouan. Sarrionandia étudiera sous la supervision du Père Lerchundi les langues locales. Plurilingue, il dominera rapidement, outre le latin, le grec et le français, des dialectes berbères comme le rifain et le chleuh mais aussi l´arabe. Sa connaissance de cette denière langue lui permettra d´intervenir comme interprète à la conférence d´Algéciras de 1906. La publication de sa célèbre "gramática de la lengua rifeña" commencera en 1905. Une deuxième édition sortira, comme la première, des imprimeries de la mission franciscaine de Tanger en 1925. La présence de l´Espagne dans les "Plazas fuertes" du Rif justifie aux yeux de l´auteur le choix d´une grammaire du rifain, car ce dialecte "es indudablemente el que por ahora ofrece mayor interés para nosotros" (Prólogo, IX).

Le Père Sarrionandia quitte le Maroc en 1911 après avoir reçu l´obédience de l´Ordre des Franciscains pour revenir en Espagne où il sera destiné au couvent de Lébrija en Andalousie. Un accident de la circulation lui ravira la vie le 5 août 1913 à Amozabieta (Pays Basque) à l´âge de 48 ans (1).

1.2.2.2. Le Père Ibañez

Le Père Esteban Ibañez Robledo (2) est né dans la localité de Arenillas de Rio Pisuerga (région de Burgos) en 1914. Il rentre dès 1925 au Seminario menor franciscano de Estapa (Séville) avant de commencer à étudier la philosophie et la théologie au Colegio de Misionarios Franciscanos de Chipiona (province de Cádix) où sont formés les missionnaires destinés au Maroc et au Palestine. Son premier voyage au Maroc aura lieu plus tôt que prévu, puisque en pleine guerre civile et en raison des menaces qui pesaient sur eux, les franciscains décident de se réfugier à Rabat où Ibañez finira ses études de théologie. Il sera ordonné prêtre en 1937 et s´installera dès 1938 à la mission catholique de Nador où il se dédiera à la langue et culture rifaine, dont il découvrira le filon légué par le Père Sarrionadia. Il sera connu notamment par la publication de ses dictionnaires espagnol-rifain (1944), rifain espagnol (1949).

Après un séjour de ans à Madrid, il reviendra au Maroc pour travailler à deux autres dictionnaires:Espagnol-Baamrani (dialecte de Ifni) en 1954 et le dictionnaire espagnol-Senhayi (Senhadja des Srair) en1959.

Ibañez reviendra en Espagne (San francisco el Grande) en 1962 pour occuper d´autres charges dans le cadre de l´Eglise.

Souffrant de problèmes de santé, il reviendra en 1972 en Andalousie. Il passera les dernières années de sa vie à Cadix avant de décéder le 9 janvier 1998 à l´âge de 83 ans.

2. Les militaires-interprètes et l´enseignement des langues locales

Les travaux de . cette catégorie d´agents appartiennent à la première ligne d´oeuvres pionnières sur les Berbères et leur langue. Les auteurs eux-mêmes occupaient en général des emplois de militaires, dont la mission était de développer des instruments pédagogiques comme les grammaires, les descriptions linguistiques, textes ou glossaires dans la langue autochtone dans le but de mettre à disposition des militaires des moyens pour pouvoir communiquer directement avec les communautés-cibles.

Relevons que en matière de production scientifique, les militaires espagnols ont joué un rôle infiniment moins important que celui des Français en Algérie, se cantonnant d´avantage dans la gestion et l´enseignement de l´arabe parlé et parfois du berbère dans les différentes écoles de la zone du protectorat espagnol. Nous disposons également de quelques travaux rédigés par des militaires, comme le cas du Lieutenant Colonel A. Domenech Lafuente (3) ou de Ángel Muñoz Bosque, "diplomé" du "Ministerio de la Guerra" de langue "xeljha" (4). L´engagement de militaires qui apprenaient les idiomes locaux était très encouragé par l´Etat qui accordait aux professeurs des Académies de Ceuta y Melilla la possibilité d´accéder à une "Croix du mérite militaire pour services spéciaux" (arrêté royal du 12. 6.1912).

C´est dans ce cadre que se développeront dans les pays nord-africains des centres de formation des corps militaire ou paramilitaire destinés à l´enseignement des langues maternelles : le dialecte arabe et le berbère.

A part quelques exceptions que constituent les travaux d´autres européens, (surtout allemands et italiens), la majorité des travaux sur le berbère ont été fait par des spécialistes des pays coloniaux (5) et publiés à Alger, Rabat, Madrid ou surtout à Paris, où s´est développé depuis plus d´un siècle maintenant une longue tradition de recherche et d´enseignement du berbère aux membres des forces coloniales.

En 1887 s´instituait à Alger un diplôme d´études du "dialecte berbère" et de "dialecte arabe". Les études berbères connurent une avancée considérable quelques années plus tard avec la décision des Français de créér le 9 juin 1915, un "Comité d´Études Berbères" à Rabat (Maroc).

En Espagne, les premières expériences d´enseignement de l´arabe dit "vulgaire" débutèrent, à peine un an plus tard (1888) à Ceuta et seront organisées par le gouvernement militaire de cette ville.

Créées fondamentalement pour répondre aux nécessités du gouvernement militaire, les écoles d´enseignement de l´arabe dépendaient directement du Ministère de l´Armée, fonctionnaient sous la direction et le contrôle des Gouverneurs militaires locaux et étaient même gérées par des Généraux en poste sur place.

Parmi les nombreuses institutions d´enseignement qui fonctionnaient sous le régime du protectorat espagnol (6), nous nous intéresserons surtout à deux d´entre elles qui ont la particularité d´intégrer le berbère dans leur programme de formation (7) : La Academia de Árabe Vulgar de Melilla (1904) et la Academia de Árabe y Bereber de Tetuán (1929) qui se dénominera plus tard le Centro de Estudios Marroquíes (1938).

2.1. La Academia de Árabe Vulgar de Melilla ("Académie d´arabe vulgaire de Mélilla")

La création de la Academia de Árabe Vulgar de Melilla, financée par les autorités locales ("Junta de Arbitros de la plaza") fait suite à des démarches entreprises par le gouvernement militaire de Ceuta, qui en créeant en 1888 déjà des cours d´arabe "vulgaire" sentait depuis longtemps la nécessité d´organiser cet enseignement sur des bases plus officielles. Une loi du 27 avril 1900 qui prévoyait la création d´un collège d´Interprètes d´arabe à Melilla ouvrit la voie à la prise en charge de cet enseignement avant la création officielle le 24 juin 1904 de l´Academia de Árabe Vulgar de Melilla, financée par des moyens locaux. Pour assurer les cours, dont le début était prévu pour le 1° novembre de la même année, on demanda au Centro de Arabistas de Madrid un professeur, qui cependant n´a pu être envoyé, car aucun de ses membres ne connaissait l´arabe parlé! Chose qui paraîssait toutefois "naturelle" au propre chef du Centre des Arabisants de Madrid Francisco Codera y Zaydín qui considérait que les chercheurs se consacraient surtout à l´étude de l´arabe classique. Face à cette situation, les cours furent pris en charge par l´interprète du Commandement militaire, Don Francisco Marín, qui fut promptement nommé Professeur et Responsable des Etudes. D´autres militaires de carrière durent intervenir pour palier les carences au sein des arabisants espagnols.

La stabilisation des cours d´arabe parlé dans les places espagnoles de Ceuta et Melilla eut lieu avec la publication d´un arrêté royal du 31 mars 1906 portant création des Académies d´arabe de Ceuta et de Melilla.

Un arrêté du 29 avril 1909 fixa de manière centralisée les règlements internes des académies qui avaient été dictés auparavant par les autorités militaires de Ceuta et Melilla. Cette même disposition divisa l´enseignement en deux groupes cibles: les officiers et les hommes de troupe. Les populations civiles pouvaient assister aux cours, mais devaient s´intégrer à l´un ou l´autre des deux groupes.

L´introduction de l´enseignement du berbère, dans sa variante rifaine, aura lieu quelques années plus tard et sera annoncée par un arrêté royal du 17 janvier 1914 portant création de cours de "chelja" à l´Académie d´arabe de Melilla, justifié par le fait que le rifain était la langue maternelle dans ce territoire et "que el conocimiento de este idioma para los españoles habría de producir considerables beneficios y ventajas en las relaciones y en la penetración". Le personnel enseignant était formé au début par un pofesseur et un auxiliaire rifain qui devait connaître l´espagnol. Un arrêté royal du 30 janvier 1918 ouvrait la porte d´enseignement du berbère aux officiers qui avaient une certaine maîtrise de la langue (Valderrrama: 504). Le capitaine d´infanterie Cándido López Castillejos sera nommé premier professeur de chelja (8) le 2 octobre 1918.

(1) Voir bibliogaphie en annexe. Voir aussi pour la biographie de l´auteur les nombreux, mais courts articles de E. IBAÑEZ dans la revue Mauritania (ref. 7766 dans GIL GRIMAU), mais aussi IBAÑEZ 1945 en annexe. Ces données ont été vérifiées dans le Necrológio de la provincia franciscana de Granada (sous la date du 5 août 1913).

(2) Il n´existe – à ma connaissance – jusqu´à présent aucune note biographique sur le Le Père IBAÑEZ. Les quelques données existantes et bien sûr incomplètes, ont été publiées dans PAZOS M. R. (1958). Escritores misioneros .... Je remercie le Père Jesús ESPAÑA qui m´a permis d´accéder aux archives de la bibliothèque privée des Franciscains de Chipiona. C´est aussi grâce à son aide et à sa disponibilité que j´ai pu accéder à ces quelques données biographiques supplémentaires sur le Père IBAÑEZ.

(3) Bibilographie assez détaillée de cet auteur-militaire dans Rodolfo GIL GRIMAU (1988), références 4458-4527.

(4) Cf. note 11.

(5) A titre d´exemple, l´auteur allemand A. WILLMS, relève dans un article de 1968 que seulement 20% de la bibliographie sur le berbère "échappe" aux Français (voir : "Inwieweit kann die Berberforschung der hamitosemitischen Sprachvergleichung dienen?", Der Islam 44, 1968, 174-194, p. 179.

(6) La zone du protectorat espagnol connaissait plusieurs systèmes qui fonctionnaient en parallèle: un enseignement public marocain, espagnol, israélite, mais aussi musulman ainsi que des institutions d´enseignement purement privées.

(7) Outre les Académies de Ceuta et Mélila, un enseignement d´arabe a été introduit en 1913 également dans les villes de Larache, Ksar-el-Kebir (Alcazarquivir) et Asilah (Arcila). Cf. F. Valderrama pour une étude très détaillée du système et des programme d´enseignement ainsi que pour l´action culturelle espagnole au Maroc en général.

(8) Terme générique qui désignait le berbère, même quand il s´agissait du rifain. Les habitants de Melilla utilisent encore ce terme pour parler de leur langue maternelle : la variante rifaine du berbère.

(A suivre)

٤٥٠٢٥٠٤٢٤٠ — +٤٣٥٠ ٤٥٠٤

٤٥٠٢٥٠٤٢٤٠

● ٤٣٥٠ ٨٤٥٠٨٤٤

٤٥٠٢٥٠٤٢٤٠

● ٤٣٥٠ ٨٤٥٠٨٤٤

٤٥٠٢٥٠٤٢٤٠

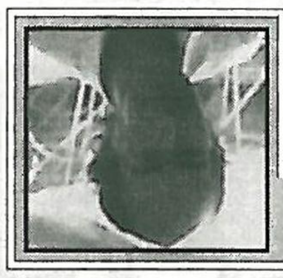

● ٤٣٥٠ ٨٤٥٠٨٤٤

٤٥٠٢٥٠٤٢٤٠

● ٤٣٥٠ ٨٤٥٠٨٤٤

Udmawen

Afelsuf n tira d umxaṭi:

Derrida (1930-2004)

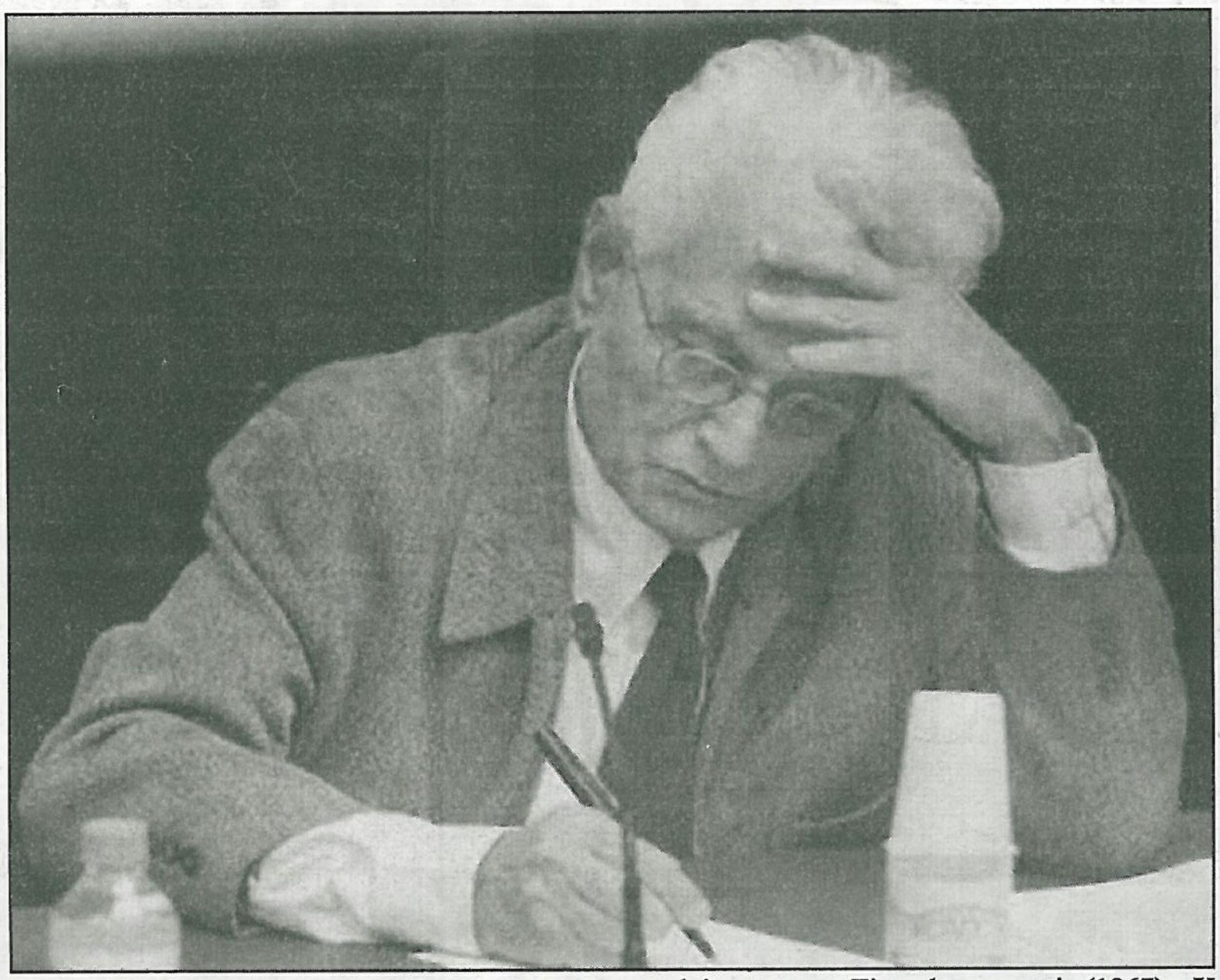

Tameddit n was n ssebt 9-10-2004, yemmut ijjen zeg felsufen imeqranen n yiḍa d iḍaṭen yeɛḍan niγ id γa yasen.. Immuṭ Jak Derrida zig yeddar 74 isegwasen, netta id yusin γa tudart, gi tmurt n Legzayer (Lbiyyar), ass n 17-07-1930. Temẓi ines isseɛdat din armi yewweḍ 19 isegwasen. Gi 1949 ad yemmuti γa Fransa, ḥuma ad yarnu gi tγuri. Zik iγa yessen Altusir, Fuku, Burdyu, Lakan, Jinit, Blancu, Bart, Duluz d-udmawen nneḍni iγa yzenḍen tagrawla tamesnawit asegwas n 1968 gi Franca, amak iγa γzen tibridin n tmesna n yiḍa. Derrida immuṭ d-ameggaru imeddukal ines, miked iqqim iddar s tira xasen-akidsen. Rux iseɛfit rad netta, immuti γarsen, ijjid tira ines aṭenɛint-aṭesseγmint-aṭirint.

Derrida γars aṭṭaṣ d-udmawen, maca qqaɛ idsen ticcen ij umesnaw yeγrin x waṭṭaṣ d-ifilan g-umxumbel n tmesna zeg wami tella, uka yarzu dagsen x min γa yini, netta yesnen muk γa yessemsagar min ur itemsigiren zeɛma, yucit i treẓẓi n tmenna yeddaḥan ur illi wi γarsent γa yawḍen, mani ɛad asent iṭṭef ixarwiḍen. Yeḍfar tabrit n treẓẓi d uzrag n wawal d tmenna idaneγ izedγen, idaneγ inedhen, ḥuma anezmar anẓar-anxemmem-anarja-aneddar muk nneḍni.

Derrida yuka zik ira tγuri nican qqartent i ten iggurren ag tira, ta tawi γar ta, ta tawid ta. D-akaki ya iṯ ijjin isrusa aseqsi n tira d umxaṭi x umezruy n tfelsuft d tmesna, uka yufa ira aseqsi-ya itawid iseqsiyyen n tidet, tudart, min yegguren d min d-itasen, itawi γar useqsi n useqsi simant ines.

Derrida ijjid zi 80 tsawent idellisen yurin s-ufus ines waha niγ ag imesnawen nneḍni, zegsen: Tira d umxaṭi (1967), X tegramatulujit (1967), Ameẓẓuγ n miden (1982), Heidegger d useqsi (1990), X usnebji (1990), Uwc lmut (1999), X mixef tudecca (2001), X 11 Sibtumber (2003)... Amak id yejja aṭṭas d-awalen dewlen iwdan ẓaren zegsen mani ma.

Derrida isseɛda tudart ines iqqar-itari-isγura -itmenγa x tfelsuft d tilelli n uxemmem d tmenna. Ntafiṯ gi Fransa isγar gi tesdawit n Ssurbun jar n 1960 d 1964, gi 1975 ad igg ag imeddukal ines Greph (tagrawt n tartzuyt g uselmed n tfelsuft), g usegwas-a s ixf ines ad issent isγura gi tesdawit n Yal gi Amirika ag lexrif d tfeswin ar 1986, asegwas n 1981 ad igg tamesmunt ubeddi ag imesnawen n tcik, 1983 ad itwag ukulij umadal n tfelsuft ad yili derrida d-lmudir ines, amak yuzzer ḥuma ad twag tmesmunt n tmesna mgal i lappartayd, gi 1991 idwel d-nnayeb umγar n lbarlaman amadal n imaruten...

Derrida isγar gi waṭṭaṣ n tesdawin a barra n Fransa d Amirika, s uya ntafiṯ mmewcet-as 21 n ddukturat tigemmirin zi tesdawin umadal, tamzgarut temmewcas gi tesdawit n Kulumbya (Nyu Yurk) asegwas n 1980, taneggarut temmewcas gi (Kwambra) asegwas n 2003...

Derrida ad yeqqim zeg imesnawen ig zedγen x ujemmaḍ d uẓermaḍ, ur ṯikessi usettef, uka mak ma yegga niγ mix ma yenya.

Iwweḍ ad ifelsef amak ur yezgur ij iggast, issers tisi i tfelsuft n miden, i tira, i wemxaṭi d temrirt... Mizi zik ig yessen ila amya itezmir tfelsuft ad tarzem tiwwura n tmesna x wayawya, ma ad yaf wen it yexsen abrid γars-ges.

Jamal Lmeḥdali

Awalen itmutuyen

Kunfucius

(1) Wen iteẓẓun lxir ixessas ur itettu at isessu.

(2) Ur γari min γa ggeγ qqaɛ i wen ur itseqsan.

(3) Wen ur yessinen cḥal swan wawalen rid ad yezmer ad yessen iwdan.

(4) Wen yelluẓen slemdas ad yegmar ura tewcid-as aslem.

(5) Min nessen anessen ira nesnit, min ur nessin anessen ira ur tnessin: d ta d-tusna tidettit!

(6) Wen umi teɛjib ad yelmed, netta yudes γar tusna.

(7) Qa tettud ira memmik ur yelli d-memmik; maca d-memmis n wussan ines.

(8) Wen isenhezzan adrar d wenni ig yetsentan s tkessuyt n yeẓra imeẓyanen.

(9) Ij n tteswirt teswa alef n wawalen.

(10) Ur kessi bu wemnus mara ur γarek bu lxedmet, ksi amnus mseqqem i tzemmar n lxedmet.

(11) Aseγdi d-ij umeddukel ɛemmars ur iγeddar.

(12) Ttu tukriwin, qa tettud timegga tisebṭanin.

(13) Ggem ag yewdan amuk trezzum ag idkum ggen netnin.

(14) Qa d-ak yeqqes lḥal mara ur d-ak ssinen yewdan, ejj ad-ak yeqqes lṭal mara ur tessined yewdan.

(15) Xmi ur nessin min teɛna tudart, muk γa negg anessen min teɛna lmut?!

(16) Ssarγ tacumɛet, waxxa d-tamezyant, ura teqqimed tukkared tallest.

(17) Ur rezzuγ ad sneγ timarra, rezzuγ ad fehmeγ iseqsiyyen.

(18) Ur zmireγ ad slemdeγ awal i wen ur iteggen tizemmar ad yessiwel.

Asmuti n Munɛim AZEGZA

TIFRAZ N ARIF

N°16 Octobre 2004

العين الثالثة

■ سعيد الغزواني

أغنياء مدينتنا فقراء جدا!؟

لفت انتباهنا، خلال هذا الموسم الدراسي الجديد، أمر جدير بالاهتمام والتأمل على الأقل، ويتعلق بحملة التضامن الواسعة التي شهدتها بوادينا المنكوبة؛ فالكثير من المحسنين والجمعيات والمنظمات المدنية الخيرية المحلية والوطنية والدولية، لم تُنسهم الأيام أن منطقة الحسيمة نكبها زلزال عنيف حين باغتها ذات ليلة من شهر فبراير من هذا العام؛ فشرد المئات من الأسر ويتم العشرات من الأطفال الصغار الذين لم يفهموا ما حصل من شدة براءتهم. لذلك، فإن عددا مهما من هؤلاء الطيبين تذكروا هؤلاء الضحايا من الأطفال فتجشموا عناء السفر من أقصى البلاد إلى أقصاها ليعربوا عن تضامنهم معهم، بتقديم أصناف مختلفة من الأدوات واللوازم المدرسية التي صارت حديث الساعة عند المتضررين الصغار منهم والكبار. وللمرء أن يتأمل هذه الصورة الجميلة التي صار عليها الأطفال الأبرياء وهم يستلمون، بنظام، كراساتهم المزوقة ويحضنون بدفء محافظهم المنمقة، مبتسمين مبتهجين وكأنهم في يوم عيد. إنها التفاتة بسيطة لكنها ذات عمق إنساني راق ورائع، جعلت هؤلاء الأبرياء يسعدون في تلك اللحظات، على الأقل، وينسون هموم الوضع الكارثي اليومي الذي ينغص حياتهم الشقية من حيث لا يدرون.

إنه في الوقت الذي ننحني فيه إجلالا أمام هذا الموقف النبيل الصادر عن إخواننا من أعلى الناظور إلى أسفل أكادير الموشومة ذاكرتها بالزلزال، ونقف احتراما لذوينا في بعض الجمعيات المدنية المحلية (خاصة تلك التي تربطها علاقات شراكة بمنظمات غير حكومية أجنبية) الذين بذلوا جهودا محمودة في هذا الاتجاه. فإننا ، بالمقابل، نتساءل عن حجم وقيمة المساهمة التي تقدم بها أغنياء مدينتنا العزيزة لدعم هذه المبادرة النبيلة (أليس من الواجب أن يكونوا حماة لمدينتهم؟ ألا نسمع في كل مدينة عن مساجد ومستشفيات وخيريات...إلخ، هي باسم أصحابها من الأغنياء المحليين؟ فماذا نجد بالحسيمة إذا استثنينا "السذراوي" و"ميسيريا" ومسجديهما؟)، أما الخبر اليقين فيجده القارئ على لسان المنكوبين الصغار والكبار: «لاشيء!». وهي من دون شك كلمة عزيزة على قلوب أغنيائنا المحليين طبعا. فرب سائل يسألهم: كم تملكون؟ فيجيبونه: لاشيء! وكم تستهلكون في اليوم الواحد؟ فيردون لاشيء! وكم أعطيتم لهذه المدينة التي قرضتم برها وبحرها؟ فتسمع منهم: لاشيء! وفي ماذا تفكرون؟ لاشيء! وما هو العلم الذي درستم؟ فيؤكدون : لاشيء!!! أي نعم، فهم لاشيء في كل شيء. فعندما يقصدهم المعطلون بغرض المساهمة المادية يهينون كرامتهم بالصراخ في وجههم: لاشيء لدينا! وحينما تلجأ بعض الجمعيات المدنية كجمعيات آباء وأولياء التلاميذ (ويكونون آباء لهؤلاء التلاميذ فعلا) إلى مكاتبتهم لأجل المشاركة في تجهيز وتجديد الفضاءات وإغناء فكر وثقافة فلذات أكبادهم لا يكلفون أنفسهم حتى عناء الرد. وإذن: لاشيء!

بناء على ذلك، فهم في عيون أبناء المدينة: «لاشيء». لأنهم لا يفلحون إلا في نهب وتجفيف عرق جبين الفقراء...وهم الفقراء حقيقة. ولعل السيدة المصون وحدها تعرف من أين تمسك بهؤلاء الفقراء فعلا وتحلبهم عن طيب خاطر وتسحرهم من حيث لا يعلمون، فتراهم من كل جيب "يجبذون"، وإلى أبنائها يتزلفون و"يخلصون"، ومن واجباتهم والضرائب يتملصون، وعن أجرائهم يقطعون الماعون ويثقلونهم بالديون، تاركين إياهم في بحر الهموم وضيق الحال يتعاركون ويحمقون...

ربنا... إن الزلزال قد أصابنا وأثقل كاهلنا بديون إخوتنا من أهل الناظور..فاللهم احفظ هؤلاء من كل الشرور واثن على كرمه المشكور..وإنا نخاف من يوم يحشمنا فيه أغنياؤنا، أو قل فقراءنا، بشحهم المبتور وسلوكهم المحظور..سائلين إياك أن تدخل علينا رمضان بالعافية والبركة...وأجود التمور وأطيب البخور؟!.

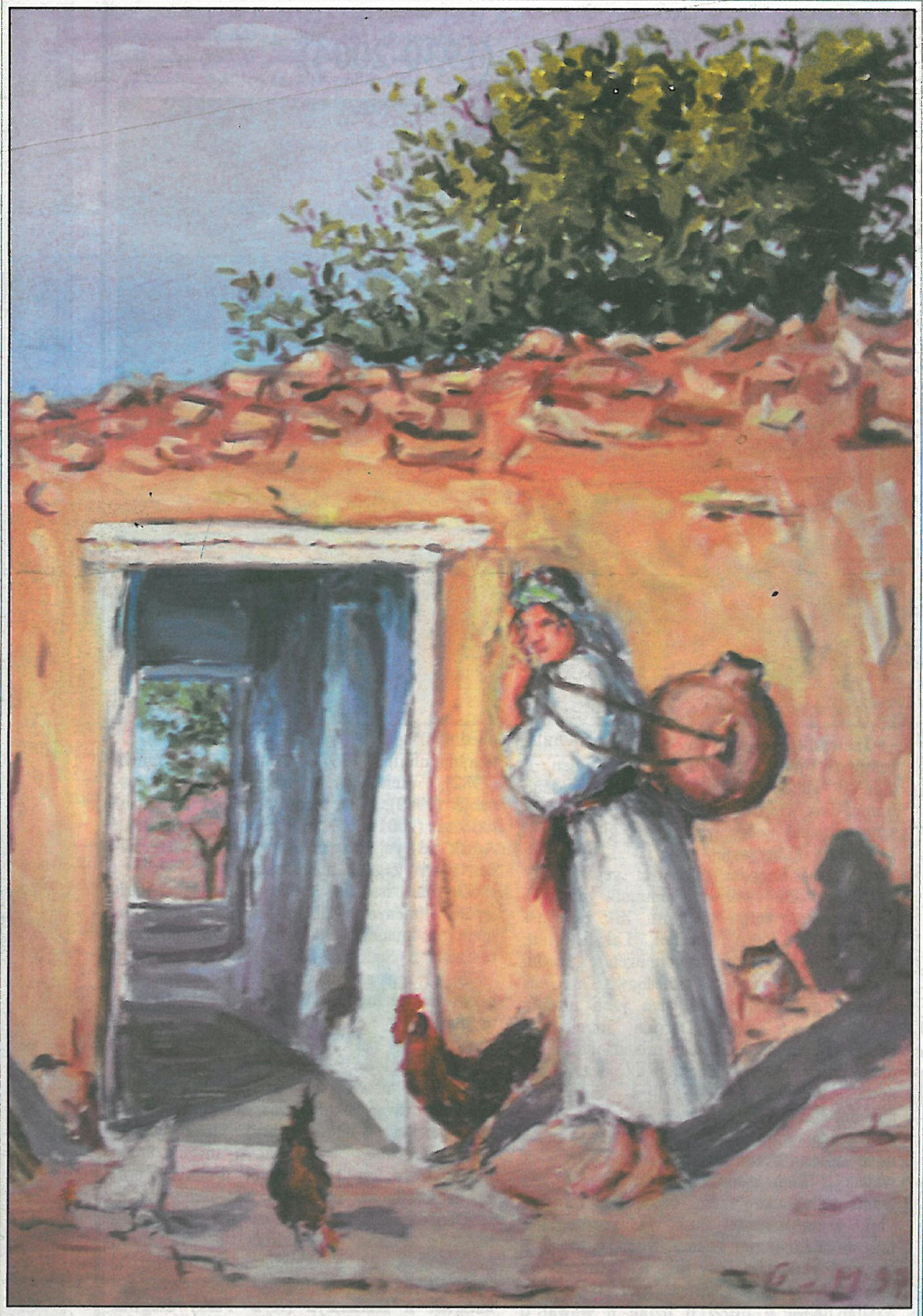

زيت على توال: لوحة للفنان المغترب محمد الغلبزوري

رمضان مبارك سعيد
وكل عام وأنتم بخير